

۳۸۷



بازرسی شده
۶ - ۳۷

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: محمد بن عبد الله بن عبد الوهید

مؤلف: ()

جلد: (۲۸۷)

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۱۰۹۴

۳۴۵۹



الكتاب

هذا الكتاب من تأليف
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب من تأليف
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب من تأليف
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب من تأليف
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب من تأليف
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب من تأليف
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع

هذا الكتاب من تأليف
الشيخ الفاضل
المرجع
الشيخ
المرجع
الشيخ
المرجع



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الصلوة على سيدنا محمد وآله **قوله** وموجب الوضوء احد شرط المراد
بموجب الوضوء هنا ما يتناول الموضع للوضوء وحاصله وربع غسل البول والغائط والرجل من الموضع المقتضى
لا يخفى ان الموضع للوضوء في كل من الشدة لا نفس الشدة المراد بالمقدار الموضع الطبيعي ويؤيد مع الاستدلال
والمرجع فيه الى العرف ولا فرق في الموضع بين كونه محل المعصية او فوهما وقال الشيخ ان ما خرج من تحت
المعدة يكون ناقصا للوضوء مطلقا دون ما فوقها كذلك قال ابن اديس ان خروج كل من العنة
يعرض الوضوء مطلقا سواء خرج من الموضع المقتضى او غيره وبما ضعفنا **قوله** والموضع المقتضى
على الاستيناف او تقديره الاجزاء فاعطى بعض النسخ بزيادة العقل لانه المستند من العرف
واضح في الاستيناف والعباس من سبب الادمجي اما وجوب الوضوء بالاستحاضة القليلة
التي لا يفسد الكسوف فلا ريب واما غير ما هو موجب الغسل فذهب الاكثر منهم الى ان
الوضوء ايضا ووجهه في بعض كتبه والمرجع في ما يوجب الوضوء الى غير موجب للوضوء ولا خلاف في قوة
للاخبار الكثيرة الدالة على وجوب الوضوء مع باقى الاعمال مولانا اشتهر بها الوجوب **قوله** وقد
الحدث في الكتب الوضوء المراد بالحدث هنا نفس السبب لانه المرتبة عليه والكتب الوضوء لا يثبت
تعلق الحدث بهذا الموضع كما هو واضح وعلى هذا فلا يرد ما ذكره بعض السافريين من ان السبب في الاستيناف
اجتماعه في وجوده من تفسيره زمان الحد لان بعض وجوده اعم مما يقتضي نفس عدم الاثر والكتب
في الحد ما يقتضي الكتب الاثر في كل الجواب محل التقيد على الظن وبهذا **قوله** او غيرها



والكتب اللائق اي يتعين كل من الوضوء والحدث وان كانت الاصلق منهما لا تترد الاصلق ان كانت
موجب للوضوء سواء علم حاله قبل تصادم الاحتمالين ام لا انتهى الحديث وعصا الكتب رافعة فثبتنا وله
عدم قوله تعالى ادا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وذلك من العوامات استحقاق الطهارة المفروضة
مع الحدث في خلافها او التعليل عليه اما ثبت لا يكون هناك حدث متعين كما هو واضح
فم لو استند من عتيد الاثر والتعاقب حكما معلوما عليه ولم يكن الكتب شي **قوله** ويجب
التي هي موجباتها عند تقديرها هذا الاطلاق من كل عدم وضوء ما حذر مع انه مناف لما يلزم من كلامه
الذي من عدم وجوب التيمم للصوم الجنب مع تعدد الغسل وانما تنفي الشك في الصلوة والظهور
لا فرق في الصلوة بين الواجب المندوب اما الطواف فانما ينو في واجبه عليها دون مندوبه
الظاهر في معتبره في كماله **قوله** ومن خط المصحف اعتكف الطهارة في المسحوط وان كان في غيرهما
نظر في زيادة الزيادة المراد بالزينة ما سوره السجدة الواجب كما خرج اليه في جملة من كتبهم ومن
الاصح وربما ظهر من كلام بعض المتقدمين اختصاص المنع لقراءة نفس السجدة وهو الظاهر في
الاال المشهور احوط **قوله** واللبس فيما عداها من المساجد احرر باللبس الاختيار فانه لا يثبت
على الغسل وربما ظهر من العبارة جواز الرد الذي لا يستلزم اللبس وهو من الخلق المساجد هذا الى ان
المشتركة في الاماكن المشتملة على الفراغ المعتد به وهو ناسيت للتعظيم **قوله** ويجوز الغسل للصوم الجنب
اطلاق العبارة يتطابق لا فرق في الصوم من الواجب والمندوب في الواجب من الصوم شهر رمضان وغيره
ويظهر من العلامة في النهاية لتوضيح وجهه ما عدا الصوم شهر رمضان وقصاصة هو في محله وفيه
كان فيمنع القطع بعدم توقف الصوم المندوب على الغسل **قوله** وذات الدم يندرج في ذوات الدم

الحائض والنفس اذا انقطع وهما قبل الفجر والمستحاضة اذا غسرت فيهما القطعة فقبل ان تصوم الى الفجر
والنفس لا يتوقف على الغسل استقصا فالليل الوجوب وهو غير بعيد الا ان المشهور احوط **قوله**
والا في النسيح مع تعذر الغسل الاظهر عدم وجوب التيمم الى ابدته ولو قلنا بالوجوب فالظاهر جواز النسيح
بعده قبل الفجر فقلنا لا قبل النسيح منقطع وبعده رفع التكليف **قوله** ويحقق التيمم خروج الجنب
والحائض من المسجد **قوله** الاظهر فقر الوجوب على الخلق فيها فاحتمل عدم وجوبه والنفس الحائض غير
مع عدم التمسك على العلم فيمس بعض قدور وبالخلق الحائض في ذلك رواه ضعيفه لا
على غيرها والظاهر وجوب التيمم مطلقا وان كان الغسل في المسجد وسأوى زمانه زمان التيمم او بعض
عنه فيجوز فيه ضرب الواحد ويجوز التسليم المباده على الخوف بعده الا ان يكبر غير ممكن من المائيه
في المسجد وفارقه فستحرم بالمايئه فيكون له الجوس في المسجد **قوله** اتوا الاظهر الاكتفاء في النسيه
ليقتض الفعل طاعه الله تعالى التفرغ للوجوب مع الاستبانه احوط والظاهر ان الرفع في معنى الاستبانه كما
سببته ان شاء الله **قوله** ويجب استدانتها كما الى التواضع بالانوي من ساق النسيه الاولى وهي
افضل بالاستدانت بطل الفعل الواقع بعده قبل استدراك النسيه دون ما سبق الا ان يقول المولى الله
السابق ايضا **قوله** ولو نوى التماس الرفع او نواها جاز اما المستحاضة واما الحدث فلا استبانه
او هما لا يفران لا يفران من الارض اعني نية الاستبانه او نيتها واقترن بذلك نية الرفع فيجب
فانما لا يجزئ عنده لان ويايم الحدث لا يرفع طهره فلا يعقل منه رفعه وهو مبني على بعض جمع
به الى الاكتفاء من الرفع بها النص وهو حسن اذ لا معنى للحدث الذي ليس رفعه الا كونه المكلف ممنوعا
من العباده في زال المنع وحصلت الاماره برفع الحدث عاده لانه قد رفع مطلقا كما في طهارة

ما سببته

المحاضرة وقد رفع الى عاده كما في غيره **قوله** ويجب غسل ما بين وصول الماء اذا خفف فيه
المحيط بما ترى البشرة من حلاله من حبس الغائط وربما زاد الاصل الى ما بينه الاظهر
عدم وجوب الغسل مطلقا بل الاظهر عدم استحبابه ايضا يجب غسل ظاهر الشعر الذي على الوجه في المشر
منه **قوله** ويجب السقاء بالا على يحتمل البده بالا على يصيب الماء على الوجه ولا يغسل كل جزء من
الا على قبل الا غسل قطعا بل ولا غسل على كل سمت قبل اسفله والوجه وجوب السقاء بالا على قد
اكثر الاصحاب وقيل المرتضى انه غير واجب المشهور احوط **قوله** مس مقدم شعر الرأس حقوله وحكما
او بشرته به بغيره البله والواجب المقدم بغيره المني وشديد الدال المفتوح ونفس الوتر بالشد يد
والمراد به الخشن المقدم وينبغي في قوله او حكما الاربع والاع فان كلامها يجب على يجوز لم يرد
الخنوع المسح عليه فلا يجزئ الاسم المسح على يار او عليه لا تحت الاربع المسح على منها مشعره
والغيره **قوله** او بشرته يعود الى مقدم شعر الرأس وارا بذلك او قال يحملون الرأس وكونه
قال الشيخ على بشره من العدم والظاهر ما اصابه المني من الاكتفاء بالمسح وذكر الاصابع وقع على
سبيل التمييز وقيل يعتبر فيه وقوه ثلث اصابع وهو احوط **قوله** او مكوسا بالاسفل الشعر
والاظهر حواره لاطلاق الاله ومع الجهر **قوله** الى اصل الساق هو الفصل الذي بين الساق والقدم
والا حوط ايضا الى المسح اليه وان كان الاظهر الاكتفاء بالصله الى قصى القدمين عند مقعد الرك
بافراسه وكما جازع الاضباب الى الاكتفاء بالمسح في موضع دفان والا في المسح بالكف
كلها الصحيحه البربطي عن الرضا عليه السلام **قوله** وينبغي البده بالمبني احتياطا بل الاظهر وجوب
تقدم المني لا يجزئ العكس للاعتبار **قوله** ولا يجوز الكس بل سدا بالاصابع بل الاظهر حواجز الكس
الاصابع

الحائض

بما يقع كافي الراس **قوله** تحت الحنف الباقى المراد به خافض من الاعضاء وانما
 يكون المولاه بالحنف اذا حصل بواسطة التوالى فلو حصل الحنف او التحصن مع متاينة
 الافعال لم يقع في حكم **قوله** الامع التعذر فيغير الحنف ولو تعذر المسح سلم الوضوء وماز
 الاستيفاء له وبما قبل الاستيعار الى التيمم والحال بهذه وضعيف **قوله** فلو كان بعضو
 بطلت العلم بالعصا الجاهل لم يفتقد رد الاظهر لائق التامى الصواب اما جاهر الخ فبغير
 انه كالعامة وفيه نظر **قوله** اما في المسح فخرى رما ظهر العبارة اخرا المسح المشمل على الجوان
 ايها وبقطع في الذكرى ولا بأس بصدق المسح فاع الجوان اليسرى على هذا يكون من حتمتى
 الغسل والمسح مضموم من وجه **قوله** فلو توصا في مكان معصوف عالما بختمه ابطر احر العالم
 بالعصا عن الجاهل به لان وضوء صحيح لا يظهر الخالى الناس به بل ويمكن الخالى جاهر الخ اليه
 لعدم توبه النهى للمعصية للفساد في الجمع واخر الختماء عن المضطر الى الوضوء في المكان
 المعصوف فحينئذ غيره فان طهره لم يوجب له ولا سجد حقه الوضوء الواقع في المكان المعصوف
 مع العلم بالعصا والاشياء وان لم يبالون طرده حقيقه العبادة وقد نبه على ذلك
 في المعيشة **قوله** اعاده وما بعده الى اعاد الفعل المسكوت فيه وما بعده من الافعال الى اخر الوضوء
 كحصيله للتدريج وانما يجب الاعاده او المكثر الك عونا والابنى على الفعل المسكوت فيه كالمصطفى
قوله النسيه معارضة الجوزن الراس المكان مرئى كحسب من الاصحاب ان الراس هنا اسم
 للرقة وما فوقها فخور للرقة معارضة لآتى خبره شائى ذلك والا ذى متاينتها للمنايات
 فاحتمه **قوله** وليس البدل ان كان مرئى الاربعاس تحول الماء للبدل وقعه الموضع في الد

على العرف ولا نيا فيه يوقف ايصال الماء الى البدن على تحصيل العتبة لمصلحة الشعر ونحوه
 والعقبه فيه معارضة النسيه لجوزن البدن يتبينها بالآ **قوله** مستداه الحكم الكلام في الاستداه
 بما كافي الوضوء لكن ما وقع قبل تواتر الاستداه هنا لا سبيل الى لطلانه لعدم اعتبار الموالاة
 في الغسل كما هو واضح **قوله** وبخبره عن العورين مع اى جانب **قوله** هذا التفسير كمال لان
 العورين من جملة البدن فينبغى ان يغسل كل جانب مع ما يلائمه على القول بوجوب الترتيب
 من الجانبين كما هو المشهور وانما سمى هذا الحكم على القول بعدم وجوب الترتيب من الجانبين كما هو
 المستند من النصوص الصحيحة **قوله** عدم تحلل حدث اساه موضع الحدث الحدث الاصغر
 والا فوى الاكثرا باتمام الغسل والوضوء وموله الامام فلان الحدث الاصغر غير موجب للغسل
 الا لبعينه ومعه للاعادة واما الوضوء فلان هذا الحدث الاصغر لا بد له من رافع وهو الماء العلى
 او الوضوء والا ورسف لتقدم بعضه فنعين الكتاب **قوله** ولا يجب الميا فيه فخور التفرق ان يغسل
 مثلا صحوه وباقي جسده اخر النماز ثم يمسح بغيره المبادر الى الواجب وقد حكى سند
 او ضيق الوقت او دواعي الحدث وكذا ذلك متى فرق ما يعقده بالاولى تجد به النسيه
 في حر الاعضاء **قوله** ولو سكت في شترين افعاله وهو على انه فكا الوضوء وقيام المسكوت فيه
 وما بعده ولم يذكر الماء بهما كالمسك بعد الاقتراف وحكمه انه لا يلتفت الى مكان
 كفا في الوضوء وكذا مقتضى الموالاة في وجهه خلا بانظاره ما غيرهما يجب عليه الاتيان بالمسكوت
 فيه كجواز التفرق متى اصاب عدم الاتيان بذلك الفعل سألهم من المعارض **قوله** النسيه متاينه
 للمفرد على الارض لا المسح للجمعة **قوله** اما وجوب رده النسيه للفرق لانه اولى افعال التيمم

وجوز العلامة في النهاية ما في النية الى عند مرجع المبهة نزل للفرد انه اذا لم يكن له الماهية وهو
قوله ان يتم بدلا من الوضوء الكلام في النية بما كان تقدم في الوضوء وفي اعتبار ما به البدل فما
 كان بولاء الوضوء والفساد احوالها اعتبارا ذلك ان طلبا باحلاف السبل وعدمه ان
 فليما كانا رهما وهو في اختيار المعنى في الذكرى والاصح عدم اعتباره مطلقا لصدق
 الاعمال ما كان الماهية التي تعلق بها الخطأ **قوله** ولا بد من الترفع بها نحو المعنى
 قواعد من الرجوع بها الى غاية معينة اما الحد او وجود المادة وحس **قوله** ان الفرد في الارض
 لا بد من تحقق سائر القرب عرفا وهو الوضع المستمر في الاعتماد الذي يحصل به مساهة عرفا و
 الكفى المعنى في الذكرى بغير الوضع وان لم يحصل معه اعتماد وهو ضعيف **قوله** يكمل ما يرد
 سطونها مع الاختيار الممع الاضطراب في معنى البدل والواحد حيث سبغ الفرد بها
 والظهر حيث سبغ البطل بل يستقل السج بها معا حيث سبغ الظهر ومسح بجملة الارض
 ويختل فورا الاشارة الى التولية **قوله** مع الجهة العواصم في حكا الى طرف الا
 الاعلى الى الاسفل الى الاصح وهو مسح الجهة الجنبين ومسح الوجه كله او اما الوجه
 اتصال السج الى طرف الانف الاسفل مع الرأس اول انفق على نفس لا في موضع رجلي
 مسح على المخصوص **قوله** الموالاة وهو بينهما المتابعة من الفرد مسح الاعضاء حيث
 لا تقع بينهما راجع بغيره وبل هو شتر في النية بطل النية بالاحلال لها اذ هي
 واجبة لا غير تمام ركعا وجهان **قوله** طهارة الرب المخصوص عليه والحل وهو الاعضاء
 الماسحة والمسحوه ولم افسح على دليل يدل على اعتبار طهارة المحل مع ان المصحح به قليل

يحيى

الذي

من الامحباب ولو نذر ذلك سقيا اعتباره قطعاً ووجب التيمم وان تقدر النجاسة
 على التراب ولو كانت حادثة من الماسح والمسحوق ازالها مع الاسكان ومع التقدير
 كذلك **قوله** ويخفى الرجوع وجود التراب لانه من اقسام الارض لونه وعرفا وسطر السج في
 جوار استعماله فقد التراب ويضعف اما الحرف والنوره والخص بعد الاخران فيدل
 محو التيمم بهما لوجهها بالطلع عن سبغ الارض قيل ما يجوز ذلك في تحقيق الاستحالة وبقى
 اعتبار صدق السج الارض او التراب في الجمع لانها مناط الجوار **قوله** ولا شرط على
 حر التراب بل سحر البعض على علقه على يديه ليستعمله في الاعضاء المسحوبة وبذلك
 ابن الجني حيث اوجب السج بالمرقع على اليدين وهو ضعيف وانما ذكر المصل لتجباب
 البعض من فرده عن موضع الرسالة تنبها على ما في الحاشية بن اعني عدم اشراط علون
 التراب في الاعضاء **قوله** اباية المكان الكلام فيه تقدم في الوضوء **قوله** اما في
 معاني الوجه سطونها مع الاستيثار وسدا با على الوجه **قوله** وبطل كل سطر اخر في اي
 امر اربط كل واحدة من الكيفية على ظهر الكف الاخرى فانه سجد مع الاسكان فان تقدر
 المسح لبطل اخر الظهر ولين النجاسة عند السج سطر الكف وان كان مسح وينقصه
 المكس من المبدل امر من الطهارة التي يذ التيمم بدل منها والمعتبر المكس العقلي الرشي
 فلو جهل الماء وهو سلبس بالصلوة ثم فقد قبل العراغ لم يسقط تيمم مع وجوب الاتمام قطعاً
 لان
 اللان الشرح كما لان المحصر لا يوجب التيمم مع جوار الاتمام انما لبقا الاستبانه حال
 الصلوة وعدم التمكن بعدها هو المفروض **قوله** ان كان التيمم بدلا من الوضوء فصرح ان

موضوع

قوله م

كان عن الجبانه ففرسان الاولى والاوسط القربان في الطبع وان كان الاقرب
 الاكثفا بالقرنه الواحدة كذلك **قوله** وان كان عن غيرهما من الاعشار فيتم ان احد
 بدل من العسل والاخر بدل من الوضوء وقيل بالاكثفا فيها يتيم واحد وهو مضموع على القول الثاني
 الكيفية وعدم اعتبار رتبة البدل فيكون كما لو تعدد اسباب الوضوء ولو قلنا باجم العسل
 مطلقا على الوضوء كما ذهب اليه المتقدمي رضي الله عنه سبب الاجتزاء باليتيم الواحد من غير اسكال
قوله وللميت ثلث من الاظهر الاكثفا يتيم واحد لا البدل منه غسل واحد والظاهر عدم وجوب
 مع رعاها ما في الاخر الوقت عرفا وان كان كونه رايدا اعطيت اليه الصلوة لا يظهر
 الميت لم يدر الميت من الوجب **قوله** بل ينبغي ان يعرض عن صبيح الوضوء الا في جوار التيم
 مع السعة ان كان العذر غير مزال والربح رجاؤه يوفى الى اخر الوقت عرفا وان علم كونه
 رايدا اعطيت التيم والصلوة ولو دخل عليه الوقت وهو يتيم جاز له الصلوة في اول وقتها
 القول بالمضايقة ايضا **قوله** المتقدمه التيم ازاله النجاسه الشرعيه السبب البدل انما
 حصها بالذكر لان البنين مقدماء الصلوة والا محض ازالتهما ايضا عن المساجد والخراج
 المتقدمه والمقصود في ذلك السوا والفايط من غير الماكول او كان له نفس سائله المراد
 بالنفس سائله الدم الذي يمتنع في العروق ويخرج اذا قطع شريانها فتدفع وتباعد باله
 ففصل وهو الذي يخرج منه ريشا كما لمسك ويندفع في غير الماكول الطير وغيره وخالف ابن
 بابويه في رجح الطير في بطنها ربه مطلقا وقال الشيخ في المذبذب بول الطيور وذوقها كطعام
 الاواني والا حوط الشرع عن ذوق غير الماكول منه وان كان ما ذهب اليه ابن بابويه لا يمتنع

قوله والدم مر ذى النفس مطلقا سواء كان مأكولا للجم لا يستثنى من ذلك الدم متخلف
 في اللحم بعد الذبح والغذاء فانه طاهر حلال ولو لم يذبح كبر الدم من ذى النفس حكم بطنها ربه
 البراهمة وهو راجع اليه وكذا الكلال في كل شبيهه يظهر **قوله** والميتة ميتة بظهر المص
 ايجي حكم بطنها ربه شرعا ميتة والشهيد من عجم غسله والا قرب عدم تعدى نجاسة الميتة
 من غير الاوحد مع اليوسه اما الاوحد فلا يبعد تعدى نجاسة مطلقا لاطلاق النفس **قوله**
 والمسكر المراد به المانع بالاصالة فيد حلفه الحمر وان كان فابدا يخرج الحشيشة ونحوها
 وان عرض لها الميعان وفي نجاسة السكر قولان احوطها النجاسة **قوله** وكذا في المراد
 بجمه السقاء والعقير العنبر او غلا واشتد وقد اختلف المصنف المذكور والبيان انه ميتة
 على دليل يدل على نجاسة العصور وان المصحح نجاسة فليس من الاصحاب وهو كذلك لكن
 ما هذا اشبهه فيمنع القول بطنها ربه سيما بمقتضى الاصل ان لم يضره **قوله** بما ظهر الجوار
 والجور مقول بالمصدر المصدر الباب وهو ازاله وهذا النوع من المظدرات ما في على جميع
 انواع النجاسات **قوله** او شملت سجات فصاعدا السناد من العبارة عدم الاكثفا
 بما دون الميت وان حصل بها السوا والكتفي العلامة الميم بما يحصل به النجاسة وهو من **قوله**
 بظاهر سندرج في الظاهر الحمر والحرق والحشيش وغيره باحي المني على استعماله
 كالنظم والرد الصلب فلا يبعد الاكثفا به اذا حصل به النجاسة في ازاله النجاسة
 بالالمصوب الا ان يكون محرما كما ذكرنا في المصحف فلا يتصور الطهارة مع العلم كفر
 مستعمل **قوله** في الاستنجاء غير المتقدمه من الفايط غير منسوب على الاستسناد المتقدم

ولا بد من ثلثه

لم ياكل على الوضع والظاهر ان المراد به من لم ياكل الطعام اكله مستند الى ارادة شهوة
قوله والغسلان في غيور الرض من الحاسات وقد اختلف كلا الاصحاب في هذه المسئلة
 اختلاف كبير والاصحاب يحيي انما صحت التقد في غسل الثوب من نجاسة البول فانه في غيور الرض
 بالتقد عليه والاكتفاء في غيره بالمره المرطه للعين بل يجب مما يميزه السعد والغسل بل العسير
 من نعم لعدم صدق التقد بدونه وقيل بكنه اتصال الماء بقدر زمان الغسلين من قطع المص
 في الذكرى وهو ممكن لو كان الاتصال بقدر زمان الغسلين والغسل امكن الاكتفاء بل ان
 اتصال الماء في رطل القطع لا يكون ضعيفا حكاه عنده **قوله** والثلث غسل المثلث بدو الكا
 والغواض اي ما صاحب شئ من السدر وما صاحب شئ من الكافور وما خرج امر مطلق ومنه ان
 يتخير السدر والكافور بلوغه هذا الصديق على الماء الذي وضع فيه انه ما سدر وما كافور فلو
 كان السدر ورافع طحين ولا ممر وس لم يتركه لو كان المحيط قليلا على وجه لا يصيب على الماء
 الذي وضع فيه الاسم المذكور وهو معتبر عدم خروجه الى المحيط على وجه مطلقا وجها اظهر بها
 عدم **قوله** مرتبا كالحجاب نفع التماس منقول قال غسل الميت او كبره اسم فاعل فاعل
 الفاعل والمراد ترتيب غسل الغسلات بان يبدأ بالسدر ثم الكافور ثم بالتراب والستيا
 من شبهة غسل الحجابيه وجوب غسل الرأس او لا ثم الحجاب الايمن ثم الايسر في سقوط
 الترتيب لا سيما في غيور الحجابيه وجها **قوله** ونحو سبه وافده لما انا
 لهذه الغسلات الثلث لان الغسل في الحقيقة فعل والدم كمنها ويعتبر في الدين وقوعها
 من الغسل وهو الغسل لانه الغسل حقيقة والكسب المص في الذكرى بينه الغسل وهو بعيد جدا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

قوله والثلث بالغواض لو تعدر المحيط الاظهر الاكتفاء بالغسله الواحدة وان كان الثلث
 احوط **قوله** والثلث بالتعفير او لا في البول ولوع الكلب شرر ماني الاناء بطرسانه
 وفي معناه لظهور الاناء بلسانه ولا يلحق به مباشرة بسا را عضائه ولا وقوع لعائنه الاناء بلسانه
 كسائر النجاسات والتعفير ذلك الاناء بالمره الاظهر عدم اعتبار طهارته في اعتبار زهره بالاجزاء
 ولا يلحق به من الراب ما يشبهه كالاشنان والصابون قطعاً لا حقيقة من التعيد بالمره استقط
 التقد في الكثرة وعلى القول بسقوطه في الغسل لئلا يوصل النجاسة النفس حال من لفظ
 الممرس وقد نفعه كذلك الشرح في الخلاف والعلامة في المحرر الا ان المحقق المعتمد عليه زياده لفظ من
 بعد قوله غدا بالمره ان مره لم يأت به فلهذا في ذلك حجة خروجه ولا يبعد ان يكون وبها
 ولا يلحق بالبولوع غسالة قطعاً **قوله** والسبع في الخمر والدم والنار اهني في ولوع الخمر
 وفي نجاسة الاناء بالمره نجاسة النار المستندة الى موتها والظاهر الاكتفاء بالمره في الشرح
 الا في ولوع الخمر فانه غسل شح في الغسل الصحيح على من جعفر بن ابي عمير عليه السلام **قوله**
 والغسل كالمحذ فليها اي حكمها الطهارة ونجاسة حكم الحى الغسل فليها في الطهارة و
 النجاسة ويجب غسلها بقدر ما يجب غسل المحذ السقطه عنه والى هذا القول ذهب المحقق
 رحمه الله ومن اخر عنه حكمها بانه طهارة لا نجاسة فيحس وهو جيد لو سلم كونه كونه
 وقال الشرح في المبسوط والمرقعي وابن ابي عمير انها طهارة مطلقا كما الاستحباب في نظير ذلك
 المص في الذكرى المسألة فانه اعترف بانه لا بد من غسل النجاسة سور الاحتياط وقال الشرح
 في الخلاف الاولى بحسبه والاشارة طهارة وقيل ان حكمها حكم رافع الطهارة الا كبره لا رتب

ما ذهب اليه للصن بما احوط **قوله** وعلى عملا لا يرقى من الدم اي لا ينقطع عن الدم كدم القروح
 والمخرج اذا كانت كذات كذا علم الا انقطاع اصلا انقطاعه من لاس الصلوة وما احتار
 المص رحمه الله في هذا حكم الدم احوط الاقوال انه المسئلة فيل بالعقوبة مطلقا الى ان
 القروح والمخرج سوا سقت من الدم لا وسوا كان له قرحه سقط فيها لم يكن وهو صد
 للاخبار الكثيرة الدالة على صحة سبب المداوي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون
 به الداء ميل والعرق فجلده ثمانية مملوءة وما فتحها فقال يصفى في سابعه ولا يغسلها ولا يمسح
 عليه ويستأجر من هذه الرواية انه لا يجب ابدال الثوب للخييف النجاسة ولا يغتصب موضع
 الدم بحيث يمنع من المخرج **قوله** وما نقص من سعة درهم على باسكان العيش للخييف اللام
 سبه الى اخره استند الى البعل فنه لئلا يفي ولا يسه وقيل ان يفتح العيش وسيد اللام استند
 الى العقل فنه بالي معن وقد سقته تعقد الابهام الاعلى وما انقص من الكف للاخبار التي
 وصلت النفا في هذه المسئلة اما تضمنت العقوبة دون الدم من غير وصف له بكونه عسلا
 الواحد حله على ما كان متعارفا في زمان صدر من الخطاب عليه السلام فان سبب البعدي قد
 قدره ما ذكره كان حسنا والافا لا كحار في كل ما علم من سعة الدرهم عادة فلا
 ريب في العقوبة من لا سعة العقوبة على ما يبلغ بلوغه قدر الدرهم لاضالة البره من وجوب
 ازاله لو اصاب الدم طاهر ولم يبلغ الجحوى قدر الدرهم فالطاهر نقادة على العقوبة ولو
 اصاب الدم وجهر السوب فان كان بالسفشي قدم واحد والاقدمان **قوله** وعن يحيى
 ثوب المرسلة للصن حب لا غيره وان وجب سله في الصوم مرة مودة الرواية المولود وهو

ش على الكثرة والاشي لكنها ضعيفة شدة قال احوط اطرافها والقول مساواة هذه النجاسة
 بغيرها من النجاسات وجوب ازاله مع الاسكان وسقط طهر مع المشقة الشديدة **قوله** وعن
 نجاسة لا يتم الصلوة فيه بعد ما ان لا يمكن سعة ثوبه الرجل من على ما له التي يوجبها كالمكة
 والقنطرة والمطراف ابن ابي نويه العامة ولا فرق في ذلك عاين الملايس وغيره ولا في
 الملايس من نهي في محالها او لا ولا في النجاسة من الغلظة وغيره عاين بالعموم **قوله** وعن يحيى
 مطلقا مع عذر الازالة فخور الصلوة في النجاسة من راحة وان كان رغبة الصلوة عاريا بالظاهر
 تعيين الصلوة فيه لورود الامر به عدة اخبار صحيحة قال عاين الصلوة عاريا بالظاهر
 العوزين للرجل واما القبل والذبر والبراد بالجلد الضيق والابتيان وبالذبر نفس المخرج وقصر
 الاطمين وبغيره الساركونه ضعيفا بخول من الماظر ومن الشبهة وفي اعتبار كونه سارا
 للبحر وجبان اخرهما العدم **قوله** عند الوجبة والكليس في ظاهر القدم من كحما والبعثي كذا ريب
 استند هذه المذكورات في الظاهر استندنا باطن العدين البعد وربما ظهر في بعض روايات
 عدم وجوب غسل القدم **قوله** والاولى شتر شربا واوله للرواية شاريد بك الى ما رواه
 ابن بابويه عن الحسن بن ابي جعفر عليه السلام قال صليت فاطمة صلات انية عليها في درع ومارس
 عليها الكرم وارت به شربا وادنيها دعي مع تيمم سدا بالادل على الوجوب **قوله** ان يكون
 ظاهرا الا ما استثنى وهو اربعة الثوب من الخشن ما مضى عن سعة الدرهم ودم القروح والمخرج وهو
 المرسلة للصن على تعذر تطهيره **قوله** ان لا يكون مسته فان الصلوة فيها غير جائزة اجماعا حتى على
 القول بظاهرهما بالبيع ولولا ارادة اليد على ذلك لكان في اشترط الظاهرة كغاية من

الشرط ودر بعض الشراح انه اقتررب بعض منه غير ان النفس فاما ظاهره ولا يجوز
 الشرط لحداد وهو غير محمول لاحصاء النفس في الشرح بوجوب الاحتياط
 بل الظاهر عدم محس الخلاف في ذلك كما نفي محله **قوله** ان لا يكون عليه غير المالك
 او صوته او شعره او دبره او اذن جسد الاحتياط المنع من الصلوة في شعيرة المالك
 ودبره وصوته وهو يتناول الثوب المنسوج من ذلك وغيره حتى الشعر المتفاد على
 الثوب ويجب ان لا يمسح به الا من مطلقا فالصلوة في غير المنسوج منه جائزة بل لا
 بعد احتياط من المنع بالثوب المنسوج من شعيرة المالك وصوته مطلقا دون غيره كالشعر
 المتفاد على الثوب قطع العنق المذكور **قوله** الا ان اختلف الاحتياط في حقيقة
 الحد المردى في الفصح على الصادق عليه السلام انها كلاب يخرج من الماء لا تعس بدونه
 ويجوز الصلوة في دبره واللعن اجازة في قلده مع التدكية ان كان له نفس في بعض نسخ
 الرسالة فيسند الرماحي بعض اقترربه من المعشوش نور الارباب والعالف وكما نال
 يجوز الصلوة فيه **قوله** والسجرات اي طوار الصلوة في قلده لكن مع التدكية
 لانه دون نفس سايه **قوله** ان لا يكون حريرا محفلا للحر او اقترربا لمحض من المستر وغيره
 مما يجوز الصلوة فيه فان الصلوة منه جائزة سواء كان الخليل او اقترربا لو كان
 عشا كالحافض عليه السلام لم يكن مستهلكا بحيث يصدق على الثوب انه ابريسم محض
 ولا فرق في حر الصلوة ويطلقا بها من كونه سائر للعودة او غير سائر من معنى محبة
 تحسن عبا الطيار لطلان الصلوة في الفلسفة والتدكية حر المالحض **قوله** ولادها لهما

اي جاز



اي الحر والجنسي ويطر الصلوة فيه ان كان سائرا او في غير السائر لانه لا فرق في ذلك
 من المحض والمحملة فالتدكية ان لم توجد مع هذه حتى لا يمسح به **قوله** ولا يجوز في سائر
 طهر الصلوة الا ان يكون له ساق وان قصرت الاجزاء جوار الصلوة في ذلك كما يعنى الاصل
 السلام من المعارض ان يكون العوار كالمراية كالحفا من الخلاف **قوله** ان لا يمسح به اعادة الوقت وهو بها
 المحس حسب عدد اليوميه وسياتي في الخاتمة ان اوقات في الصلوات الواجبة **قوله**
 فيلظهر رد الاشكال لعدم ظهور الطلوع في جانب المشرق والحي ان ظهور الطلوع في جانب
 انما يعلم في اول الوقت عند اقتراب خط نصف النهار على سطح الارض فاذا وصل ذلك محض
 اليك كانت الشمس على دائرة نصف النهار لم يزل بعد فاذا خرج الطلوع الى جهة المشرق
 بعد محض روالها وهو لها من كل الدائرة الى جهة المغرب وقد ذكرنا ان لا يعلم بعد بآية
 الطلوع بعد تقبضا وندوة بعد عدمه وهو اسهل مما ذكره البعض رحمه الله لانه لا يوقف
 الا على نصيب الناحض كيف يتحقق **قوله** وللغير القراع من الظهور ولو قدر ان اى على بعد
 لا يصح الظاهر في اول الوقت يكون قتما المحقق بما لا يقدروا قوما فيه توسعها ويختلف
 ذلك اختلاف حال المكلف في السرعة البطؤ والعسر والتمام واستحي الشريط بعد طول
 الوقت وعدمها **قوله** وللعزب ذباب الحمرة المشربة بحيث لا ياتي منها في الجانب
 الشرقي شره وقال الشيخ في المبسوط والاستبصار وابن بابويه واس المبدد والمرضى بعض
 منايله ان وقت العزب هو استتار القرص وعدمه من العين مع استتار الخائل
 بينهما وهو قوت لشمس سده **قوله** وما خبرنا الى ان باب العزب فصل لا يخفى التدكية

ان ذلك اول وقتها المجلد على وقت الفصيله مجا ولا يرب ان ما يخرها الى هذا الوقت
اولى واجلا ويجوز ان يكون لها العذر كما لمطر ونحوه اجماعا ويدل عليه روايات منها صحيحه الى سيده
عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا كان في بيته مظهرا ومظرا
على المغرب لم يكن قد رما من قبل الشمس ثم اقام مودعه ثم صلى العشاء ثم انصرفوا **قوله** وبعد
وقت الظهر من الى دخول الشمس **قوله** لا يعني في الشرح الكافي الوقت الى اخره لا
الوقت من آخر الوقت بقدر اذ انما كما احققت الظاهر من اوله كذا في المراتب ان هذا
المجلد بعد وقتها الى الغروب ان كان بعضها منتهى وقتها من ذلك وكذا الكلام في اعتبار
وقت الشين الى نصف الليل **قوله** الاول كونه غير معتد مع العاد والاختيار
والمراد بالمكان الذي يعتبر اجرة شغلته المصلي بالكون فيه ولو بواسطه او وسيط
قوله ويجوز في الجنب لم يقدى الجاسة الى المصلي او نحو **قوله** المراد الجنب المصلي ما
يستلزمه وتعلقه بخرج الموب الطويل الموصوف ببقية على الارض لم يجلد لا يحصل فيه الكوف
وقاس المحقق في المبررة اعتبار طهارة الجوار او المصلي كجاست بالموب والبدن
مطالبا بدليل اشترط وهو في محله ولا يخفى ان المراد بالجاست المتعدية عن المعفو
عنها لان ذلك لا يرب على ما هو المصلي وقت المحقق الشرح في الدرس في شرح التواضع
عن والده انه قال اجماع ما وقع على اشترط طهارة المكان من نجاسة بعيدة وان
كانت معفو عنها في السور والبدن وهو بعيد جدا **قوله** كون السجدة ارضا او مائتا
غير ما كونه ايا ملبوس عاده **قوله** في الاكل واللبوس كان كذلك في القعدة او القعدة

لمن ذكر

كان للشي خاتمان يوكنان في العديهما دون الاخرى كثر اللزوم بخر السجود عليه فاحصه
للأكل وحاز في الاخرى **قوله** يومه المصلي اليها ان عليها والاعول على اماراتها هذه العبارة
لا تخفى على اهل العلم والحداد فيها ان المصلي متى انكسرت عليه ليس الكعبه في شقة كثره كما لمصية
بوت مكة والاعول على يمين سجدها وان لم يقف ذلك على الصعود من على سطح ونحو
على ما قطع به الاجاب لكه غير واضح الدليل وان لم يمكن من ذلك من شقة سبده من
استقبال جهة الكعبه لا عنها وقد اختلف كلام الاجاب في توبه الجهة احداهما من
غير استئذان في ذلك الى امر الله على الجوار على التوقف ان كانت الجهة معلومة مستحال العلم
المنعده للعلم او غير ذلك من الطريق وجب التوجه اليها والاعول على الامار المنعده للعلم كالحائض
ومنازل العمد وكما انما قاله قوله عليه السلام في صحيحه زياره حوى التحي ابداد المصلي من قبله
في جسد الصلوات **قوله** ذكرنا امارات محالها اصطلاح **قوله** جلد الذي عطف المكث الاثن
والثلاث المشقة على الجنب اليسار لا يخفى ما من ما من العلام من الاضلاع فان كان
على المكث الاثن تفتق الحافسا عن نقطة الجنوب نحو المغرب كان جليبين المكث يعني استقبال
نقطة الجنوب وجعل المغرب المشرق على اليمن اليسار يعني استقبال نقطة الجنوب واجب
من ذلك المجلد العدة الاولى على اوساط العواق كالقوة والمشهدين ومعداد والسا
على اطرافه العوسه واما الجوار الاعلى وعلى منبها واعتبار هذه القدر من العاد كما يدل عليه
الطائفة الاثني عشرية بقوله عليه السلام في صحيحه زياره في قبله العواقى بالمشرق والمغرب **قوله**
عليه السلام فيها الضامن الجدي في ذلك وصلوات الكلام في ذلك معني تفصيله لا كجمله

الى ان قال في كتابه في شهادته واليه المرجع
على ما في نسخة من المطبوع في كتابه في شهادته
والمراد به

قوله قال قد الامار قد المراء بالقليل بما تقبل قول الغير وكان مستندا الى اجتماع او السقن انما يسجد عليه المسجد العارف بالعبادة فان تعدد العذر المستور فان تعدد فيه وان كان كذا اذا افاد قوله الظن قوله توجبه الى ان جهات ان جعلها بذا هو المشهور من الراجح المستند رواية ضعيفه سئل قال ابن ابي عمير وابن بابويه ان هذا سألني عن رجل سجد في وقت الصلاة فوجد في المسجد في الذكر ولا يسجد لولا الاجابة بحسب عليه فصح زان ومحمد بن اسحق عن ابي جعفر عليه السلام ان قال لرجل من المتخلفين ان ما قوله اوله انما هو من وجه البسطة في صحيحه من غير عار وزنه الاية في قبله المجرى منه المشرق والمغرب واس ما قولوا في وجهه الله قوله انما هو السفر للوقت وجب قصر رعايته في عبادة في سجد وقت الصلوة واضرب على الوسا في بعد ونوال الوقت قد نفى منه مقدار الصلوة وشرائطها او انتمى سفره وقد نفى من الوقت مقدار الشرايط وكونه فان الصلوة تحتها عند الفسح من الراجح ان الاعتبار بحال الاداء فيقصره الاول ويتم في الثاني دلالة الاخبار الصحيحة عليه المطابقة للمعنى في وجوب الايام على الخافرة والتقية على المسافر قوله في قوله الله بركة الدين وسجد الكوفة والى غير فان بركة الاربعة لا يتعين فيها العشر من تسعة المائة ومن الايام عند الكراهية وهو تارة من التقية او لا قوله بركة ثمانية فانه لا بد من ذلك من استمرار العشرة الى اثنا عشرة وفي معنى الثمانية في تسعة اليوم وان قص منها والحق تباعد الثمانية فاصد الاربعة او اراد المصنف ليوم وهو كل والا فلو انما هو المصنف الاربعة وان لم يرد الاربعة ليوم من التقية والاثنا عشر كما افترده الشافعي وصحح الراجح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

وصحاح الجدران والاذان الاظهر الاكتفا كما الاذان او الجدران ولا يشترط في
الاذان غير حصوله اما الجدران فالجبهة مما صور بها الاشياء كما اقبل الذر نصيبه عليه عليه
بين مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام ان حجر التقية اذا نوار من اليوم وهو انما يدل على
اعتبار اسناده عن البلد الاسمي بالبلد عنه **قوله** ولو قدر ان كان في الامم والبلد
المرفع للمخضف وتحمل عوا الاكتفا بتوار المسافر من البلد حيث كان لاطلاق الخبر **قوله**
وعدم التعصية لا لافق ذلك بل من كان غايه سفره معصية كما صدق قطع الطريق سفره
وكالمراه والعبد العاص من سفرهما النشور والاباى او كان نفس سفره معصية كما ركع الله
بعد وجوبها عليه وسالك الطريق المحفوف ولو استغنى الوصول الى بلده ذكر الشارح قدس سره ان المراد
بلده ماله فيه ملك ما كونه واصله لا يخرج عن حدود البلد الشرعية به او رخصه الامم من الناس
داشرط هو وبغيره في الملك ان يكون قد استوطنته سنة اشهر بغيره ما ماله لافاقه ولو
سفره ورواه الملك وخدمته في هذه المسئلة امكن ان يمنع الصور الشرعية اعتبار المار
خاصه والرواية الواردة بالاكتفا بطلان الملك حتى الشجرة صعيدة السد باشتماله على حاجبة
من الطريق والاكتمال باستيطان السنة اشهر على الوجه الذي ذكره فانما اقتضى ما اخذه
نعم ولو سلم محمد بن اسمعيل من روى في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن الرجل يعق
صبيته صلوة حال لا يمس لم ينو مقام عشرة ايام الا ان يكون له شيئا من الاستوطنة
خلق الاستيطان حال ان يكون فيها ممر بغيره سنة اشهر فاذا كان كذلك لم يفتها
وفلها وهر فرادى على ما ذكره وبغيره ما اثنى ان ما يورثه من لا يفرقه العقبة فقال ان من

126



لم يرد المقام في قراه عشرة ايام بغيره الا ان يكون له بها من يكون منه في السنة
اشهر فان كان كذلك لم يسمى قراها والمسئلة في الاسكال فيحصل الكلام فيها
لا تحمله هذا التعليق **قوله** او الى مقام عشرة مسوية لازني في ذلك بين ان يكون
الاقامة على بلده او قرية او بادية ولا على الخارج على الشهر بعد الاقامة وغيره وبطل
يشترط في العشرة التوالي بحيث لا يخرج منها الى محل آخر حتى ام لا الاظهار الا بشرط
وبه خرج المصنف في البيان وهذا قد سببه في جامع كبره وخرج في الاقامة الى
الوقت حتى يصدق وجب الاقامه وان خرج فيها الى بعض المزارع والبساتين مع
الوصف **قوله** او ثلثين مطلقا اي من غير شرط حتى يحصل ذلك ثم الى ان يخرج
ولو بغيره واحدة ولو حصلت الاقامة في اول الشهر المطلق وجب الاقامه بعد تمامه ان
كان ما قصا لقوله عليه السلام في صحه زراعه وان لم يدر ما هناك مما يقول عدل الخرج وبعد
عدا خرج ففقر ما هناك ومن ان معنى شهر فادام لك شهر فام الصلوة وان اردت
ان يخرج من ساعتك **قوله** ما لم يعلب الشهر مثل الصبا بط في ذلك ان سافر فمات سافرا
الى مسافره تجلها على الاقامه بعد الاولى والثانية ولا يتم عقبت واحدة منها عشر
ايام في تلكه مطلقا او في غير من النية او بعد التردد على من في الدالة ليس
في الصلوة ولا في ذلك وانما الموقوف فيها ان المكاره والملاح والجلي ليس لا يتوقف
ولستاد من صحه زراعه ان كل من كان الشهر عليه على الاقامه وبمضمونها
اي المحقق في المعبره وهو المعتمد ومنه في الجمع في ذلك الى الوقت الذي في سنة

قوله الا ان تقع عشرة اطلاق العبارة تعني عدم الوقوف في اقامه العشرة من كونها
سنة ام لا وخرج المصنف وغيره باعتبار النية او اوقف الاقامة في غير السنة وهذا اطلق
سكن هذا لعدم وضوح ما فذه في روى ابن بابويه في الصحيح عن عبد الله بن مسعود عن
عبد الله بن عمر بن الخطاب في المكاره قال في اخره فان كان له مقام في البلدة الذي يرب
اليه عشرة ايام او اكثر وسفر في الشهر لم يكون له مقام عشرة ايام او اكثر فمقتضاها اعتبار
اقامة العشرة في الموضعين والعلم بما توجه الى الاقامه بغيرها قايلا **قوله** الا ان النية
فيها سبعه العصد الى العيدين والوجوب الا اذا انقضت الاغنى ان النية واحدة بسيط
وهو العصد الى العيد لكن لما كان العصد الى غير النية العيدين سوت في احضاره
في النية حسب نية الصلوة احضاره في النية صفاة بها الى توقف عليها **النعيم**
ثم العصد الى فضل هذا المعلوم طاعة له تعالى واعتبارا بذكره المصنف وان كان في
بعضه نظر وبطلان في المسفاد من الادلة الشرعية فهو له الخط في النية وان المعبره فيها
نصه الايمان بالمفعل طاعة لله تعالى وهذا القدر امر لا يجادسك عنه غير مستوفى الى طاعة
العبادة كما يشهد به الوجدان ومن هنا قال بعض الصلوات كوكلف الله تعالى الصلوة او
غيره من الدباديب لغيره كان مكفيا بالاطيان وذكر المصنف في الذكر الى المستوفى
من علمانيات كما نوا ذكره في النية كسبهم العقيدة يقولون اول واجبات الوضوء غسل
الوجه واول واجبات الصلوة كعبه الاحرام والوقوف فيه معلوم مما ذكرناه فان العذر بالمعبر
من النية لا يجادسك الا ان كان عندنا او عليه ليس الواجب عليه عدم تركه الايم

عليه السلام الصلاة وغيره بالحيثية المفسدة الاخبار المستعصية عليهم السلام الواردة
في صفة الوضوء والغسل والصلاة والركوة والافعال الخ وقد فصلها في كتابنا مدارك
الاحكام **قوله** وصحبها البر الاولي جيل النية مبارزة من تحقيق المنصور ولقد اخلص
الذكر في حيث قال وحقيقته انما اراد بنية النظر سلاط الطريق اليها احصاء المنصور في زمانه
غيره الذين فاذا احضر قصد المكلف الى التاعه تفرقا الى الله تعالى ولو نور العطف في شأ
الصلاة او فعلها في الصلاة قول الاظهر عدم بطلان البين من النسخ كما في الوضوء لو لم
يتذكر النية لالتحق من الافعال والى شي منها اية البطلان في عدم الاعتداد بذلك الفعل
اللاتي به واستدلوا بعادة الريادة في الصلاة **قوله** والواجب العقد ولا جرم باللفظ
مكره لانه كلام غير تام بعد الاقامة لا رتبة الكراهية من القول تحريمه لان التاعه على النية
او فاعلة الذم باليس من نية تشرعها كالوضوء بالانجيل والصلاة بغير مبارزة **قوله** الما
التوهم وهو الكبر سميت بذلك لانهما كان فعله فانرا جعلها الكلام وعينه من الما
قارئة التاموس قال ارحم الخ والمعمرة حارة على حرم به عليه كان حاله **قوله** وصورتها
اسم الكبر فتوادل الصيغة بطلب تحقيق اليها تعسفا ما دة كابدال اسم الرحمن وكلمة والكبر
با عظم واجل وكونهما بصورة كتيبة ترتيبها المعين **قوله** ومنه ما فلو كبر اختياره
المراو بالحق ما عدا العزيمة في اللغات واحترار بالاختيار عن المقصود فليكن لا يمكنه العلم فانه
بغير عزيمة فان اقدوت بخير ذكر الشارح ان الافضل تقدم السرانية والبرانية على غيرهما
بلا ريب بوجه **قوله** متا بينهما للنية فلو فصل نظر هذا الواجب قد علم في وجوب النية

ذكر فيها التامة لتوهم لكن لما كان بعد دمج الواجبات ذكرنا في الوضوءين قال الوجوب
ينبغي كبر من النية التحريم والاختيار فانه **قوله** فلو لم يمهدها كبر استهوانا بطل سوا
فقد الاستهوان ام لا ولا يشترط في دلاله الالفاظ على معانيها العقد **قوله** وكذا لو لم يكر
كبر بصيرتها لكبر بفتح الكاف والباء وهو العليل وربما كان الوجه تخصيصه بين
الذين لا يجترأ عن مد الالف التي بعد اللام الثانية من الجلالة فانه لا يقر وان طال بل لا بد
فيه من ما يلحق لان بعده الفاء وان لم يكن متا بقا في الرسم وكان ينبغي التنبه عليه لرفع هذا
المد في المصطلح لئلا يفسد قوله عدم الذم من الحروف **قوله** ارسى نفسه حقيقا او تقدير
حقيقا فذا اسما اللان من السمع وتقدر ا عند وجوده ونه يكون الواجب في اسم الله
على انه لا يثبت فيه جرم ولا اختار عينا وان كان للتعصية تفصيل اخر **قوله** قطع المعز من الله
ومن الكبر نحو وصلها بطلانها بموجب قطع يمهدها كبر لا يمهدها بغير قطع قطعا وانما يمهدها الجلالة
فانه يمهدها محل التحقيق الا ان المستوعب من صاحب الشرع قطعها حيث اتي في اسم الكلام لما
تقدم من كون النية ارادة فعلية لا فعل لسان فيها ومن هنا سقط حرم التلفظ بها مع اللزوم
لاستمرارها ما هي له ابر اللفظ او هي له الشارح وكلامها محذور وما قيل نظير من ان اللفظ
الكلام السابق است مالم يعتد به فلا يخرجها عن القطع فغير معتد به او المعتد في سقوط المعز فوجها
في اللزوم سوا كان ذلك الكلام معتد به عند الشارح ام لا كما هو واضح **قوله** تلاوة الحمد
السورة في السانية في الاولين من غير ما اختلفت الاجمات في وجوب قراءة السورة بعد
في العزيع مع السعة والاختيار فقال الشارح في كتابي الاخبار انه ينبغي ان يكون بوجه

الاجزاء ٢

وقال ابن خلدون وسنار والشع في النباه والمحقق في العتبات لا يخلو من
 قوه الا ان المشهور احوط **قوله** مراعاة اعابها وتشديدها على الوجه المتعارف
 فلو قرأ بالشواذ طلب من كل حال على قول الترابس في المتن في الذكر متواتر
 العشر انه ذكر المحقق الشيخ على ان كل نص بذلك لا يغير من الاجماع في الواقع فهو التواتر
 بها وهو غير لان ذلك صرح على اعتبار التواتر وتعدى قدس سره عن جاعه من التواتر
 ليس المراد بمتواتر السبع والعشرين كل ما ورد من هذه التواتر بل المراد ان الحصار
 المتواتر انحصار المتواتر لان فيما علم من هذا التواتر فان بعضه على نسخة واحدة فصار
 غيرهم وهو كقولنا ان المتواتر لا يمتنع بغيره كما علم بالموعدان **قوله** الموالاته
 طويلا او قرا فلما غير بعد اطلب لكن عدو الفرض في قوله فطلب الى الصلوة او الى التواتر
 وانما يطل الصلوة بالسكوت الظاهر اد اخرج المصنف به عن بعضه فليس له قاريا
 فطلب التواتر فاصح ان يطل الموالاته بالتواتر في حال السورة من غير فليام على الطلاق والعدو
 اليس من ذلك لا يغير من الموالاته استئناف التواتر عند الحان او تسليما وقيل للمحقق
 الذي بطلان الصلوة مع الله وهو غير واضح على الطلاقه ايضا **قوله** اظهر للبرهان
 وادلى على الوثيق من الاخبار في البواني مطلقا اصرار بالقرآن عن المرأة فان المهر من موافقه
 لا يجب عليها عينا بل خفيته من الاخبار مع عدم سماح الاجمعي صحتها والاعين عليها
 الاخبار في قوله مطلقا يريد ان الاخبار في البواني باب للفرق وغيره في التفسير
 او لا يجهل ان يريد من الاول ليس الاخيرين وهو في الثاني قدس سره بان المرأة لو اجهز

لا يصح ان يمتنع اعتبار التواتر بالمتواتر احوط التواتر بالمتواتر
 لا يغير من ذلك ان المتواتر لا يمتنع بغيره كما علم بالموعدان
 وهو كقولنا ان المتواتر لا يمتنع بغيره كما علم بالموعدان
 وهو كقولنا ان المتواتر لا يمتنع بغيره كما علم بالموعدان
 وهو كقولنا ان المتواتر لا يمتنع بغيره كما علم بالموعدان

التواتر عالم السماع الاجمعي بطلانها وهو بكل حال المصريح به وهو رجم الله مواضع كمن شبه
 من ان صحتها ليس بخبره على الطلاقه هو كذا في هذا العلم اعني وجوب اظهر والاخبارات
 المواضع المذكوره منصوصه كثر الاجماع في المرتضى وفي الله عنه وابن خلدون على الاجماع
 ولا يخفى من قوله ان المشهور احوط وموضع الخلاف التواتر المذكوره اما في الاول كما سجد
 وذكر الركوع والسجود فلا ينعين فيه خبر ولا اخبار **قوله** واقرا اظهر سماع الصحاح والسر سماع
 نفسه صحيحا والاعتماد هذا الصواب لا يما دم بظاهره لصا والظاهر والاخبارات بعض
 وهو معلوم بطلان والظاهر والاخبارات صديقان متضادان يمنع تضادهما
 في شيء من الاثر او لا يلحق في كشف دلالتها الى شيء زايد على الجوابه على الوقف **قوله** نديم الله
 على السورة فلو عكس على طلب كل بيع الغير الى الصلوة أي التواتر وهو من الشارع بالادراك
 وعلما بطلان الصلوة بذلك وهو غير خبر بل اظهر علم وجوب إعادة الطهر بعد ما كان عليه التواتر
 رحمه الله في شرعية لانها وان وقعت بعد السورة فقرأها صحح فلا يمتنع في وجوب اعادةها **قوله**
 او بما سمي عليه على الترتيب ان تقرأ السورة التي تقرأها اول او غير ما لو توجب الطهر اول بالاضافه
 الى السورة التي تقرأها ثانيا درجيا فظهر العباره وجوب اعادةها معا وبه في المتن المذكور
 وهو ضعيف **قوله** البسملة في اول السورة فلو ركعا عند الطلوع وذلك لان البسملة
 اتم من كل سورة عدا سورة براءة اتفاقا في وجوب السورة وجوب قراءة البسملة اولها
 ونحو اصل بها المعصاة عند الطلوع صلواته ان لم يتداركها قبل الركوع واما ان سرى بانها
 بما بعد ما ان ذكرها قبل ان ركع كما لو نسي آية غير ما والا في صلواته كمن نسي ان شاء الله

مدلولها

وهذه السورة فتقرن بطلب قول المقول للشيخ رحمه الله في النهاية واتفق المبسوط
 على الجواز وقال في الاستبصار انه كونه واختاره ابن ابي عمير في المصنف وهو
 المعتمد وموضع الخلاف مرارة ما زاد على سورة على انه جزم من التواتر المعقب في الصلوة اذ
 الظاهر انه لا خلاف في جواز التوسيع على الباب والاذن للمتأذن بقوله او فلو كان يعلم
 ونحو ذلك يستثنى من كراهية التواتر او تحريمه الفحى والمشرح والعبد ولا خلاف بان التواتر
 بين كل من ياتى السورتين غير مجزوم ولا مكروه بل مستحب او واجب على قول وان كان الظن بقولهما
 واجب السجدة منهما ان وجب كراهتهما **قوله** كمال السورة غير غرضه قرع المصنفه بطلان الصلوة
 بمجرد الشروع في احد النوازل الاربع عدا وهو كل الصلوة بغير المصنف للشيخ في معارضة ما يوضح
 منه شذوذاً واضحاً ولعله والظاهر ان ثبت بطلان الصلوة بالبراءة الغرض **قوله** سجدة في شأنهما
 وجب القول المنع من قراءته ما يوجب السجود بهذه السورة ويلزم منه المنع من الشروع فيها ان
 ادخبا قراءه السورة بعد الطه وحرما الزيادة وان اخربا العدا اختص المنع بقراءة
 ما يوجب السجود فامره وان لم يثبت بطلان الصلوة بذلك كما هو المطلق لمقتضى الاصل
 الجواز الطوارى مطلقاً **قوله** ولا يغرب قراءتهما الوقت لان التارة من الاطلاق
 او بعضها حتى يخرج الوقت عدا وهو غير جائز لكن لا يخفى ان ذلك انما يتم اذ اقتضى بوجوب
 السورة وحرما الزيادة وان اخربا العدا لم يتم جهة المنع **قوله** العقد بالبسملة الى السورة
 معينه عقبت الحمد الا ان يترجم سورة نعمتها لما كونه لا يعلم الا السورة والقرعة او لبعضها
 بنذر وشبهة واعتبار العقد مع عدم بعض السورة بترجم بعضها انهم احوط وان كان في بعضه

العلم

نظرهم لا بد ان لا يفتقد بالبسملة غير ما نواه **قوله** عدم الاشتغال من السورة الى غير ان
 بجوارضها او كانت سورة السجدة والحمد في غير المصنفين المراد ان من جازى النصف
 لا يجوز العدول مطلقاً ومضى لم يجز وزه جاز الا ان يكون السورة التي شرع فيها
 بجهة او التوسيع فانه لا يجوز العدول منها مطلقاً الا في سورتى الطه والمائدة في
 الصلوة الجوزية والظاهر فانه عدل اليها في ما يتلى السورتين قبلها وز النصف في
 تحتي الخبي ومحمد بن مسلم الامر بالرجوع الى الطه والمائدة من السجدة من غير اعتبار
 بجوارض النصف والمراد بالمتعينين في عبارة المصنف الطه والمائدة بما هما **قوله**
 ركع التماسين لغرضه **قوله** التماسين هو قول المصنف والظاهر تحريمه في الركعة وغيره
 حتى السجدة للشيخ عليه لكنه غير مطلق لانه دعا كقولك اللهم استجب لادم لئلا يهلكه في الحق
 الرضخ في السجدة ولو قال اللهم استجب لي بغير قطعاً لانه دعا عام بالسجدة كما يدور وقد
 جوار الدعاء في احوال الصلوة مطلقاً وربما ظهر كلام المحقق في المعبر والعلاقة في العبارة
 بطلان الصلوة بذلك وهو ضعيف جداً **قوله** ونحوه في غير الاولين سبحانه الله والحمد لله
 الله الا الله والله اكبر رسماً مالياً بالترجمة اضعافاً الموعظة وما كفاه على الاضطرار المستحب
 بطلان الحمد في غير الاولين وانما اصلها في قدره فاجرة الاكثر هذه التسمية للاربع اركان
 زراة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما يخرج من التوراة الركعتين الاخيرتين قال قول سبحان الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وبكبره وكبره وفي الطريق محمد بن اسمعيل الذي روى عن
 النضر بن شاذان وفيه كلام ومما اخرج في ذلك حديث مراراً يكون شئاً مشرقاً

الصلوة في البجعة

بهم ٢٠ وهو اختيار الشيخ في التمام والافتقار وقاض المبط الواجب عشر تسبيحات
 الكسبي من غير التمام واحتماره المصنف وابن اديس لم يصف الى مسند لهند بن النولن
 وقيل في تسبيح تسبحة كسبي من المثلث ورواية زرارة في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
 وقال ابن الجبلة والذي في مكان التزاه بجزء التسبيح وكثير تقدم ما سألني محمد بن
 زرارة انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عما عاينه الرعيلين الاخيرين من الظاهر فقال
 سبح وجاهد وسبقوا لي في تسبيحهم فقالوا لم يسمعوا من الله والله لم يسمعوا
 المحقق من العشرة الاخرى وكل ما ورد في الروايات الصحيحة وهو خمس اركان الاولى ثم الاستغفار
 الى السبحة والافتقار عليها **قوله** الرابع القيام في التمام المذكورة وهو التمام
 والتوجه والقراءة اما وجوبه في التمام والقراءة فلا ريب فيه للاجماع والناجى اما وجوبه
 التمام فمقتضى انه ينبغي ان يكونا من الصلوة وهو غير صحيح ان والاصح انها شرطان
 من الظاهر كالتمام والتسبيح فلا يفتقر فيها ما يفتقر في الصلوة واما قل ان اعتبارك
 فيها اعمالا لعلها المتعارفة المعبرة عنها وعلى الكيفية لا لعل التمام فيها وهو جليل حسب
 توقيف المقارن على ذلك **قوله** الاشتغال فلو اني احيانا اطلب تحقيق الاستغفار
 بنصف فاعاد الظاهر وعلمه الميزان اليدين اليسار **قوله** حيث ذكر عن حسن النعمان ولا يكره
 به اطلاق الراس وان كان لا يفتقر اليه **قوله** الاستغفار فلو اعتمد على شيء من غير
 بطل المراد بالاستغفار كونه غير مستند الى شيء كسب الوكيل والسيادة لسقوط فلا يلزم الملا
 غير المودع الى ذلك واقر بالاجتهاد على العاقل من وطء فيجوز له الاستسناد بغير

في الامكان

مع الامكان وهو مقدم على الاحتياط ونقل عن ابي الصلاح انه جواز الاستسناد واختيارا
 وله شواهد الاخبار **قوله** الاستغفار فلو شروا كان على الراية ولو معقولة او فبا كذا
 قدناه عليه تحارر اطلقت اقر بالاجتهاد عما لو اضطر الى الصلوة ما شيا كما يجب
 فوت الرفعة بالاستغفار مع حاجته اليها وراى كذا كذا مع غيره من الرذائل فانه يحل له
 الصلوة كذا وكذا ولو جاز عن الوقوف مستقرا او لم يكن الوقوف مستقرا او الجلوس مستقرا
 في تقدم ايها وبيان اظهر مما تقدم الجلوس ورد المصنف بقوله ولو معقولة على القائل
 بجواز الصلوة على الراية المعقولة او لم يكن الركبة مستقرا الاضمار وامن
 من زواله في سائر الارواح والارباب ان الركبة مع الامكان اصول وان كان القول بالحوار
 لا حرج من فوه **قوله** ولو جاز عن التمام اضطر الى غيره كسبي من التسبيح
 والاستغفار والاعتماد والاحتياط وحله الجلوس كسبي في الاستغفار والافتقار ان شئت بان يخلص
 على التمام كما بعد المراه حال التسبيح وحله الركوع قدر ما يجاذى وذهب تقدم ركبه
 مع الامكان ولو قدر عليه الجود وجب ان يفعل ما هو الاثر الله بان يضع سجدة
 على شيء مرتفع ويضع ركبته عليه فان عذر ذلك او ما بالراس ان يمكن والافتقار
 وبنيت وضع الركبة ايما السجود وعليه وقيل بالوجوب وهو احوط **قوله** فان عجز اضطر
 اطلاق العبارة بعقب الجبين الى انفس وجرم المصنف المذكور بتقديم اليانف الامن
 على الاخر وهو احوط **قوله** فان عجز استغنى عن طهره وسبق لونه القبلية كما في غيره من
 براسه للركوع والجود فان قدر معينيه **قوله** فان ضاقت استغفار فاربعة

الساوول الاول انما يتغير ما في صورة البحر لا سمع له الى ثاله دنيا مغراية في
 العليا اولى بجلد العكس في قلوب ربك القوا في الحالين الى ان تظلم لان الاقوال
 شرط مع العذر وهو حسن **قوله** الا يجازي فيه الى ان يضر نكاح كبقية دلائل الوضوء
 اضرب بالاشياء على الحائض من اجزاء الركبتين بدون الاطراف فانه غير مجزئ وان
 كفاه ركعتيه وانما في ذلك من الاعتبار فلو تعدد الى ما لم يقدور وروى زرارة
 عن الصفيح عن ابي جعفر عليه السلام انه قال فاذا ركعت وضعت ركبتيك من قدميك
 يجعل بينهما قدر ركنين راحيك ركنك تضع ركبتيك على ركبتيك
 من اليسرى وتضع باطراف اصابعك على الركبة وفتح اصابعك اذا وضعتها
 ركبتيك قال وضعت اطراف اصابعك ركبتيك ركبتيك اجزاء كذلك واجب اليك
 ركبتيك ركبتيك فعمل اصابعك على الركبة ونحوها وانما صلبك ورجلك واجعل
 نظرك الى ما من قدميك **قوله** الذكر وهو سبحانه ربني العظيم وحجته اوسمان الله تعالى
 اوسمان الله ليحفظ هذا هو الاصول واحكامه الايمان بالشيء الكبير في ثلث اركان
 العوارض لا يجزئ بطلان الذكر المشتمل على الشك في احدى قوته لعمدة مستندة لم لو لم يوجب التسمية
 الكبير فالظاهر عدم الوجوب لفظي وجيزه فلو انما الاخبار الصحيحة في ذلك الموضع الذكر في الوضوء
 مع اعتباره بذلك وهو غير ثابت والدواعي وجيزه قبل زائد اليه ليعضاه في المصنفات والفقهاء
 متعلق بالخارج عامل المصدر الى سمي الله تعالى اي تسميته لا يلقب به وانما في ما يليق به ويكثر
 كونهما للاستعارة الى المضاف الى المضاف اليه في سجدة فاحده بنفسه وليس كزمن مجزئ او فذل

بينهما

نزبه

الطائفة فانه في ذلك
 التمام او الحكمه اذ في

الواد

الواد عاقله وسعته الجار مجزئ اي وحده سجدة وكرهه ان المعز وبموجب كل شيء في
 موجب على حدك سجدتك لا تحلى وقوى يكون ما اقم له السبب تمام السبب **قوله** او الحكمه بعد رفته
 نظرا الى الذكر ويلزم من ذلك بطلان الصلوة اذا تعدد ذلك ولم يمس سجدة او سجدة واحدة وان كان
 في بطلان الصلوة لولا ان ظهر بها العدم لان ما وقع من الذكر في غير محله لا يقتضي البطلان **قوله**
 السجود على الاعضاء السبعة المهمة الكفين الركبتين واليدين والرجلين المهمتين فمما في الشر
 وطرف الالف طولا وبس الجنبين عرضا والكعبان والقدمان كعب وهو الرافعة وفي الجنبين الوضوء
 الاصابع بطولها من المرفق رقي الى راحة اليد جعل عود الكفين متصلهما عند المرفقين وهو
 ولا تلتصق في ايها من الرجلين روي وسما وان كان ادنى وقال الشيخ في الجار لو وضع بعض
 اصابع رجليه اجزاء ولم يمس على ما حده **قوله** فلو خاطرها بطلان اي السجود وسعته
 الصلوة ان بعد وفات محله والامانة على الوجه المعتبر والواجب التمسك مساه ولا
 يحل المساه فيه **قوله** مساهة مسجدة لموقفه فلو علاه سطر رادة عن لينة بطلان السجدة
 نفي اللام وكسر الباء او كسر اللام وسكون الباء والمراد بها المعناه في زمان صاحب السجدة
 وقدرت بارج اصابعه معقوبة بغيرها وهذا الحكم يتطوع به في كلام الاصحاب به روي في
 الاسناد الى ان في محبتها توفيقا وروي عن ابيه عن سنان في الصلوة انه سأل ابا عبد الله
 عليه السلام عن موضع جهنم الساجد يكون ان في قمره فانه لا يكون مستويا ولا رب
 ان العارضون هذه الرواية اولى **قوله** وضع ما يصيد عليه الوضوء من العضو فلف
 في ذلك ان ما يورده ابن ابي اسحق في غير ان في الجهة مقدار الدرهم واستقره المصنف موضع

من الذكرى وهو احوط وان كان الاثر الكافي بالمسعى مطلقا **قوله** ولا يجب في رفع اليد
 التمس اى لا يجب الطائفة من رفع اليد في السجدة الثانية ولا يجلسه وان استحب في السجدة
 الجلوس استراحة وادجها المرفعي ردا منعا عليه الاجتماع والاستحباب احوط مراعاة القول
 وهو اشهد ان لا اله الا الله هذه لا سركية واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على
 محمد وآل محمد هذه الصورة مجرته بالاجماع وفي الاكثاف ما هو بها خلافا للاحتياط والله
 يحفظ الايمان بهاني جميع الاحوال **قوله** ولو ترك هذه الاشركية او لوط عبده لم
 ينقصه جوار عفد هذه اتقا ما بعده جوارها في الرسول الى الفخر وقد قطع للنقص
 البيان بعدم حوازه على اوصافه التي هي في قوله من الادي الايمان بما ذكره او ادا
 تخار المصدا رحمه الله بها بغير الصنع المتعلق في المشهد الخزيه سنة **قوله** الثامن السليم
 اختلف الاصحاح في التيمم وهو واجب في السجدة السابعة من الصلوة وسلاوة
 ابن زهره بالجواب في الشرح والبرهان بالاجماع وقد ذكرنا في شرح
 وسما هو الارض في ذلك في شرح الشرح وقال الشيخ قد سره الله لا بد من التيمم
 به احوط ولا يفتى في ذلك في الصلوة بوجه لانه ان كان الواجب قد ادى والا كان فاعاد
 عن الصلوة فلا يفرغ من مخالفة منه الوجوب به وهو حسن لكن في تحقيقه الوجوب لا يفتى
 الوجوب بالاجتهاد او التقليد نظر **قوله** اهدى العباد من اهدى الله عليه ورحمة الله وبركاته
 او السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين والادنى ادنى اختلف الاصحاح في هذه المسئلة
 فذهب الاكثر الى بطلان السلام عليكم فخرج قال المصنف في الدورس وعليه الوجهين فالجواب

السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لم يوجبها احد من القائلين بوجوب السلام عليكم
 كما سلم على الانبياء والملائكة وذهب المحقق الى تحريم الصغتين ومانع المصنف في الذكرى في
 التكملة وقال الله قول محمد بن رمال المحقق قبله عيسى بن ابي كلابه بهما صرح فيه وراى ظاهره
 كلامه ان لا يركب من سجدة في الخلق بعين السلام علينا للخروج ويضعف جدا او لا يحق المحقق
 بكل الصغتين ان كان الواجب على القول بالوجوب السلام عليكم فاحصه ذلك في الروايات
 على وجوب السلام علينا وانما المستفاد منها كونها فاعطى للصلوة كما يدعى عليه في الحديث قال ابو
 عبد الله عليه السلام كما ذكرت الله عز وجله والى صلى الله عليه وآله فهو الصلوة وان سلمت السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد اقرقت ثم ان الظاهر الاكثاف في العبادة الاولى بلوط
 السلام عليكم فاحصه كما احتاره ابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن الجبلة وقالوا الصلوة الواجب
 ان يقول السلام عليكم ورحمة الله وسنة خير فخرج قال العلامة في المشتمل ولو قال السلام عليكم
 ورحمة الله فبار وان لم تقول وبركاته بلا خلاف **قوله** مراعاة ما ذكره في السلام او في الرحمة
 او في البركات او نحوه يظهر لا يخفى ان البطالان جميع الرحمة توجب البركات لا يتم
 على القول بوجوب ورحمة الله وبركاته وقد عرفت فافهم **قوله** ولا يجب منه المرفوع
 وان كانت احوط القول بالوجوب ضعيف جدا ولم يفتوا عليه في السجدة الاولى ولا في السجدة
 من الخ والعمدة فاده وافهم ويستحب ان يقصد المصطفى بالسلام على الانبياء والائمة
 والحفظ وزيد الامام المامونين في المامون الردي على الامام ومن على غائبه **قوله** يصل المخرج
 ما تقدم من العبادات ولو جعله الثانية لم يخرج قد عرفت ان المرفوع يحق بكل من العبادات

فيهما قد علم المعنى فيما يتحقق الطرح والظاهر عدم الغرض في ذلك من قصد الخروج بهما
 واما علم المعنى بعدم الاجر اذا قصد المعنى الطرح بالبيان واستحباب الاصل في الاول في اجبه
 فيكون فيه الاستحباب بما كفيه استحباب بعض الواجبات المتعينة في اما الصلوة في العام
 الجات لا كملها هذا السليق **قوله** نواحق الطهارة مطلقا سواء صدرت اختيارا ام
 اضطرارا او سواء كانت الطهارة ما يليه ام ترانسه وروى ذلك في الشرح والمرتب في بها
 الحان من سبقة الحدث تطهر ونبي على ما في صلوة وعلى المعينة المقننة حيث رقت من
 المتسم وغيره واوجب النسيان التسم اذا سجد الحدث ووجه الماد الاستيناف في غير
 احتارة الشرح في جهل كنية ونبوة في المقتصر مستنده وهو جدي **قوله** ومبطلها الطهارة
 بالالبخس المعصوم على اعمالي الاجرة وهو المعصوم بغير الجاهل بالعصية والامر له و
 جاهر الحكم وجمال تقدم الكلام فيها والمراد بالبخس ما لم الشارح في نفسه فليس يعلم بالبخس صلوة
 صحيحة قطعا لعدم حكم الشارع بها ظاهرا ولا اعتبارا بغير الامر كما جعله الشارع قدس سره
 في مواضع من كتبه ومن هنا يعلم ان ما ذكره في الشرح من انه لا فرق في بطلان الطهارة
 بالالبخس من ان يعلم بالبخس او لا وقد حذر لو استمر الجهد حتى مات فان الصلوة باطله
 عدم الوافده لا مستند بكنية العاقل غير ذلك لان العلم في تلك مواضع وكلام الاصحاب
 لا يدل عليه فان المفروض من كلامهم الطهارة بالالبخس لا من البخس شرعا الا ما علم الشارع
 بخبره والاعادة بعد العلم في موضع وجوبها انما ايدى ليس خارج والا كانت الخبايسة
 كالعصيب **قوله** استند بار القبلة مطلقا اي الوقت وقار بهما بل السعيد الذي بعده ولا

قوله

خود ان راد البعيم طالع العهد السهل لاسيما في مرقوله في الرابع عشر وبه نفاضا
 وان وقع سبوا ولا فرق في الاستدبار من ان يكون بالبدن كله او بالوجه خاصة
 ان امكن وضه والى وجوب الاعادة مطلقا بالاستدبار اجتزاع العهد مانع الطين
 او النسيان بالالصح الحاقه بالنياس في السياسة فوجوب الاعادة في الوقت خاصة للاخبار
 الصحيحة الدالة عليه **قوله** او اليدين واليسار مع بقا الوقت الظاهر ان اليدين واليسار
 معطوف على اصل المحلة تقدير الاحرف والمراد ان الاحرف الى اليدين واليسار
 موجب الاعادة في الوقت وهو باطلاقة تسا والعاقد والناهي الطان لا يستقيم
 العاقد بوجوب الاعادة عليه مطلقا به الكلمة اذا كان الاحرف بالبدن ولو كان الوجه
 فافهم الشهور انه غير مبطل للصلوة وكفى المقتصر في الذكرى عن بعض شايه المعاصر
 انه كان يرى ان الالفاظ بالوجه تعيق الصلوة مطلقا في الروايات والله عليه
قوله القدر الكثير عادة سعي ان يراد بالفضل الكثير في صورة الصلوة بالكلمة
 يخرج فاعلمه عن كونه مصليا فاعلم ان الالفاظ على موضع الوقوف ولم افسد رواية
 مدل على طوقها على بطلان الصلوة بالفضل الكثير وروى في كثير من الاخبار الاول في شمار
 بانها حركت العرف في الكثيره كما بيناه في محله **قوله** عدم حفظ عدد الركعات بان
 لا تدري كم صل من صلواته وكما المصنف في غير بان البطلان انما سب اوله في ثبوت
 شي والايضا عليه وهو مروي في بعض الاخبار الا ان مسنده ضعفا وكفى المقتصر في الذكر
 عن ظاهر كلام ابن ادريس ان يطل انما يعبر عنه بعد الالفتن وان الاولين مبطل

الصلوة بالسكت فيما دأب من أحد الطرفين ولا حرج في قول **قوله** السكت الركعتين الأولىين
أو في الشائنة أو في الحرب أو في الظل الشائنة من غير أن يذكر الصبح للبيئة بعدة الحكم إلى قطر
شائنة كالجمعة والعيد من المكسوف وغير ذلك الكلام في اعتبار الظل فما كان سكت **قوله**
نعم من كان في المكان المحبب لله والكعبة والقيام والركوع والقيام وزيادة ما تقدم
أن الاظهر كون الشية شرطاً في جاعل المايمة واليمين بركعة القيام لا سكت على الإطلاق فإن
من سكت التواضع أو بعضه لا يطل صلوة قطعاً مع استمرار ذلك لبعض القيام وكذا
لا سطر صلوة من قام في موضع معذور ما سجد ولا ركع مع حق زيادة وذكر المصنف بعض
قوايده أن القيام بالنية إلى الصلوة على أي فاقع في النية شرطاً كالنية في القيام في التكبير
تابع له في الركنية والقيام في التواضع واجب بركعة القيام المكسوف والركوع ركعتين في كل
بطل صلوة وإن كان ما سجد والقيام من الركوع واجب غير ذلك الأول هو من غير
وسجد ما لم يطل صلوة والقيام في العودتين في الاستسجاء وهو تفصيل حسن إلا أن
من نية القيام للنية في الشرطه بطلت الإشارة إليه ويستثنى بطلان الصلوة بزيادة
الركوع ما إذا سبق المأمور بالله بها فانه يعود إليه وتما فيه ما بينا وفي المسئلة التي
لا تخلفها القيام **قوله** نقص كونه نصاً على تركه بعد فعل الميتة مطلقاً أي عمداً وهو كما قلنا
والنقل الكثير أن لو ذكر السكت بعد فعل الميتة عمداً فانه كلام فانها لا سطر لذلك من بطل
ويستحب للمسلم الاظهر وقال ابن بابويه التمس الأول ان السكت فقال ان صليت ركعتين من التوبة
ثم سكت بعد سكت فانه لك فاضف إلى صلواتك ما نقص منها ولو طيفت الصلوات بعد الصلوة

وقد ورد ما ذكره اخبار كثره صحيحه السنة المسئلة من اشكال **قوله** زيادة ركعة ولم
يقعد آخر الركعة بعد الشهد **قوله** يسهل العبارة صحة الرابعة فاضح هذه الزيادة إذا
كان المصلي قد سجد أو ما قدر الشهد وإن لم يتشهد وأما الشك رحمه الله في الخلاف في العود
وقال إن الجلوس بعد الشهد فما بعده من الخنقة لأن الذكر فيه عيب ليس له أن يعود
ثم اعتبر في الاستبصار في العلم الايمان بالشهد وحمل الروايات المسئلة على الصلوة مع الزيادة
الركعة إذا كان المصلي قد سجد أو ما قدر الشهد على أن المراء بالجلوس بعد الشهد الشهد
ثم قال ومن سجد الركعة والشهد قد سجد ركعة ثم سجد ركعة من الركعات والصلوة وأما الجواب
والاعتناء بالنسبة لا يوجب إعادة الصلوة حسب ما قدمناه أو يحسن هذا المصنف في الذكر
وهو من جهة وقد ظهر من ذلك أن العلم بما سجد أو ما قدر الزيادة بعد الشهد وقلنا بما
التيمم بدونه تحقق السطكان مطلقاً وعلى هذا فلا فرق بين الرابعة وغيره ولا من يادة الركعة
وإذا زاد عنها **قوله** انما هما في مكان أو ثوب خشن أو معصوف مع عدم علم ذلك **قوله** آخر
فذلك عن غير النجاسة والعصاة فانه لا إعادة مطلقاً وربما ظهر من العبارة إعادة
تأسيهما كذلك وهو احول وإن كان التواضع أو اه التماس فيها للبي بل لا حرج في **قوله**
شأناتها حتى ادعى مصنف على قول لا والله لخصيص الحق المصنف كونه لا دافعاً في حقوق
الله تعالى المصنف كذلك والمراد من مبطلات الصلوة مع سعة الوقت منها ما لا خلاف
المصنف الواجب على العود ورجوع الحكم بالاطلاق هنا إلى مسئلة اصولية وهو استمرار الامر
بالشيء الذي عجز عنه إلى ص وهو مسئلة منكم والمتمم فيها عدم الاستمرار كما بيناه في محله

قوله تعد وضع اليد على الأخرى غير تعدد الأصابع ان ذلك محرم غير مطلق وينبغي قصر
التحريم على وضع اليدين على الشئ لا على مورد الفعل لا بعد احصاء موضع الكف على ظهر الكف
لانه المتعارف ومعنى التحريم في حال السجدة قطعاً بل قد يحل ولو فاعلم لم يتطهر صلوة لتوبة النبي
الى ارفاج على العبادة بخلاف ما لو وضع يديه في موضع بحيث يفسد الغسل فانه مطلق الوضوء لوجوب
النهي الى اجزاء العبادة **قوله** تعد الكلام بحرفين غير حرمان الادعاء والتسليم الى السلام
وهو احدى عبارات من المستقر منس والحق المحققين اطروا الى احدى المعنى لانه كلام الله وحقاً
ولا يلحق به اما الاخر من قطعاً لانه لا يسير كلاماً وفيه صفة البطلان لانه كلام الله وينبغي القطع
بعدم بطلان الصلوة بالتحريم مطلقاً لانه لا يسير كلاماً لغة ولا عرفاً **قوله** تعد الاكل والشراب في الوضوء
ما ريد الصيام وبطلان الاصل عدم البطلان بها الا ان الكثرة كسر الاعمال التي رويها الصلوة
وعلى هذا فلا فرق بين الوضوء وغيره **قوله** تعد التهنئة به مع وضوءه اما التهنئة التي لا صوت
فيه فغير مبطلة للصلوة اتفاقاً نعم كل القول كراهته لما في الشروع المطلوب في العبادة **قوله**
تعد البكاء والامور الدنيا هذا الحكم ذكره الشيخ وهو من الاجابات وهو رواية لا يخرج من مضمون
ان يراد بالبكاء ما كان فيه استجاب وصوت لا محذور وعرفه البعض اقتضاباً على التيقن **قوله**
تعد ركعت واجب مطلقاً الا في حال الضرورة الى بل فيها المراد بالاطلاق انها لا ترقى الوضوء
من الركعتين غير ذلك ولا يحقران المستقر عن ادراك العالم والى هذا ذهبنا في استنباطنا بل المراد
وبلغة هذا الاستسقاء قوله عدل الله في حجة زاده وان تعد ذلك على المهرضة موضع الاجابة
وهو ما سياتي او سياتي او لا يدور فلا شراً عليه **قوله** تعد الاطراف على القبلة

عن القبلة

فان لم يبلغ حد اليدين اليه ولو كان يديه فاصد من يده اليه لم يعد كونه مطلقاً
ايضا كما قلنا المص من بعض ما قد يعيد الكلام في ذلك **قوله** تعد زاده واجب مطلقاً
لكنما كان او غيره او المكن ذكره او لا قرأنا **قوله** تعد الركن عقص شعره وهو جنة في وضوء
الراس من سنده والاصح انه غير مبطر ولا محرم نعم كل القول كراهته تعد وضع احد الراسين
على الأخرى ركنها ليس ركنية فيسقط المطبق على خلاف ضما الاظهر كراهته بها ايضاً تعد شف
العورة في حوله من غير النظر مطلقاً القول بالاطلاق مطلقاً لاس الخيرة مستند غير
واضح وقصده المص في الذكر في البيان ففرق بين بيان السرة او وجه الشفت
في الاشياء وحكم بالاطلاق في الاول دون الثاني وهو قوس وحرم الشارب من سره باحتمال
البطلان كانه العدة تولا على رواية عن جعفر وحكم بقبحها وهو غير واضح لان في طهرتها محرم اي
الجنون وهو محمول على الخار **قوله** وهو بيان غير الركن من الواجبات ولم يذكر حتى يجاوز
محله كسب النواة او ابعاضها او ضفتها كما لم يذكر الواجبات ومحل القراءات العظام في كل
تعدفات محكمات والظاهر عدم فواته بالافدة في الاضحية ما لم يصر الى الحد الرابع ثم لا يبعد عدم
تدراك اليدين والاصفات مطلقاً **قوله** او واجبات الاضحية في الركوع او الرقعة او الطل بغيره
المراد بواجبات الاضحية الذكر فيه وهو مطلق وهو الامة وتحقق في امت محله موضع الراس
من الركوع **قوله** او واجبات الاضحية في السجدة او الطل بغيره في الركوع الاول تحقيق في
واجبات الاضحية في السجدة موضع الراس منه والظاهر ان في الركوع من الاضحية في السجدة الثانية
من ذلك البيان وضع اليدين لا يحقق السجود بدون وضوءها فيكون الاضحية في السجدة من مطلقاً

فان لم

لنوار الكون **قوله** وكذا زيادة ما ليس كسواء هذا الاطلاق في حيزه من انوار النور
فيما بعد ويجب ان للقيام في موضع فتقوده بالعكس فان مطلق القيام ليس كذا كما عرفت
به المصنف رحمه الله فيكون ما يوده غير موجب للوجود **قوله** والسهو في موجب السهو في حصوله
بوجوب السهو في جميع عبارته عما وجبه السهو في السجدة والسجدة والشبهة المنسية والمراوانه
اذ اوضح فيما وجبه السهو هو لم يجب سجدا السهو هو كذلك اما السهو في حصول السهو
فالظاهر ان المراد به السكوت في حصول السهو او السكوت لا يرتفع في عدم الانفعالات الى
هذا السكوت في السكوت الحالت لا تحلها المعام **قوله** والسهو في عادة قبل المراد بالسهو
بما يتبادر السهو بالمعنى المصطلح عليه من المعنى ان من السكوت على وقوع الفعل المكمل
فيه وان كان في محله لم يستلزم الراد على المطلب فيلحق على المصنف وكذا من كثر السهو سقط
عنه سجدة السهو ان وجب عليه الاتيان بالسجدة والشبهة المنسية الاجابة التي دقت عليها
من هذا الباب المأخذ على عدم الانفعالات الى السكوت الكثرة لا على سقوط ما وجبه السهو
فلا ولا وجود المرجح في الكثرة الى العرف وفي سبب الكثرة سقط الحكم بعده واستمر الى ان
تخلو السهو في بعض احوالها الوصف **قوله** ما كان من الالام مع حصة المأموم وما كان من
الانكسار منها رجع الى العرف الاخر ويكتفي الرجوع اليه بغيره من سجدة ولو اشتركا في ذلك
والحد منها كما ان اختلف رجعا الى اتفاقا عليه من كراهة الفروقات والحد به وان لم
يختلفا راجعا الى الفروقات كما لو سكت احداهما عن الصلاة والاخر عن الاربع والنس
او عكس على حد طرقي ما شك فيه اطلاق العبارة يقتضي عدم النور من

ان يتعلق الشك بحد او الصلوة واقعا لها وليس الركعتين الا لمنه والآخر من الظاهر ان
المراد من علمه الظن بما مطلق الظن كما صرح به في الدرر من معز عدم الجاهلية شيئا على هذا الوجه
عدم طوق الاحكام السكت ليرتفع على الطرف الذي يتعلق به الظن سواء اتفق الظن او الف
فلم يكتسب بالاعين الثالث وظن كما هنا لما في عليه من غير احتيا لا ولو سكت بل الاربع والنس
وظن كما هنا كما ان نراد ركوعه محض فيه ما سبق من زياده الركوع وغنى في هذه المسئلة
السكوت او المرحى المتوكل على الظن في الاخير من فاضله استجالي وليس بما في ذلك كما
في دليل الاضحى في هذه العبارة من المارة من حيث عطفها على الفعلية **قوله** وهو
ما في من الانعقاد في تركه فوات محله كسب ان قرأ الحمد فقرأ السورة فخرج الى قراءة الحمد
لم يعيد السورة او تركه غير ما في حكمه بالون في بعض قراء الحمد ولمسح القراء الى ان سكت الركوع
بخرج اليها لم يسن ذلك الحمد **قوله** او يسأل الركوع حتى يهوى الى السجدة ولا يسيح لاحقا
من هذا الحكم ان يسي الركوع حال القيام وجب القيام او لا لا يستدرك الهوى الى الركوع
فانه من جهة الواجبات لم يقع بوقوع الركوع فلا يكون مجزعا عنه ولو لم يسيح السجدة
الى هذا الحكم لم يكتف به بوقوع محضها الى هذا الحكم مع انها استوطنت اذ كان في هذه
لتحقق الركوع او الظاهر فيه فارجح مسماه **قوله** والحد حتى قام ولم يركع اطلاق
العبارة يقتضي عدم النور في ذلك من ان محل السجدة من او ايدى كما هو كذلك
فوجب بعض علمنا الى مطلق الصلوة منسبان اليه من وان ذكر قبل الركوع مع
علمه العود الى الواحدة قبله وهو ضعيف ثم ان كان الذي تجوز سجدة من عاد اليها من غير

جوس واجت قبلها وان كان المنى اهدى ما كان قد جلس عقب الاول للمفسر
 يجب الجلوس قبلها ايضا وان لم يكن قد جلس لذلك وجب الجلوس لامر افعال الصلوة ولم
 يات من امكن تداركه **قوله** وكذا التشهد اي يعود اليه قبل ان يصير في الركعة
 والمرد به التشهد الاول كما يشعر بطلانها على وجهها واما التشهد الثاني وجوب الركعة
 الاخرى فخرج اليها الم اسم وهو بيان السجدة الواحدة او التشهد او الصلوة على النبي
 والله سبحانه وتعالى فانه بعد التسليم في سجدة واحدة فبها السجدة الواحدة فبها السجدة
 اكر الاضحية وتقبل عليه الذكر الامام والخلاف فخرج ابن ابي عمير حيث ذهب الى
 بطلان الصلوة بذلك وهو ضعيف واما وجوب قضاء تشهد النبي فهو من الموضع وقار
 انما بوجبه والمفيد في تشهد النبي في سجدة واحدة فبها السجدة الواحدة فبها السجدة
 المشهور احوط واما وجوب قضاء الصلوة على النبي والله عليه السلام فمواظبة الشئ في التماس
 وسببه ضعيف لانه لا يظهر عدم وجوبه ويجب كذا السهو في بيان التشهد
 قطعا للاخبار والكثرة الدالة عليه ان في بيان السجدة فموضع لعدم ظهور ما عده
 والاولى بتقديم الموضع على سجدة وفي بعضه نظر **قوله** ومنه السجدة النسبية او تشهد
 التشهد المنى او اصل الصلوة المنسية فرض كذا او الوجوب فتره الى الله انما هو
 الاول اذا كانت الصلوة اداء والوقت ما قبل الاواني العضا **قوله** ويجب مما
 في سجدة الصلوة فرض السجدة السجدة وكذا في ظاهره انما هي سجدة على النبي صلى الله عليه وسلم
 من الركن ولا ريب ان اعتبار ذلك كله احوط **قوله** وذكر بها اسم الله وبالله صلى الله

على محمد وآل محمد التشهد فيها وسلم اما وجوب التشهد والتسليم فيها فموضع دفع اما
 الخلاف في وجوب الذكر انه على اليد وجوبه بترتفع منه لفظ الام والاولى انما هو المقبول
 وهو ما رواه الجلي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال تنزلت في سجدة التسليم الله بانه
 اللهم صلي على محمد وآل محمد قال الخليلي سمعته مرة اخرى تنزلت اسم الله بانه عليك ايها
 ووجه ما رواه بركانه **قوله** وخالفوا في التسليم في غير سجدة التسليم كذا في الكلام كذلك
 على الاربع الخمس والقيام في موضع مقود وبالعكس الاظهر وجوبها في هذه المواضع والاحوط
 وجوبها اكثر زيادة ويعضد من مطلقين لرب ان الاحتياط يقتضي ذلك ان كان الاظهر
 وجوبها في غير المواضع المتقدم **قوله** وبما يتبين مطلقا سواء كانت الزيادة ام
 نقصان وعلى من الذكر وعن بعض الاصحاب مولا بانها قبل التسليم مطلقا وعن ابن الجني
 ان حكمها للنقصان قبل التسليم والزيادة بعده وبما صعب فان **قوله** ولا يجب ما في
 الوقت ولا قبل الكلام وان كان اولى لا ريب في الاول لونه وان كان الاظهر عدم الوجوب
 وعلى التعويل لا يخرج ما خرج في سجدة الصلوة وكذا في بيانها وان طالب المدة ولا يظفر
 الصلوة المعقودة عليها لعدم ثبوت فترتها **قوله** ولا يجوز في غيرها اللاد او العضا
 فان كان احوط انما لم يجب التوضؤ في غيرها للاد او العضا لانها من انواع الوقت المحدود
 ولا وقعت لها مدة واول ما لم يوجب المبادرة بها على النور وكذا في الاخر المنية
 ذلك اي التوضؤ للاد او العضا وكذا في عود الاشارة الى جميع ما سبق من وجوب
 فعلها في الوقت قبل الكلام فان لم يقص مولا لم يوجب ذلك فيها ولا ريب ان احوط

انما يتحقق التسليم في الصلاة
 في التسليم من الصلاة
 عدل من العذر والوجوب
 والتسليم ولا فرق بين التسليم
 على سجدة ولا في غيرها من التسليم

من ان يقع السك قبل القراءة او بعد **جوابه** وبعد الركوع فانه قول بالبطال والحق في
 بالادوية والحق في الاعمال والمعاملات هذا هو الاجود لا صلاحة عدم الرادة ولان المجدد انما هو
 زياده الركن لا احتيازا زياده القول بالبطال للعلم به انه وجاعه واجتهاد عليه بان من
 هذا شأنه يكون ترددا من محدثين الاكمال الموض للمعادة والعدم الموض للمقتضية وقد
 عرف جوابه **جوابه** السك من المثلث والاربع والخمس فانه يابسا على الاقل واخرها يابسا على
 الاربع والاحتياط بركوعها والمعتدين ان يابسا على الاقل فلا صلاحة لعدم الاتيان بركوعها
 فانه لو تفرغ حتى من عارفا قال الى ابو الحسن عليه السلام اذا شككت فابس على العيس قال
 قلت يا ابا الحسن قال نعم واما يابسا على الاربع والاحتياط وكس في الركعة فيكون عيبا
 فحيثما كان لا يوجب انه يجب فيه بالركوع السك بعد الركوع على اشارة النص او
 بعد السجود اما لو كان قبل الركوع فانه يهدم الركعة ويصير شككا بالانجيل والملك والاربع
 فيلزم منه **جوابه** ان يابسا على السك بالسكستة وفيه وجه البطال واخرها يابسا على الاقل
 يحل حكمه كما يتعلق بالحسن في الركعة لا يوجب قوه وان كان السكستة ايضا ومنه
 قراه الحمد وقره احسانا ولا عرق التسليم هذا هو الاجود للاختيار في الصحيح الذي عليه
 فيه ابن ادريس فخرها بين النافذة والتسليم من البداء والمبداء وهو ضعيف **جوابه**
 وحسن ما يقتضيه الصلوة والتشهد واليكلام لا يثبت اعتبار ذلك كله لانها صلوة
 مفردة فحق فيها ما يحسن الصلوة **جوابه** ولا يلزم المبطلة منه من الصلوة بخفي
 انه لو حلل في بطلان الصلوة فرفعه منها بالتسليم وهذا فرض جديد واخبار المصنف في الدرك

المبطلان

المبطلان بذلك لان شرعية الاحتياط ليكون استدراكا للناس من الصلوة فهو على تقدير
 وجوبه فرض الصلوة فيكون الحدب المتخلل بينهما واقعا في الصلوة فيبطلها وهو ضعيف وهذا القول
 من الذكر في الاحتياط على وجوب الفور في الاحتياط فيكون الخلاف في البطال بطلان المبطلة
 وعنده فاحصه **جوابه** ولا يخرج الوقت اي وكذا الاثر يخرج وقت الصلوة المجددة بطلان
 الصلوة وان حصل الاثر مع الاقل والفور **جوابه** ولو ذكر بعدة افعى اشارة اليقين لم ين
 يلتزم وقيل لو ذكر في اشارة عاود الصلوة الاظهر عدم الالتفات لحيث انما لا يلاحظ
 الاستكمال الى النية عند وجوب الاحتياطين او اذكر عددا لا يطابق ما ابتداه كما لو ذكر عدد
 الشك من الاثنين والثلث والاربع انها ثلث وابتدأ بالركعتين من صياح واشكال منه ولو
 ذكر انها اثنان وقدم الركعتين فربما ليس ان الجواز ذلك في بعض المسئلة محله ان يفتن
 الجملة ما هو شبهة خروج وقتها بصيغة النظر من سنة المشهور فيمنعه من عود الى الشخص
 الدولو عليه النظر الى ما والمراد بالنظر الحاد من الزوال لا صبح النظر الموجود لان
 اليأس عند الزوال فانه من التردد وانما نسب النص هذا الحكم الى المشهور لا انما
 عليه من ثم خرج في الدوروس والسيان استداده وقتها بامتداد وقت الظهور وهو بعيد جدا
 وقيل ان الصلوة او اضعف مقدار الاداء والخطية فيكون الجوف قد حاس ولو لم او اظهر
 وهو كالذي قبله قال الجعفر وقتها ساعدت اليها روفي الاجبار ولا عليه المسئلة موه
 الاشكال والاحتياط اللذين يفتن المبادره الى فعلها عند تحقق الزوال **جوابه** فخرها بان
 ولو ما لم يكن من اي قبل خروج الوقت والظاهر شره الا وراك الركعة كاليومية **جوابه**

استجاب الجهر فيما بعد احوال خلاف فيه من العلماء وقد راجع من الاصحاح الى استجاب
 الجهر في طهر الجمعة الصبحي بعد برشر عتيها للامر في الاخبار الصحيحة وقال ابن اديس في
 الجهر بما ان صليحت حاشا لا تواد او على يد من التولين فالحق صيبا قولا ولا يخفى ان
 رجع هذا الاستجاب الى الوجوب الجهر فلا يكون في ذكره خروج عن موضوع الرسالة
قوله الا فرأيت الظاهر في موضوعه فقام من السيد قد ينظر الشرح في جوار الاحياء
 بالظهور بعد ما قال العينية عند العاين شرعيتها وهو في محله **قوله** استرأها بالامام او من
 بهذا الشرط معطوف به في كلام الاصحاب ادعوا عليه الاتباع مستندة ضعيف جدا وقد
 صرح الشيخ في الخلاف والمحقق في المعبر عن الحق في الذكرى وغيرهم بان اعتبار ذلك انما هو
 مع حضور الامام عليه السلام للعينية ومجيلة المحقق الشيخ على نحو ذلك في حال الغيبة
 مع فعلها والظاهر هذه بدون الغيبة الذي هو ما رتب العود في حديثه من استمر الاجاب
 الى ان الباب حال الغيبة هو الوجوب الجهرى للاجاء على استماع العيني وقد مر في مدعي
 سر في الرسالة الشريفة التي وضعت في هذه المسئلة وهذه الدعوى بالانفراد عليه وبالجملة
 فالاستعداد من الكتاب العزيز والسنة المستقيمة المتواترة هو الوجوب العيني
 فان لم الاجماع على استماعه وحس المحقق الى التمسك والا لعل المعقولة وقد استقصينا
 الكلام في هذه المسئلة مفصلا في شرح الرسالة **قوله** هو مع ما جمعيه فصاعدا اقدم الامام
 به انوار الكرام الاجاب وقيل باعتبار السوءة الوجوب العيني والاكمل بالجمعة الوجوب
 الجهرى ولا يباس **قوله** والعيد متفق في العبارة الوجوب في البعض مخرج المصنف وغيره

بالفائدة والعيد وقد رقت **قوله** والامر سو كان قراسا للجهر ام بعد او سوا شئ عليه
 ام لا لا يلزم النقص **قوله** والتم التمسك بها الشرح العا ومورد النفس والاطال المراد منه
 من شئ عليه سعي الى الجهر بسطة البكر **قوله** والامر في هذا الشرط ذكره الشيخ في جملته من كتب
 ولم يذكره المفيد ولا المتفني في العصور فالسوءة من كمال المحقق انه ان ارد العود البالغ
 حد الامعاء الى اعتبارها لال من هذا شأنه فيمكن من السعي فلا يكون مخالفا لم وهو من
قوله والمافر سفر الجوز الوعر فيندرج فيه الى اصله من هذه المواضع الاربع فلا يجب عليه
 فعل الجمعة وان طار له الامام بغير دليل من خارج **قوله** ومن هو على راس اريد من ترك
 بعد الترخيس من المسجد الذي يصرف فيه الجمعة ان صليحت مسجد والا فليس نهاية الصليين
 والمراد ان من بعد من موضع تمام فيه الجمعة هذا المقدار لا يجب عليه سعي اليها لكن لو امكنه
 اقامه الجمعة عنده او في موضع تقعر عن ذلك وجب عليه فعلها قطعاً **قوله** الا ان يخفف عن المراه
 اي يخفف عن المراه موضع اقامه الجمعة عليهم في الحكم في تركه عن العبد والمساخر والمراه
 موضع وقام على بعله حايجه وانما الخلاف في هذه المسئلة خاصة والمسئلة قوله لا يسلك في
 ترك الحضور لهذه المسئلة اقرب الى الاحياء **قوله** الوقت من طلوع الشمس الى الزوال
 هذا هو المشهور من الاجاب وقيل ان اول وقتها انبساط الشمس هو احوط الناس
 من كبريات بعد التواه في الاول والاربع في السابعة بعد التواه ايضا **قوله** والفوت
 بينهما اي بين الكبريات والظاهر وهو جهاد لا تحقق العتوت بلفظ وان كان المنقول افضل
 والمراد بالفوت عن الكبريات للعتوت بعد كل كبرية كما صرح به المصنف في غير الكتاب وان كانت

العبارة غير واقعة لمزاد فان ظاهر ما يقتضي تعقيد عدد الترتيب عن عدد السكائر قوله
 والطريقان بعد ما يظهر العبارة وهو ان يطبق من مبادىء المصنف في شيء من كسبه
 بل اذن المصنف المعتبر الاجماع على ايجابها وقطع العلامة ربه الله في جملة من كسبه الوجوب
 في لا يبين له احوط **قوله** وكسبه من كسبه الطوبى من لا يدينه وطهرا يدينه في ذلك
 اعتبار حضور الامام او نفيه والعدد والجماعة والوعده والطريقان في اعتبار الطريق
 الاخر من نظر لولا الاضمار المدعى على اعتبار حضور الامام او نفيه لكن المشقة فيه ان
 لا تقام يد عليه باسناد ان الطريق على ظاهر الاجبار العيني ليس هذا الاضمار مكررا
 والمسئلة مكررا الاسكار والله تعالى اعلم بحقيقة الحال **قوله** وكسبه من كسبه الطوبى
 مخوفة الاظهر وهو بها كسبه مخوفة لا كسبه الناس **قوله** تعدوا طهرا الركعة الواحدة
 اذ ان السورة الاولى والافضل فراه مسورة كما عليه الحديث في كل ركعة من الخمس وخوز
 من في سورة على خمس خمسين في الخمس وتقسيمه فراه الحديث في الاول وقدر الاضمار
 في كسبه فراه صور الكسبه والله تعالى اعلم من اسكار ولا بد ان الاضمار على من
 الصور من اولى واحوط **قوله** البناء على الاضمار كسبه عدد ركوعها لا صلاته عدد
 فعله المكوك فيه ولا حتى ان ذلك مبدى ما اذا لم يسم اليك فيها الكسبه عدد الركعة
 كما لو سب من الخامس السادس على معنى انه ان كان في الخامس فهو في الركعة الاولى او في
 السادس فهو في السابعة والاضمار في الصلوة لانه كسبه عدد السابعة **قوله** ووجهها
 اي وقت هذه الصلوة حضور الايات المذكورة والمزاد من حضورها يستثنى من ذلك

الترتيب فان قهلا لا يتبدل بكون وقتها العروان وقتها المبادرة هما على الفور ووجه
 المصنف المذكور وس الخاق عدا الكسوف من الايات بما في ذلك وهو غير واضح **قوله**
 فعلها في المقام او وراه اذ الى اعداها لله للفقرة العامة ليعلم المصنف ان المكان المخصوص
 وهو موضع مقام ابراهيم عليه السلام في وقت سائر المصنف وهو مخوفة منهودة كما ان يصنعها
 وقت البناء وهذه الفقرة لا يمكن الصلوة عليها كما في المصنف ربه وغيره وانما الواجب
 الصلوة عن اعداها فيها او عليها بحيث لا يتعداها كثيرا كما في المصنف من محاورها فاما
 مع الاجتناب من الفقرة كما في مقام كوزان فيصليها حيث يمكن من المسجد **قوله** جعلها بعد
 الطواف قبل السعي ان حب اي حب السعي وذلك في طواف الحج والعمرة واخر
 به عن طواف النساء اذ لا سعي بعده **قوله** والشهادتان عقيب الاولى في الصلوة على السجدة
 وانه عقيب الثانية والدعاء للمؤمنين عقيب الثالثة للميت عقيب الرابعة اخلاصا
 منه وموجب الدعاء من المكبرات وفي بعض النسخ المخصوص على تقدير الوحد والظاهر الوجوب
 وعدم تعديل النطق المخصوص والمشهور من الاصحاب في كيفية ما ذكره المصنف من ربه رواية
 ضعيفة مشهورة لا باس بالمر بها لكن ينبغي الصلوة على الايدياء بعد السابعة كما في نسخة
 الرواية ورد في الشيخ في الصحيح عن ابي ولاد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الكسبه
 الحديث فقال كسبه تيقن او كبرت تشهد ان لا اله الا الله فله لا تشهد له
 اللهم صل على محمد وآل محمد ثم يقول اللهم ان هذا المصنف قد جاء بك ابن عبدك ابن
 وقد قضيت ربه الملك قد احضرت الى رحمتك وانت غني عن عذابي اللهم ولا تنعم علي فاهره

الاخير او انما لم يبرهنه الله ان كان محسنا فمما عطف احسانه وان كان مسيئا فمما
 من اسائه ثم كثر الناس في تعبير ذلك كل مرة والاولى العلة في هذه الرواية والواقع
 الادكار الاربع عقيقت كل مرة والفرق في المسئلة كما ذكره ابن ابي عقيل والطحاوي كان احوط
قوله فمما نذر من الهياك المشهورة في العقد وجبت الزفاته المراد بالهياك المشهورة
 التي هي الاول فيها من الشئ خصوصاً او نحو ما يخرج من ذلك ما لو نذر الصلوة بغير ركوع
 او سجود او وثق ركعتين سجد واحد او اربعاً كذلك لعدم التعبدية في العقد ونذر الركعة
 الواحدة وما زاد على الاثنين استلزامه في ذلك لا سيما في التعيين **قوله**
 والعصاة فليس من المعقوف انما يقول مثله هذا مما لا خلاف فيه من العلماء وانما الخلاف
 بينهم في ان الامر بفرضه وقت معين من وقتي وجوب فعله فيما بعد ذلك الوقت ام لا والحق علم
 اقتضائه ذلك وانما العضا انما يجب بغير عدله واليه ذهب عامة المحققين لعدم من يعين العتبات
 وجوب التعبد بالامر الاول ولا يستلزم بطلانه **قوله** ونجزي عن الركعة التي سبب الرابع
 وجبت اليه والتشهد والتسليم الظاهر ان المحذور للتسليم الخوف من الايمان فحصل التمكن
 من فعله وينبغي اضافته شئ من الدعاء الى هذه التسمية كما تضمنتها الرواية وفي وجوب التشهد
 والتسليم اسكال وان كان فعلهما احوط **قوله** وانما المعوية المدة بوقت العمل او اخصا
 فلو اراد المرفق قضاء صلوة فانه في حال العذرة على تمام العمل فضا باعلى حسب ما ذكره قاعدا
 او مضطجعا او مستلقيا ولا يجب تأخيرها الى ان يزول العذر ولا اعادتها بعده **قوله** فمما
 من فاقده ما كان له الاول ليس شرطاً مطلقاً بل مع الاحكام **قوله** الا فائدة الطهارة

فائدة الطهارة

فانه لا يجوز له قضاء ما فاقده الصلوات في هذه الحالة لا يجوز له الا اذ لم يحل عليه الفهم
 الى ان يكن ولو من الطهارة التامة لها شرطاً مطلقاً **قوله** والمرضى الموم بالرجع عطف على
 فاقده ما كان كذلك التماس من المرض المومى بعينه وانما حصة بالركعتين ونحوه فيما تقدم بعينه
 كيفية كونه وسجوده **قوله** والسجود احتضن الى شديفها اذ المفروض نذر الايام
 بالركعة كما بينه عليه قوله المومى بعينه **قوله** ولو قبل الركعتين حتى تحصله احتضن السجود
 اقوى انما كان احتوى لمطابقة مقتضى الاصل واختصاص الروايات المومى بغير شرط العلم
 ولا ريب ان الذكر المحصل للركعة احوط فيقتضي ان يستعمله في ركعتين من الطهر من طهر
 عشرين او بالركعة ولو كانت ثلثاً باضافة الركعة من الركعتين قبل الركعتين
 فيحصل الركعة بسبع ولو كانت ركعتين باضافة الركعة فمحصلة جعل الركعة قبل الركعة
 وبعد ما والاحتياط انما في الاول او يجزى تقديم الطهر على الركعة وبالعكس ستة
 في الركعة لورود الاحتمالين في واحدة من الركعتين مفقود اثنتي عشرة واربعه
 وعشرون في الثالثة خاصة من قرب اربعة ركعات الوافق في الاحتياط السابقة
 وهرسة وتيسر على ذلك بالوزاد في الفوايض **قوله** اما عدم المظهر والاولى وجوب
 الغضا الا بعد وجوبه شكاً لعدم ما ذكرنا وجوب قضاء الغواص للمساواة لعدم المظهر
 وبغيره **قوله** ولو لم يلحظ نذر الغائب او الغائبة تفتي حتى يعلب على الظن الوفاق فيه
 الشرح قد بينه بما اذا لم يكن له الذكر المتيقن للامانة والادب وهو احوط واحتمل
 العلامة في المذكرة الاكتفاء بقضاء ما سبق من انه وهو متجه لاصالة البراءة من السكينة بالقضاء

مع عدم معنى العوزة وكونه زاده عن الباقية عليه المستقيمة لذلك **قوله** وكذا يعطى السكر
وسارب المقرح ذو الرعد اطلاق العبارة يعطى عدم النقص من العاصد الى الوجه السكر
الرقاد وغره وصرح النص في الذكرى بالفرق واحصا من الوجوه بالدول وهو محتمل وان كان
الاطلاق ادلى **قوله** ولو فاسد في نفسه مجموع من الخسرة في المفضي ومنه ما اربعا مطلقا
الاطلاق لثلاث من الظاهر والعصر والعشاء ولا يربط من التواضع الثلث بالامداد العاصد ويحصر
في الرابعة من الظاهر والاحصاء **قوله** والمسا في سائبة مطلقا اطلاقا باعيا ومنه ما اربعا
في السائبة من فاعل المغرب لا يربط بينهما ومن الموزن كحاضر **قوله** والمسا في سائبة مطلقا
اي المشبهة بكون الوضعية العاصدة عما او قصر تعني سائبة مطلقا اطلاقا باعيا ومنه ما اربعا
المغرب ورباعية مطلقا اطلاقا لثلاثا كالاطلاق الحاضر **قوله** ولو كانتا المنفصلتين في الحاضر
صحيحة ومنه ما اربعا من لا مكان كون العاصد المتعدد رباعية مطلقا اطلاقا باعيا ومنه ما اربعا
واحدة ويجب اعادة الترتيب بين هذه الفواضع لتعدد العاصد فيصلي ادلا الصبيح ثم رباعية
مطلقة من الظاهر والعصر والمغرب ثم رباعية مطلقين العصر والعشاء **قوله** والمسا في سائبة
منهما المغرب يطلق في الاولى منهما على الصبح والظهر والعصر ثم يعيا المغرب ثم يطلق السائبة
الاخرى من الظاهر والعصر والعشاء **قوله** والمسا في سائبة مطلقا اطلاقا باعيا ومنه ما اربعا
الحاضرة وهي الصبح ثم الظاهر والعصر ثم يعيا رباعية مطلقا اطلاقا باعيا ومنه ما اربعا
يعيا المغرب ثم يعيا رباعية الحاضرة لثلاث مطلقا اطلاقا باعيا ومنه ما اربعا السائبة المربعة
يطلق منها من الظاهر والعصر والعشاء ولو قد هما على الرابعة عازية يحصرها من الجبر والاحصاء

كحاضر **قوله** ولو كانت ملحقا بقي الحاضر المسمى المسا في سائبة ثم سائبة ما يجب
تصا الحصر على الحاضر لاحتمال كون العاصد الرابع للثلاث فلا بد من الاسان بها وكذا السائبة
والسائبة المسا في محرمي ثلث سائبات مع المغرب يطلق في الاولى منها على الصبح والظهر
وفي السائبة من الظاهر والعصر ثم يعيا المغرب ثم ياتي سائبة بعد ما يطلق فيها من العصر والعشاء
الرباعية على جميع الاحتمالات **قوله** والمسا في سائبة مطلقا اطلاقا باعيا ومنه ما اربعا
في سائبة الحاضر فيصير ثلث سائبات يطلق فيها كما يطلق المسا في وقت رباعية
ويجب بعد ذلك الاشارة الى السائبة المتعددة في المغرب على الظاهر ومنه ما اربعا السائبة بعد ما
عليها وما في غيرها بما هو اسطرها بينهما **قوله** وان كانتا الرباعيتين في الحاضر المسمى المسا
الحاضر وطوا المسا في طوا كون العاصد السائبات الاربع وكونه المغرب بعضها فوكه
والمشبهة بكون الحاضر سائبة من المغرب وسائبة بعد ما وفرضه التعيين في الفواضع السائبة
وانما السبب عند التعدد في الصبح والمغرب فاصلة لاتيادها سفر او قصر او جميعا من
الترتيب في صورت تحصيله مع الامكان للسائبة والافاظا به سبوتها كحاضر **قوله** وكذا لو
فان السبب اشبه التواضع فان اجترابا لهما المراد انه اشبه يوم الفواضع الحاضر
والسفر والمراد بالثلاث الصبح والمغرب المتحدان والرابعيات الثلث حقا ومثليا
سائبات سفر او وجه الاجترابا معلوم مما سبق **قوله** ولا يعطى الجديع قوار وقها
يعطى الظاهر اد اعني قيارتها ومفضل من وجهه هذا محال فلابد من سبب من العاصد
ولا الاية فيلزم انهما لم يسموا للاحقاق ايا حراق وحرق الشمس والقمر في العاصد

على الاستيعاب العالم بالآلة التارك للاداء بعد قطع الامحاسب بموجب القضا عليه مطلقا
 ولا يابس **وله** ولو اطلق القضا على صلوة الطواف والجنابة فصار ذلك لا لاداء القضا
 من نوع الوقت العلى وان كان مضيئا كوقت الصوم او موسما كوقت الصلوة و صلوة
 والجنابة غير موقتن وان حبس الانسان بصلوة الطواف بعده قبل السبع ان حبس بصلوة
 الجنابة بعد التطهير قبل الدفن لكن لا يشأ بهذا الاعتبار الموقت فان اطلاق القضا
 عليها مجاز الوضوء بعد ذلك بهذه المشابيه **وله** وكذا التدرج المطلق الى الوضوء
 فعليه او لا تقضا ولو اطلق القضا عليه او اقبل من تقنين وقيل بطلن الوضوء وظهر فانه
 يكون مجازا او مبيحا من الاصول الى ان فعله وان لم يكن قضا حقيقيا لانه قد
 وقع بعده وقت شرطه عا طين وهو ضعيف جدا لان الطن المذكور لا يقتضي الوقت ان عصى
 بالآخر كما اذا اعتقد القضا الوقت قبل الوقت وافر حاشه يقتضى عدم الوضوء فظاهر
 وادفع في الوقت كما اذا العا قولا لا اثر لذلك الظن وكذا الكلام في سائر الواجبات الموسعة
 واسم الموصى **له** هذا فما اردنا ان نراه على هذا الرسا كما صدر ان القضا هو جهة الكرم وسبب
 الجرم وفتح من القضا موثقا العبد الغير طاعفوا لله تعالى محمد بن علي بن ابي الحسن عجل الله
 عن سبائه وخرقه مع ائمة وصاداته في هذا المجلس الرابع والعشرين من شهر صفر سنة ثمان
 مائة وثمانين من شهر ربيع وبعين تسوية الجرم الظاهر على شهر صفر
 الصلوة والسبع وذلك في مشهد المشرق في شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة
 فاس اجاب القضا عليه في ايامه واسماه القضا عليه
 الحمد لله اولادنا واولادنا
 محمد ع

اطن

هذا ما اردنا ان نراه
 على هذا الرسا كما صدر
 ان القضا هو جهة الكرم
 وسبب الجرم

٥٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه المتواصلة وآله المستفيضه المتكاثرة
والصلوة على ائمة أهل البيت والى فروعها بنينا محمد وعترته
الطاهرة **مسألة** هذه رسالة عزيزة مرسومة بالوجيزة
تنص خلاصة علم الدراة وتشتمل على زبدة ما يحتاج اليه
أهل الرواية جعلتها كالمقدمة لكسب الجبل المنزوع على الله
أو كالدرة استغرقت من مرتبة على مقدمته وفصوله
وخاتمه **مقدمة** علم الدراة علم يبحث فيه عن سند الحديث
ومنه وكيفيته ومناهج أدب نقله وأدب الحديث كلام يحكي

هذا العلم هو علم الدراة وهو يبحث في معرفة سند الحديث وكيفيته ومناهج أدب نقله وأدب الحديث كلام يحكي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على نعمائه المتواصلة وآله المستفيضه المتكاثرة

قوله المعصوم أو فعله أو تواتره وإطلاؤه عندنا ما
غير المعصوم وكذلك كثره لا يخرج بطلان ما ورد
غير المعصوم من الصحابة والتابعين ولا ما بعدهم
ما يرادف الحديث وهو كثره وتفرع بكلام مكنى
فخرج أحد كثره ثم التعريف للحج المقابلة
لا المرادف للحديث كما طعن لانفاضة طرد البخاري
وعلى ما يجوز له أن يحد وأصله كما رأيت من أهل
فريقين أحدهما عموم وجه اللتم إلى كل قول الراوي
قال الرضا عليه وآله جزمه ليس العكس بل
التعريف هو لما يحكي أو لیسیم الطرد ووجه منزهة
عكس التعريف بالحديث المسموع من المعصوم عليه السلام قبل نقله

سلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على نعمائه المتواصلة وآله المستفيضه المتكاثرة
والصلوة على ائمة أهل البيت والى فروعها بنينا محمد وعترته
الطاهرة

فأمر الزام عدم كونه متناقضاً ولو قيل حدث
المعصوم أو مكانة قوله أو فعلة أو توريه لم يكن بعيداً
وأما نفس الفعل والتقرير فيطلق عليها اسم الشيء لا الحدث
فهي أعم من مطلق الحدث ما يسمى به ما قد ساء وهو ما
كلامه كما غير متحدثي منه كماله في المعصوم لولنا جاز

فصل ما يتقدم به معنى الحديث في سند روايته

المعصوم سنده فان بلغت كونه كل طرفة عين
تواطئه على الكذب فيقولون ليس بذي خبر جامع لعينه
بقية القطع بصديق والآخر اعادة ولا ينفذ الا
فان نقض كل مرتبة ازيد من ثلثه فيستفيض او ان يرد
بما احدث في وان عكس سنده بما جاز في سنده او

المراد
بالحديث
المتواتر
الذي لا
يحتاج
إلى
سند

المراد
بالحديث
المتواتر
الذي لا
يحتاج
إلى
سند

المراد
بالحديث
المتواتر
الذي لا
يحتاج
إلى
سند

مرادها واحد مضاعف فعلقى ومرادها كذلك
فمرسلاً ومرادها وسطاً واحداً منقطعاً أو أكثر منقطعاً
بكر اللفظ من معنوه ومطوره ذكر المعصوم مضموناً
على وجهه كما كان في أمه خاص كالاسم وسلاوة والمصاحف
والتعليم وكذلك سائر ما في العلم المشهور في سنده

أما ما يتبع مدحون بالتعديل فصيح وان شذ
بدونه كلاً أو بعضاً مع تعديل البقية فحسن أو مكوت

مدحهم وذمهم كذلك فحقى وأما ما يمتنع كلاً أو بعضاً
مع تعديل الكل فموقوف ولا يسمى قرينة الضم وما عدا ذلك لا يفرق
ضعيف فان شذ العدم مضموناً فمقبول وقد يطلق الضعف
بمعناه وقد خص بالمشاكل على حرج وليس أو انقطاع أو

المراد
بالحديث
المتواتر
الذي لا
يحتاج
إلى
سند

المراد
بالحديث
المتواتر
الذي لا
يحتاج
إلى
سند

محمد بن م

او اسرار و مدتی که حاصل می شود عدم کمال و سرانجام آن
 حق و ملک الهی که کسی از او غیر می داند و رواسته اجابت
 عر الله لا تعدج ذلك كما ينظر لانهم ذكروا انه لا يبر الا عن
 لانه لا رور الا عن حق **فصل** الصدق المسواری
 مقطوع والمنازع مكابر و من كان عاد الحق منطوق و محمدا
 المتافون و رزوا المرتضی و ابن زهره و ابن البراء
 اس و اس و اکثر قد ما شاهدت منهم و مضار الحث و ما یخبر
 وسیع و تعد کلام المتأخر عن التماز و فی الزمان
 ان غیر المسواری ان اعتقد بوجوب الحق بالمسواری العلم و وجوب
 العدو الا فی سبب خبر اعد و یحجز العبد بآراء و عساده و تصدیق
 ذکره و استخبار و طعن و استدلال و بعض کلامه و استخبار

بزر

من علی و اکثر شیعین بعض المتأخرین علی ما من مع افاد السید احاد
 لا و جله و لیحسان کما علی عهد بعض و شرطه و لیحسان
 عهدی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی
 بالصدقا السنه و ان اشتد ضعفها و لم یخبر و سیراد
 اثبات احدی حکام انهم باینده احاد کمال ما ثبت و محمدا
 مشهور و العاده مضطربون التفتی و ذلك و اما نحن معارف
 انما هو حاله و عندنا یسیر الی الله و محمدا و لیحسان عهدی
 و می تواند ما بروایت و سید طافنا الکلام فی حق الحق
 احاد و التفتی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی
 علی خفته متنبه او سنده فقلل و ان خلت طایفه کلام الربا و
 فیهم ازینیه و نقل مختلف کساد او المتشرع بر او محمدا و لیحسان عهدی

اولی الامر

و اکثر شیعین بعض المتأخرین علی ما من مع افاد السید احاد
 لا و جله و لیحسان کما علی عهد بعض و شرطه و لیحسان
 عهدی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی
 بالصدقا السنه و ان اشتد ضعفها و لم یخبر و سیراد
 اثبات احدی حکام انهم باینده احاد کمال ما ثبت و محمدا
 مشهور و العاده مضطربون التفتی و ذلك و اما نحن معارف
 انما هو حاله و عندنا یسیر الی الله و محمدا و لیحسان عهدی
 و می تواند ما بروایت و سید طافنا الکلام فی حق الحق
 احاد و التفتی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی
 علی خفته متنبه او سنده فقلل و ان خلت طایفه کلام الربا و
 فیهم ازینیه و نقل مختلف کساد او المتشرع بر او محمدا و لیحسان عهدی

و اکثر شیعین بعض المتأخرین علی ما من مع افاد السید احاد
 لا و جله و لیحسان کما علی عهد بعض و شرطه و لیحسان
 عهدی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی
 بالصدقا السنه و ان اشتد ضعفها و لم یخبر و سیراد
 اثبات احدی حکام انهم باینده احاد کمال ما ثبت و محمدا
 مشهور و العاده مضطربون التفتی و ذلك و اما نحن معارف
 انما هو حاله و عندنا یسیر الی الله و محمدا و لیحسان عهدی
 و می تواند ما بروایت و سید طافنا الکلام فی حق الحق
 احاد و التفتی و لیحسان عهدی و لیحسان عهدی
 علی خفته متنبه او سنده فقلل و ان خلت طایفه کلام الربا و
 فیهم ازینیه و نقل مختلف کساد او المتشرع بر او محمدا و لیحسان عهدی

عليه السلام حال قراءة الغير فيقول قري عليه وانا اسمع ما قوله
 واحد لكل العار والاحتشاش اطلت ما تقيدها كما عرفت اليك
 كاجازة وسر كثر على قبولها ويجوز مشافهة وكتابة وغيره من غير جازة
 اما المعبر بمعبر او بغيره او بغيره او بغيره واول هذه كاربعة اعدا
 ندر من بعضهم ما عداهم ويتولوا اجازة رواية كذا الواحد لكل العار
 ممتدة باجازه على قول الراعي المناو له بان يناوله الشيخ اعله
 ويتولوا سماعي ممتدة اعله مردون اخبرتك من قوله وفيها
 وقبولها بغير بعيد من قيام القوت على قصد كاجازة فيقولون قدنا
 وما شئت ذلك اما المقترنة بالنظر فمراعاة انواعها الحسن الكساية
 بان يكتب له مروة بخطه او يامر به فيقول كتب ان او قد شئت
 مكتوبة على قول السالك للعلم بان يعلم ان هذا مروي عن بعضه
 عليه

ما لا يورثه الا هو

مردون مناو له ولا اجازة والكلام بهذا وسابك المناو له
 فيقول اعلمنا ونحوه السابح الوجادة مان وجد المرو
 مكتوباً بغير غير القاري على احد لا يخالف السابقة كناية فيقول
 وجدت بخط فلان او كتبت بخط فلان انه خط فلان
 ونحو العمل بها قولان اما الرواية فلا **فصل** ادب
 كناية الحديث بتبيين الخط وعدم ادماج بعضه بعضا
 ما يخفى وجهه وعدم كذا في الصلوة والسم بعد السمع سماع
 صلوة الله وسلامه عليهم وليكن خبراً بغير خبره وكسب عند
 هادن من المحر والتمحر الى الله وادكان المستند حال الورد
 ما دلا المعصوم عندكم علمه السلام ولصديق الحديث في
 صفة مروي عن علي بن ابي طالب وقيل سقط عن كسب كسب

ادب

على سبب السطر أو كثرة أفعال على الصغرى أو يراها كان
واحد أو على استلزامها بغيرها أو على ما يراها أن كان كثرة الزيادة
البسيرة بنحو ما يكتب مع أمن الحق وصدق ما يكتب فربما
لا يكتبه إلا أو حرف الزاء على أولها وإلى آخرها على رباب
على النسخ وإذا وقع تكرار ما كتبه الحق بالكل أو القرب
أبصر خطأ أو نحو أول السطر **خمس** جميع احاديثنا الآتية
بفتح الحاء امتثالاً لشيء من العلم للعلماء وهم يفتنون فيها إلى التبر
صلى الله عليه وآله فإن علمهم يقتضيه من تلك المشكوكه ونفسه
كتب الحاقه رصداً من الله عليهم من احاديث الرواية عنهم عليهم السلام
تزد على ما في الصحيح السبب للعامة كغيرها كغيره من احاديث
الفقيه وقدره ورواؤه واحد وهو إمام بن أبي عمير إمام واحد

أعني إمامنا إمامنا إمامنا إمامنا إمامنا إمامنا إمامنا إمامنا
كما ذكره علماء الرجال وكان قد جمع قدماً من شيوخهم
ما وجد لهم من احاديث امتثالاً لشيء من العلم للعلماء
سما صدر ثم قصد رجاء من المتأخرين من سكر السنين إلى
الكتب وترتيبها قبل النشر وتبسيطاً على طلبها من خيار
مألفي الكتب مبسوطاً بسببه وأصولاً مضبوطة مشتملة
على ما ساند المتفصل بأصوات العلم عليهم السلام كالكتاب
من الحجة الفقه والفتنة والسنن والسنن والسنن والسنن
وسما ما وجد من أخبارهم وغيره وأصولهم من الروايات
عليها المدة هذه الأحكام أماناً لها فوالله لو كان السلام
محمد بن يعقوب الكليني الرازي عظم الله روحه الله عز وجل

وتوفي ببغداد سنة ثمان اربع وعشرين وثمان مائة وثلثمائة
 عدة جماعة علماء العامة كاس كاشف كسان جامع كاصول
 من المجلد من المنقذ كالمقنة على رأس المائة الثالثة بعد ما ذكر ان
 سيده واما من ابا الحسن على بن موسى الرضا سلام الله عليه وعلى
 هو المجلد كالمقنة على رأس المائة الثانية واما كتاب من
 العروة هو ما ألف من المجلد شرح كلام ابي جعفر محمد بن علي بن مازن
 على لسانه وهو كتاب ثراه مذكور آخر رساله تقارب ثلثمائة
 توفي بالري سنة احدى وثمان مائة واما السيد وكما يستفاد
 فها من كتابه العائنه الى جعفر محمد بن علي الطوسي توفى في سنة
 ولما كتب آخر رساله النفس من اصور والوعود وعمره ثلثمائة
 طبع في سنة ثمان مائة واربعمائة بالمسجد الحرام في النوى على سكة

افضل الصلوة والاسم فهو لا الحمد والثناء قدس الله روحه
 هم انه انتهى الحديث من هذا آخر علماء النور الساجدة كما ماسه
 رصوان الله عليهم وقد وقع في السجادة واما اهل العباد محمد
 المشتهر سائر الدرس العاملي عن الله لا قد ابا تارم ورجل
 من انوارهم فمكت كتاب المجلد خلاصة الصمدية كاصول
 في خبر ما عادت الصحاح والحق الموقوف الى التنبه احكام
 الفقهاء والها تارة منها المطالب الفوعة وسكنت في
 ترضع مبانيها وكسوسها ينما مسك كابر تفضي النظارون
 العصرة ومحمد المتداولون بيد غير قصرة واسأل الله التوفيق
 لانامه والعز بعبادة اخفاء انه سميع مجيب

والصالح كالعامل كالمسلم
 حلا لا الامانة والحق والحق والحق

والصالح كالعامل كالمسلم
 حلا لا الامانة والحق والحق والحق
 والحق كالعامل كالمسلم
 حلا لا الامانة والحق والحق والحق

٧٩

٧٩

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

٧٩

٧٩

في بيان ما هو الصحيح في هذه المسألة

في إسماء الرجال وطبقاتهم **السلامة** في أقسام الحديث وأصولها المعتبرة
 على الحديث منها أربعة ما في الأحكام مرجع إليها لا والصحاح وبها القدر السند
 على المعصوم نقل العدل إلا ما في من مسلمة جميع الطقات حيث يكون مسدود مخرج
 ما تعارض السند المعطى في أي مرتبة العتق فإنه لا يسمي صحيحا وإن كان رواه عن
 الصحيح ويشهد بولائه المعصوم بالنسبة إلى إمام وهو نقل العدل الحسن وهو لا يأتي
 الموثق وهو لا يضمن الطقات ما هو فيه وأما وصف المذكور فإنه لا يسمي
 صحيحا بالنسبة من الإضافة لا بالصحة وهو وارد في من عرف من الصحابة كما يشهد
 في الذكرى ما به ما نقلت رواية المعصوم العدل ما في ما رواه الصالح بالعدل
 المذكور لا يلزم أن يكون في جميع الطقات بحسب الحديث في اللغة وإن كان ذلك
 وبنيته قوله وإن أعراه شدد وعلمنا ما اصطلاح عليه العامة فخر قوله حيث
 أعراه إسلامه من الشذوذ وقالوا أنه قوله أنه ما نقلت سند العدل
 الصالح من مسلمة وسلم عن مسدود وعده ويشهد بتعيين ما يطلق العدل جميع في
 المسلمة مصلوا وراي الخالف العدل ما لم يبلغ حله من عدل الكفا أو كمن دأبه أو يرى
 ما يعقوب بدعي على أصح أقوالهم وهذا لا يخفى أن أكثر ما يثبتهم الصحيح وقد انشأ
 مصانعة ما لا تقوله في العدل من الاتصاف بعدكم ظهور العسوة اليسرى ظاهر
 المسلم ما لا يخفى بحسنه والمرتب عنه ما صحيح عند من سلمتها من المانعين المذكورين
 وأما خبرنا السلام من الشذوذ فمما رواه الشيخ في الغيبة ما روى الحسن عليه السلام
 صحيحا وأرادوا بالعدل ما لا يسمي خفيه فأدله خبرنا المانعين العن واصحابنا سلم

هذا الحديث لا يثبت به صحة ما رواه
 عن الصادق عليه السلام في بيان ما هو الصحيح في هذه المسألة

هذا الحديث لا يثبت به صحة ما رواه
 عن الصادق عليه السلام في بيان ما هو الصحيح في هذه المسألة

هذا الحديث لا يثبت به صحة ما رواه
 عن الصادق عليه السلام في بيان ما هو الصحيح في هذه المسألة

في هذه الصحيح ذلك في حد ذاته في حدود الصلح والاعتدال فيون الخبر الشاذ والمطلوع
 ولكن قد لا تقبلها وإن دخل في الصحيح بحسب العوارض وقد نقل الصحيح عددا
 سليم الطرق من الطعن بما في الأدين وما يكون الراوي أيضا عدلا ما
 وإن أعراه مع ذلك الطرق السليم إرسال أو قطع وهذا الاعتبار موقوف
 كثر أروى ابن أبي عمير في الصحيح كذا في الصحيح كذا في الصحيح كذا في الصحيح
 ومن لم يدر في المعطى كثر أروى بالجد مطلقين الصحيح على ما كان رجاله المذکور
 عدولا ما فيه وإن أشبه على آخره بعد ذلك في إظهار الصحيح على بعض المعاني
 المذكور عن غير ما في الصحيح السند الله تعالى في صحيحه مطلقا ووجدنا ما في صحيحه
 وفي إسماء من غير أن طريق النقطة معور من مسدود ولا عابدا لا يثبت ولا جلاله
 من صحيحه ولا عبد الله على موالى إسماء صحيح مع ان العتق لا ولا ينقص علمه بتوحيها
 ولا غيره والراي لم يثبت وإن ذكره في القسم الأول وذكره في القسم الثاني
 على صحيح ما يصح عن إيمان بن عثمان مع كونه فطيا وبذلك ما في صحيحه من الصحيح
 المذكور وفيه الترخيف خصوص الأول والشذوذ في هذا الصحيح ما بعد ما في
 المشهور كصحيح إيمان ومنه ما رآه وصف الصحيح دون فائدة تما كإسلام طريقه
 مع لحوق الإرسال أو القطع أو الصعق أو الجواز من إظهار الصحيح في
 التبدل ذلك فيقدّر فيه أقسام أقسام السليم الحسن وهو ما نقلت سند ذلك
 ابن المعصوم ما في صحيحه من غير نقص على السند كصحيحه في جميع مراتبه
 أي جميع مراتب رواه رجاله أو كصحيحه كصحيحه بعضنا ما كان منهم واحد ما في صحيحه

كذلك

وكفه او نحو ذلك او ما دون ذلك كالتواضع ولكن اندراجها في المحرمات
 من الشئ الآخر ودرجاتها متفاوتة الضعف كسبوعه عن شروط الصبر كمالها
 بعد بعض رجال عنها كان اقرب في الضعف كذا ما ذكره الرواة الخ وحيث
 ما قدره كاتفا ودرجات الصبر واحتمل الحس والموت كسبوعه من اوصافها
 الامام السعدي العبد العرج الصاب على ما بين الى غير وجهه اصح ما رواه من
 بعضه بعض الاوصاف وبذلك ان منتهى الاقدام اية وكذا ما رواه
 كثر اكارا هم من ام احسن ما رواه من ردة في المذبح وبذلك ان
 سماه وكذا العول في الموتى فان ما كان في طم مثل في رفقان واما
 من عثمان اخرج من عمره وبذلك او بطر اشر القوة عند التعاقب حيث بعد
 بالاسم السعدي وخرج احد الاخرين شاذ او متعارض صحيح ان اجسام
 كذا العبد وكذا ما نطق الضعف كذا العبد وخرج الله على روافد الخ وحيث
 وهو استعمال الضعف بعض ما رواه واما رة سهل واعلم ان من العبد كذا
 مطلقا كالسبل في رة الله تنفي عنه فائدة الحس عن الحديث غير المواتر
 ومن جود العبد غير الواحد كذا المتأخرين في الحديث فائدة التمسك على ان
 من عذبه الواحد بعد مطلقا بل من من جهة الصبر ومنهم من اصاب الحس
 ومنهم من اصاب الموتى ومنهم من اصاب الضعف على بعض الوجه كما ينبغي
 فالعالم على الواحد على ان ربه كان مطع بالعدل على الصبر لعدم المنافع بيان

هذا هو الوجه الذي عليه
 في هذا الباب من كلام
 الامام السعدي رحمه الله
 في بيان درجات الصبر
 ودرجاتها متفاوتة
 الضعف كسبوعه عن
 شروط الصبر كمالها
 بعد بعض رجال عنها
 كان اقرب في الضعف
 كذا ما ذكره الرواة الخ
 وحيث ما قدره كاتفا
 ودرجات الصبر
 واحتمل الحس والموت
 كسبوعه من اوصافها
 الامام السعدي العبد
 العرج الصاب على ما
 بين الى غير وجهه
 اصح ما رواه من
 بعضه بعض الاوصاف
 وبذلك ان منتهى
 الاقدام اية وكذا
 ما رواه كثر اكارا
 هم من ام احسن ما
 رواه من ردة في
 المذبح وبذلك ان
 سماه وكذا العول
 في الموتى فان ما
 كان في طم مثل في
 رفقان واما من
 عثمان اخرج من
 عمره وبذلك او
 بطر اشر القوة
 عند التعاقب حيث
 بعد بالاسم السعدي
 وخرج احد الاخرين
 شاذ او متعارض
 صحيح ان اجسام
 كذا العبد وكذا ما
 نطق الضعف كذا
 العبد وخرج الله
 على روافد الخ وحيث
 وهو استعمال
 الضعف بعض ما
 رواه واما رة سهل
 واعلم ان من العبد
 كذا مطلقا كالسبل
 في رة الله تنفي
 عنه فائدة الحس
 عن الحديث غير
 المواتر ومن جود
 العبد غير الواحد
 كذا المتأخرين في
 الحديث فائدة
 التمسك على ان
 من عذبه الواحد
 بعد مطلقا بل
 من من جهة الصبر
 ومنهم من اصاب
 الحس ومنهم من
 اصاب الموتى
 ومنهم من اصاب
 الضعف على بعض
 الوجه كما ينبغي
 فالعالم على الواحد
 على ان ربه كان
 مطع بالعدل على
 الصبر لعدم
 المنافع بيان

عدو الصحيح العقائد كمن لم يعد مطلقا من حيث كذا شاذ او معارضا
 من الاحكام الصبر ما يوجب طلب المخرج وربما بعد بعضهم ما في ذلك كما ان
 ربهما الله صبر زراة من فدية الصلوة بينهم ثم احدث انه يتوهم ان الصبر
 وينبغي على الصلوة وان قصا انما له حديث كذا وشذ ذلك كثر واختلفوا
 ما ليس منهم من عدل مطلقا كالصبر وهو السمع ربه الله على ما بطر من عذبه وكذا ما
 في العبد لا يظهر الاكلام ولم يشرط ظنهم من ردة مطلقا وهم الاكروان
 اشرط ان في قول الرواة الايمان والعدالة كما يطع به العدالة كذا الاصول
 والعبد ان السمع ربه الله كسر ط ذلك الصبر كذا الاصول وحيث في الحديث
 الفروع الغرائب فمارة بعد ما في الضعف مطلقا في اخصه اخبار كذا
 حيث يعارضه بالطلاق ما رواه يصح بره الحديث للضعف واذ في رة الصبر
 ما رواه واحد لا يوحى على ولا عدا كان عارده المربى وفضل ارجون في كذا
 في المعجزة والتمسك ربه الله الذي كذا في الحديث كذا في الحديث وحيث في الحديث
 اذا كان العبد يصبر شهرا من الامانة في قدره في الصبر كذا في الحديث
 يصبر شهرا وكذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 آخره ونقد ما في كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 ان المنافع من كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 اعلم ان النسل لا تثبت عند خبر المخرج جودا كذا في الحديث كذا في الحديث

واحد
 قسنتوا

هذا القدر وهذا الصريح من قبل المراسل و هذا ما بواعه ان العسلى كان عليه
 وحسب العلم ببقية العلم و هو قد استقر التثبت في بعض العسلى و قد
 حجة العلم التثبت او عدمه و هو بطلان الالحد عدم و هو ما بينه المسلم و لان
 الى ان لا يمكن الحكم على العسلى و المرافعة الآلة الحكم على العسلى و اما الضعيف فذهب
 الاكثر من العسلى مطلقا لا من التثبت عند اخبار الناس الموجب له او جاز
 احررون و هم جاز كثره منهم من ذكره مع اعتقاده بالثبوت و رواية ما لا يتصور
 و روايتها مطلقا و احد او العا ط متعارفه متقاربة المعنى او فتوى بصحة
 كسب العلم لعمه الطل بصدق الراوى في ما بينهما ان جاز الشبهة و ان صحت
 فان الطل بضعف مدعى في كثره اشهاد بصحة كالعالم و اما العسلى و الآلة
 كقول الى صفة و الشافى و ما ذكره واحد و اجاز اهلنا مع الحكم بضعف عدم ما و ان
 هذا السواد و هذا اعتد بضعف و هو انه قد علم بضعف مدعى من علم المولى
 لطلون اولى و قد علم بحسب كثره و وضع الرسالة و انما مينة على الاختصار و هو
 على وجه ان جاز انما من كونه هذه الشبهة الى ادعاء مؤثرة في بضعف
 فان هذا انما لو كانت الشبهة تتحقق قبل من الشىء و انما لا يسلك كذا فان
 من جاز من العلماء و انما من مانع من حر الرامة مطلقا كما لم يصف و الاكثر على ما قلته
 و من جاز الاحادس من علم الساتر على ما يصح و قد ما يصح و قد ما يصح و قد ما يصح
 بوجه بغير التوقف و قد ما يصح و قد ما يصح و قد ما يصح و قد ما يصح و قد ما يصح
 انما العسلى بضعف و الضعيف

انما العسلى بضعف و الضعيف

و قد من السجرح و قد من السجرح و قد من السجرح و قد من السجرح و قد من السجرح
 العقيدة جاز من بعده من العسلى و انما من عليه الاكثر تعليل الالان
 منهم و انما من منهم من يثبت الاحادس و من يثبت الادلة و من يثبت
 ادراس و قد كان لا يجرى العقل في الواحد مطلقا في المتأخرين بعد ذلك
 و هو و الشىء و من تبعه مدعى العسلى و ذلك بضعف لادى ما و قد
 مد ذلك لعل الله بعد يقدرون و قد يثبت العسلى مشددا و جعلوا هذه الشبهة
 جازة لضعف و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت
 و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت
 شئت فتوى الى ما جاز اجازهم فانهم كانوا منتشرة في اقطار الارض
 من اوز زمانهم و انما الوان ازيد و من اطلع على اصل هذه القاعدة التي
 تبينها و قد يثبت من علم الله الشىء و قد ما يثبت من علم الله الشىء و قد ما يثبت
 رض الدين س ط و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت
 اخبره جازى الصالح و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت
 انما من لا يثبت من علم الله الشىء و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت
 ان الذى يثبت به و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت
 لك مدعى كمال و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت
 ما لى و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت و قد ما يثبت

نفسه

هذا

السجرح

في كل العصم والمراعاة ضد الاعمال التي هي صفات الله وحكام الحكماء
 والروايات من حسن حلال على الصعوبة والرفق والاحكام كما اشتهر بين العلماء
 المحققين من التمسك بهما في كل السنن وليس في المراعاة والعصم من بعض الحروف
 ورد على السبيل من طريق النجاسة والعتاة اذ قال من يلحق عن الله فضيلة فافذنا
 على ما فيها انما ياله ورجا ثوابه اعطاه الله تعبد ذلك وان لم يكن كذلك
 وروي عن ابي الحسن ع في عدة من الروايات من شمس الشواهد
 على شيء منصفه كان له اجر وان لم يكن على ما قلناه واذ عرفت هذه المتأخرات
 التي هي اصول العلم الحديث في بيانها ما لا يشرك فيها الا
 الاربع اقسامها او بعضها لا يخص بالصعوبة لحدودها المتغيرة في اقسام
 الصعوبة وانما يشرك في التمسك بالايضاح على ظاهر الكلام وان كان اطلاق الحديث
 كونه من الصعوبة هو وجه المسكر ثمانية عشر نوعا ومنها ما يخص بالصعوبة
 فجملة انواع النزوح ستة وعشرون ومع الاصول يثبتون نوعا ودلك على وجه
 المحصر الجلي او الكافي لا يمكن ايراد اقسام اخرى من القسم الاول وهو المسكر
 امور اربعة المسند وهو ما نقله عنه من فروعها من روايت في منهاه في المعصوم
 واكثر ما يستعملها على النبي صلى الله عليه وآله ما نقله عنه في المسند والمعلق المعقل
 وبالعامة المرفوعة او افعال المسند فانه لا ينسب الاصل في سنن او ربما يلقب
 المعصوم على المسند مطلقا واخرون على ما يقع في السبيل على الله وان كان منتظما

بكتفهم

النشأ المقصود يسمى النص الموصول وهو النص سادة في المعصوم او غيره
 وكان كل واحد من رواه قد سمع من قوله او ما يهتد به السماع كالإضافة
 والمساواة وهذا القدر اقل من كثره في روايتهم ما تارة سواه كان حرقا
 المعصوم او موقفا على غيره وقد خص ما انصهر سادة في المعصوم او
 دون غيرهم بهذا مخرج الاطلاق اذ مع الصدق مطلقا واجمع كقولهم هذا
 السادة مطلقا وكذا ذلك **المرجع** وهو ما يفيض في المعصوم
 من قولهم ان تولى في الزاوية ارفا كذا او فعل ما ان تولى جعل كذا
 ما ان تولى فعل مطلق كحضر كذا او لم يكن كذا فانه كذا فانه كذا
 فالوجه بالقرينة سواه كان سادة متصلا بالمعصوم بالمعنى السابق ام
 ترك بعض الروايات او اباها او رواه بعض رجال سننه عن مله وقد
 من التمسك بالسنن ان من الاحكام منها عوام من وجه صدق كذا
 على شيء ما صدق عليه الا حرم عدم اسلام صدق في منها صدق الاخر
 تصادقهما فيما اذا كان الحديث متصلا بالسادة والمعصوم ما يصدق عليه
 الاصل والرفع الثماني لغيره في المعصوم كذا في الروايات في الروايات
 من موقفا على غير المعصوم وكذا المرجع ما اضيف في المعصوم يابسا مستطع
 ومن النص انما هو من الاصل مطلقا مع اسلام صدق صدقها من غير
 ووجه عدمها كذلك كسر ان الحديث الحديث سادة في الروايات

والتشبيه

في المعصوم واحصا المصلح كالمكون مرفوعا والمرفوع كالمقطع **والعجا**
 المعنعن وهو ما بقي في سنده فلان عن فلان من عريان للحدث والخبار
 والسماع وذلك يظهر وجهه لسمعه معناه وقد اختلفوا في حكم الاسناد المعنعن
 فعلم من قبل ان السند المنقطع من غير ابعاله معناه لان المعنعن من
 الاتصال له الصحيح الذي عليه خبر الحديث بذلك كما جاء في مصدره ان كان
 المقصود اي طاقاه الراوي بالضعف لمن رواه عنه مع انه اى رايه
 من الدلائل بان لا يكون معروفاً والامكن الضعفاء من عرف بالضعف
 عند تجزئة الضعف مع عدم الاتصال بطريقه بطريقه من الاطلاق كان
 خلاف الاصل في المتبادر من معناه وقد استعمل اي المعنعن والمراد
 استعمال المصدر وهو الضعف في ما ثبت اكثر الحديث من مدين الاتصال
 واكثرهم لا يقولون بالسند واد آخرون في السند ان يكون الراوي في
 الموضع عنه بالضعف او ان كان في آخره عن ذلك كونه معروفاً بالرواية
 والاطلاق عن اشرافها **وقاسم** المعلق هو ما حذف من هذا الاسناد واد
 ما كثر في السند من حديث واحد في بعض رواه في زراعه عن العاصم
 او الصادق عن ابي الحسن في السند او الصادق عن ابي جعفر في السند
 من يعلق الحديث او الطلق كاسر الكفاي قطع الاتصال والسند بهما
 وسطه سواء او اقل في تسميتهما بالمنقطع والمكسر ولا يخرج المعلق عن الصحيح

دست
 في الاصل

ادعوف الحديث من جهة خبره خصوصاً اذا كان العلم من جهة الراوي كونه الشيخ
 كساره والصدوق في الضعيف محمد بن يعقوب او احمد بن محمد او غيره ما لم يذكر
 ذكره في احكامه كساره في كل واحد من ذكره او لا كما نادى به في ابي اذ لم
 الحديث في مرة المذكور لان الحديث انما هو من الكساره او اللفظ حسب حكم الروا
 به والصدوق ذكره في العلم الحديث من جهة خبره من المعلق عن الصحيح في السند
 او ما في حكمه **وقاسم** المعلق هو ما حذف من هذا الاسناد واد
 وهو لا يورد المطلق الخ في بعض ما ثبت في سنده كونه معروفاً بالرواية
 جهة وهو النسب في كونه اهل الحديث في كونه السند والكثرة او تفرده او احدى اهلها
 ولا يصح الحديث بذلك من حيث كونه ايراد الا ان يثبت ما ثبت في كونه ذلك **وقاسم**
 المدين وهو ما اورد في كلام بعض الرواة فينبغي لذلك ان يثبت اي من الحديث او غيره
 مشان ما ساد من صدر جهات اصدما اي اصداسا في الحديث وسر كذا او صحيح
 حدسنا واحد من جهات خلفه سنده فان رواه بعضهم بسنده ورواه غيره بغيره او
 مخلصه من سنده اسماء على سنده قد روي عنهم جميعاً على الاتفاق في المسألة
 ولا يذكر الا خلافاً في الحديث واحد من السند جازم **وقاسم** المدين وهو
 ما شاع عند اهل الحديث فاصدقون عنهم فان سنده منهم رواه كثرون ولا يعلم
 العلم الا اهل الحديث او عندهم وعند غيرهم كذا انما انما انما انما واد
 واضح هو بهذا المعلق عن الصحيح او عند غيرهم فاصدق ولا اصدل عندهم وهو

حين م

واولهم الشافعي ثم ابن قتيبة ثم اصحابنا الشيخ ابو حنيفة الطبري كرسب استصحابا
 مما اصل من الاحاد وجعلوا من الاحاد على حسب ما فهموه منه وتلقا من
 همان على وجه واحد من اراد الروايات على حدة كما ان ليظالم المسائل العشرة
 المحلقة التورود منها احاد على طبق ما ذكرناه **وسا** **الشافعي** **الشافعي**
 والمسلسل فان من الاحاد ما نفع بعضها بعضا كالتران والاول والشافعي
 ما يحدث (على ما روي) حكم شرعي ساقى فالحديث المروي عليه ما علمه الحسن بن
 الشافعي وعنه ومع ذلك خرج به ناسج النوان والحكم المروي عن شاذل بن محمد
 وخرج ما لشرع الذي هو من الحكم الشافعي المبتدأ بالحديث فانه يرفع به الابطاح
 لكن لا يسمي شرعا وحيث قال في الاستدلال والصدور والشرط والمارة الواحد
 فانما قد تخرج حكم شرعي لكل ليس مائة وانما هو المنفعة ما روي حكم الشرع
 سرور صاحب عهد ومعه تعلم بالمقارعة الاول وهو ما من صعب هم حاد
 اهل الحديث من المسئلة لمحا معناه وطريق معرفة النص عن النبي صلى الله عليه
 ملكه نيتكم عن رايه القبول فزادوا او بعد الصالح من كان اخذوا من
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم كرسب استصحابا الشافعي والشافعي فان المتأخرين ما لم
 ما سجد للقدم لما روي عن الصالح كرسب استصحابا الاحاد فالا حديث او الاحاد كرسب
 قد سارت في هذه المدة الراية من الاحاد على حدة ولا يخلو الحديث والاحاد
 لا ينفصم من امانه على النسخ **وسا** **الشافعي** **الشافعي**

(ملاحظة)
 انما هو من الاحاد
 في الاحاد من الاحاد
 في الاحاد من الاحاد

المطلق تبا او استاوار مدتهم وهو ما استدلوا به على لفظ غامض بعد
 الغم لعله استماله الشافعي من الله ويؤمن فهم من علم الحديث كرسب
 استصحابا لاننا في الاحاد كرسب استصحابا لفظ العرسه وباطل مع ما
 للمراد والمعصود عنه عالم بعد الله وقد صنف في جملة من العلماء **الشافعي**
 من صنف من النظر في تحصيله وحله ابو حنيفة بن محمد بن المشي وبعدهما ابو
 القاسم بن سلام ثم ابن قتيبة ثم الخطابي فلهذا اعلم انه لم يتبع غيرهم في زيادة
 كرسب الاثر فانه على نهاية النهاية ثم الزيادة في ثبات الغالبين في زيادة
 والروايات في زيادة غير غريب الوان مع الحديث وغير من ذكر من العلماء
تاسيم **وما من غير** **المقبول** **وما من غير** **المقبول** **وما من غير** **المقبول**
 بالمقبول العام عوض عن المصنف الله ان يحمونه من طرقاته على صحة وعلا
 وهذا الاشارة في الاحاد القوم المسكر من الصحيح وعنه ولكن حديث في انواع
 الصعيب لان الصحيح مقبول مطلقا لا لعارض خلاف الصعيب فان المقبول
 وعنه وما روي وحده القوم الاول في شاذل بن محمد بن الموفى بن محمد بن لا بعد
 بعد بعد المقبول منها حديث بعد المقبول من الصعيب لطرق اول في كرسب
 من القوم العام وان استدل الصحيح او ليس ثم قال والمقبول كرسب
 من حذيفة قال النخعي من اصحابنا او ما روي عن الراجل منهم قد روي
 حديثهم وعرف احكامهم او ما روي عن المقبول لان في طرقاته من غير

(ملاحظة)
 في الاحاد من الاحاد

وداود بن الحسين وما ضيفان من غير منظم انفس صاحب من خرج لا
 لكن امره عند سبيل ان حقت من شوم من كل احوال وان كان اقدارهم
 مع ما رى في هذا الاسناد قد قبلوا انما كانت من عملهم بمصنوعه بوجهه
 واستطاعت شراطها وسموه بمسؤولا ومثلية تصاحب احاد النشرة
القسم الثاني ما يخص من الاوصاف بالحدث الضعيف وهو امر **مردود**
 الموقوف في حق من مطلق متقد فان اذ مطلقا فمردود عن صاحب المصوم
 من بني اراكان من نور او قدرا وعمرهما مصلحا كان مع ذلك سنده ام معتظا
 ومردود مطلق عن المصاحب للمصوم متداهما هو القسم الثاني من مقتضى ذلك
 على ذلك اذ كان الموقوف عليه من صاحب ومردود مطلق على الموقوف الاثر اذا
 الموقوف عليه مما لا يثبت من ومردود مطلق على الخلف والمفصل كوكب المصاحب
 والما اهل كوكب من مطلق الاثر عليها ويجعلون الاثر اتم منه مطلقا ومردود
 اي من الموقوف من الصالحات لايات القرآن مثلا ما لا يحد ولا السعة للصاحب
 من ماله ملكه كذا في هذا وقد مر من هذا ما لا يحد من كونه شراط الوحي او غير
 ومردود اتم ماله على ما من وفصل في ذلك او مردود الرج مطلقا من شراط
 بسبب رد اية بغير الصالح او كونه كوكب من ماله الا ان كونه بغير ما
 اليهود يولون ان ابراهيم من وبن في قبلها ما اوله اهل فانزل الله تعالى
 ساوتكم فيكم فانوا اوتوكم اني انتم منكم مثل هذا مردود ما لا يحد على اتم

المراد
 من

لا رسول الله صلى الله عليه واله في الموقوفات وقوله في الصالحات كذا
 او ترك كذا او قول كذا او نحوه ان اطلق في بعده زمان او بعده ولكنه في الضم
 من الموقوف لان ذلك يستلزم اطلاع النبي ولا امره ببل بواعم فلا يكون موقفا على
 وفيه قول ما در انه مرفوع والا يكبر كذلك بل انما في ذلك زمانه صلى الله عليه واله فان من اطلاع
 صلى الله عليه واله لم يسره فهو مرفوع اجماعا والا فاما ان للشيخ والاصوليين حيث
 ان الطائفة من صلى الله عليه واله اطلاع عليه فمردود فيكم موقفا على ماله كوكب صاحب
 كانوا يفعلون لان الصالحات انما ذكر هذا اللفظ في معرض الاحتياج وانما يصح الاحتياج اذا
 كان فعل جميع لان فعل البعض لا يكون حجة وهذا هو الوجه القولين للاصوليين منهم
 قيل عليه لو كان فعل جميع الصالحات لا يثبت بالاجتهاد لا تقيع كالكلام
 لكشف في هذا مذهب جميع الصالحات واجيب بان طريق ثبوت كذا في غير ذلك من طريق الاجازة
 فيجوز تخالفه في هذا المذهب في جواز الاعراض في زمانه صلى الله عليه واله وفيه خلاف وان كان في
 وكيف كان الموقوف مطلق وان كان سنده على الاعراض لان ماله لا يحد من وقت عليه
 وقوله ليس كذا وقيل هو مطلقا وهو ظاهر الكتاب الموقوف وهو ما جاز في النسخ من
 نه حكمهم وهو مطلق صاحب الاعراض انما في غير من النسخ صاحب الاعراض في هذا
 من اولهم اي اقول النسخ من الاعراض موقوف عليهم وما لا يحد من الاعراض وهو ما لا يحد
 بالحق الاول لان ذلك هو مقتضى صاحب المصوم وهذا على النسخ واصل من الموقوف

المعتمد لا يخرج بشئ من التام والمقطوع كصحي وقد تطلق المقطوع على الموقوف والمنعني
 السبق العام فكون ما ادعاه وكثيرا لما تطلقه العقول على ذلك كيف كان منها فليس تحت
اذ لا يخرج من قول من دفع عنه حيث هو قوله كما لا يخرج الثالث المرسل وهو ما رواه عن
المعصوم من لم يرد له والماراد بالادراك هنا التمسك في ذلك الحديث المختص من رواه عنه
بواسطة وان ادركه تحت اجتماعه مودعه وهذا المنع يتحقق ارسال الصحابي على النسخة عليه
 بال ردور الحديث عنه صا الله عليه واله بواسطة صحابي اخر سواء كان الراوي بالبعاء
 غيره صغيرا كبيرا وسواء كان السقط احوال اكثر وسواء كان بغير واسطة بان
 قال التابع قال رسول الله صلى الله عليه واله مثلا او بواسطة سبها بان يصح بذلك ادراكها
 ح عليه بها او اهمها كقوله من روى عن بعض اصحابنا ونحو ذلك في الموضع العام لغير
 المتعارف عند اصحابنا وقد يحسن المرسل ما سندا والتسليم على النبي صلى الله عليه واله من غير
 ذكر الوساطة كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه واله كذا او يذا هو المنع
 الا شهره عند الجمهور وقده بعض ما اذا كان التابع المرسل كبره كما في المسند الا انقطع
 واختاره من معناه العام الذي ذكرناه ويطلق عليه اي في المرسل المنقطع والمقطوع
 ايضا باستطاعة اكثر من واحد قيل انه ما هو مرفوعه امر بفضل في شغل شديد ومثاله
 ما روي في تابعي التابعين دونه فاعلمه قال رسول الله صلى الله عليه واله والمرسل ليس تحت مطلقا سواء ارسل
 الصحابي ام غيره وسواء استعمله واحد ام اكثر وسواء كان المرسل مسلما ام لا فالاصح من

هذا الحديث لا يخرج من قول من دفع عنه حيث هو قوله كما لا يخرج الثالث المرسل وهو ما رواه عن المعصوم من لم يرد له والماراد بالادراك هنا التمسك في ذلك الحديث المختص من رواه عنه بواسطة وان ادركه تحت اجتماعه مودعه وهذا المنع يتحقق ارسال الصحابي على النسخة عليه بال ردور الحديث عنه صا الله عليه واله بواسطة صحابي اخر سواء كان الراوي بالبعاء غيره صغيرا كبيرا وسواء كان السقط احوال اكثر وسواء كان بغير واسطة بان قال التابع قال رسول الله صلى الله عليه واله مثلا او بواسطة سبها بان يصح بذلك ادراكها ح عليه بها او اهمها كقوله من روى عن بعض اصحابنا ونحو ذلك في الموضع العام لغير المتعارف عند اصحابنا وقد يحسن المرسل ما سندا والتسليم على النبي صلى الله عليه واله من غير ذكر الوساطة كقول سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه واله كذا او يذا هو المنع الا شهره عند الجمهور وقده بعض ما اذا كان التابع المرسل كبره كما في المسند الا انقطع واختاره من معناه العام الذي ذكرناه ويطلق عليه اي في المرسل المنقطع والمقطوع ايضا باستطاعة اكثر من واحد قيل انه ما هو مرفوعه امر بفضل في شغل شديد ومثاله ما روي في تابعي التابعين دونه فاعلمه قال رسول الله صلى الله عليه واله والمرسل ليس تحت مطلقا سواء ارسل الصحابي ام غيره وسواء استعمله واحد ام اكثر وسواء كان المرسل مسلما ام لا فالاصح من

مختص واحد من القائلين بالهات
 المعتبر كاستطاعه

الاقوال صولس والمحدثين وذلك للمجدد كحال الحديث فيمكن كونه مصنفيا ويزداد
 الاحتمال زيادة السقط فيكون احتمال الضيف محدودا من غير ان يسهل على السقط
 يعلم من مرسله عن الرواية عن النبي كالبس في اصحابنا على ما ذكره كثير من المسبب
 عندنا في مقارن مرسله ويصير في قوة المسند من حيث هو المعنى هو العلم بكون المرسل لا يرد
 الا على الشدة نظر لان مستند العلم ان كان هو الاستدلال به اسيد كحديث في الحديث في
 شدة معنى الاستدلال ولا يجنبه وان كان كحس الظن في انه لا يرسل الا على شدة فهو كانه
 شدة عانى الاقمار عليه ومع ذلك في بعض خصوصية به وان كان اسنادا على اخبار
 بانه لا يرسل الا على شدة فمحمدة على شهادته بعدالة الراوي المجهول وسنالي فانه على يد رسول
 فالاعتماد على التبدل وكلام الامام في قبوله اسيد ابن ابي هو المنع الاداري وروى
 فخط العناد وقد نالهم حسب البشيرة في ذلك من تلك الدعوى وانما انت خفية فاعلموا
 عن اسيد ابن المسيب ما هم وجدوا باسنادهم وجوده انما هو ابو اعاد وعلين من
 ح تقع على المسند من المرسل فتقع لقوا بانه المسند بنسب صحة الاسناد صحيح لعدم بهجة
 ونظمه الفائدة فمحمدة وروى بها وليبين روي بها عند معارضة وليد واحد والاصح على ذلك
 جماعة من الجمهور حيث قبلوا المرسل مطلقا او كان مرسله في وقت الرازي في المصنفين اكثر
 محجوس ان المنع لا يجوز له ان يخرج المعصوم عليه السلام الادلة الصحيحة الاخبار عنه وانما يكون
 كذلك اذا نظر العدالة وما على التثبت مع التقى وممن شققة صحي القول وما لى المسند فان لم

الذي جازم الارسل في حكم
 له مع ارساله بالاسناد وصح

في تبين العاطفة في هذا الباب وتفرده كما في الفرج من الجوزي ودفع الحودة
 لال كتاب ابن الجوزي ذكره كثير من الاطباء الى ادعى وضعا لا دليل على كونها موضوعا
 والحق انما الضعيف اولى وبعضها قد ياتي بالحق والحق عند اهل النقد كذا في الضعفاء
 فانه ما من شيء بهذا الوجه شمله على الضعفاء كثير لهذا القسم من الضعيف اذا وجد
قد يباينها بضعف تلك ان تقول هذا الحديث ضعيف يقول مطلقا ونفي الضعيف الاستدلال
 او يفرجه بانه ضعيف الاستدلال ان نفي بالاطلاق او يفرجه بانه ضعيف المن فقد
 روي الصحيح ثبت مثله الحديث والضعيف ان يطلع على الضعيف مطلقا في اعم من
 اية الحديث مطلق على الاضمار وطرقها مضطرب بها انه في ذلك الحديث الموجود بطريق
 ضعيف لم يردنا سنا ونثبت مع هذا المعنى ان اطلق ذلك المطلق ضعفه لم يفرجه
 في فوارده بغيره كذلك في ايمان مرتبان على الالحاق به في شرب محمدا ام يحتمل في التفسير و
 سنا ان شاء الله قد تقدم انه لا يجوز رواية الموضوع بغير بيان حاله مطلقا وانما يفرجه من
 افراد الضعيف في رواية ابيته ايضه الاحكام والعائد لما تيسر عليه من الضرر
 في الاحكام الدينية فوعاوا اصولا وتسايلوا في روايته بلا بيان في غير الضعفاء
 الالهية والاحكام الشرعية غير التي تهمم بالعقود وفضائل الاعمال او نحوها
 على المشهور من العلم ويذكر ان يستدل به كحديث من بلغني شي من اعمال الخير فعليه به
 اعطاه الله تعالى ذلك ان لم يكن الا على ما يفرجه عبارة وانه من شرط العمل

لا يفرجه الموضوع شمله
 ما جئت كثير من الاحكام
 الضعيف

به طلاق او مردودا به حد ضعيف او مشكوك في صحته نعم اسناد يقول روي اوبلى بانه
 او ورد او جاء وحده من صحيح الترمذي لا يكره بضعفه اخرج من كتابه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ونحوه بانه الانطاطاجا زمة اذ لم يتيم ما يوجب الفرج ولو ان ما لا يساوي مع المتن
 لم يجر عليه بيان الحال لانه قد ادى به عند اهل الاعتبار والى اهل بالي الى غير مقرر في
 قلند ظاهره في التفسيرين والذين الى الالحاد كان اولى الساب للمالي في تقدير روايته
 ومردودا مع ذلك من اعم الولوج على الحديث وبه ابي بكر في العلم في الالحاد
 كصل الترمذي في الرواية وضعفها ويحوز ذلك الجذب ان اشهد على الضعيف في
 المستور واستلزم اشاعة الشك في الدس انما اصبحت له لشره المظهر في
 او قال ليس منها فيما ونفيا للمحيط او الكذب عنها وقد روي انه يميل لبعض
 العلماء اما خشى ان يكون مولاه الدس ركن حديثهم خصوصا في عند الله يوم القيمة فعلا
 ليس يكونوا اختصا في احكام من ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم اخفى في قوله لم
 نذكر الكذب عن فريضة وروي ان بعضهم سمع من بعض العلماء شيئا من ذلك فقال له
 ما شئ لا تغيب العلم حاله وكل من في نصيبه من اعنيته في هذا ام واهل الامم فيه
 من موهوبه من الكنايات كما حصل الموقر بالحدث ثم كس على المصلحة في ذلك التثبت
 في نظره وجوه للاصلاح في غير مخرج عاظمه في اخرج سيدنا ويسمى بانه يستمر سوية
 فينبغي عليه الدهر عاريا فقد اخطا من ذلك غير واحد فطعنوا في اكاثر الرواة

او يفرجه الموضوع شمله
 ما جئت كثير من الاحكام
 الضعيف

استادنا طهره ووفيه ربحا ولا يشب غم نظر صحيح ممر اراد الوقوف على
 حقيقة الحال فسطح كتاب الكشي رحمه الله في الرجال وقد كانا السلف الصالحين العلم
 بهذا الشأن مؤنة المرح والتمثيل عالما بكتبهم التي تصنف باسمه الصنفان كما
 الغضا ذكر او فيها ساكنا كالجاشي والشيخ ابو جعفر الطوسي السجستاني الدمشقي طاهر
 والعلماء رجال الدين من المظهر والشيخ في الدين من داود وغيرهم ولكن من المأثرة هذه
 الضاعفة ممر وبعدها بحسب ما يورد ما ذكره وما عاده ما ذكره فلهذا لم يورد
 المعلوم وطلب على توجيه المرح والصدق قد اغفلوه كما اطلقوا عليه كثيرا ومنها عليه
 في مواضع كثيرة وضعا على كذا عدم خصوص ما في الرجال اجابته المرح والسلف
 والصدق فانه وقع كثيرا في الرجال الرواة وقد اوردوا في الكشي كثيرا من غير ترجيح وبعده
 في ذلك واغفلوا في ترجيح ايها على الاخر اضلنا كثيرا فلهذا نضع في قدر على الجنب
 في ذلك من يتفق ما اناه الله تعالى فكل واحد من نصيب قال من الشيخ بينهما يفتس على كثير
 حصل احكام طرق اصوله في العلم بالاجابة الصحيحه المحسنة والمؤلفة وطرا او بعضها وبها
 نكر في احداهما بنسب صحيح فلهذا كان على الجنب على ما يورد منها بل بعد الصالح ما خسر
 يكون ذلك من اصول الرجال وربما يكون بعضها صحيحا وتفتنه حسنا او مؤلفا ويكون
 من اصله العمل بالحسب صحيح منها مالا لولا في اصل الرجال الاخر وهو ذلك كثيرا ما
 لم التعديل بالاصل بعد ذلك كما يعرف من الطالع كتبهم سيما في الاصول الاخرى علم الرجال

في الرجال

وفيه الكتاب مسيل في الرجال الاول اتفق امر الحديث والاصول الفقهية على شرط السلام
 الرواة رجال رديية وان لم يكن مسلما حال تحمله لا يقبل روايته كما في الامم ومروية التخرين
 الكذب لم يرد في كتب غير الكافي فيلزم عدم اعتبار غير الكافي بطريق اولي او في غير الكافي
 الكافي وقبول شهادته في الرواية ان الرواية اضعف من الشهادة بنقل فاقص في العام
 مقبلة في البنية ولكن تهاين بها اعتبار العكس او تعدية بالبينية في الله وقرب منه
 القول بقبول الرواية في حجة شهادة الكفار بعضهم على بعض فيلزم منه في الرواية ذلك فانه لا يقبل
 روايته مطلقا وقيل شهادته في المقهوره حسيانة المحقق او الشرحا معاملة لا يجوز
 وبقوله عند ادائها كذلك فعلة ولا يقبل روايته البقية المجنون مطلقا لا في العلم بها
 الواجب لعدم الموافقة المعقولة لعدم التحفظ في الرجال الكذب على تعدد ترتيبه ومع
 لاخرة بقوله جمهورهم على اشتراط عدالة المتقدم من الامم ما ثبت عند خبر الحسن فصار
 عدم العشق شرط في قبول الرواية ومع الجهد بالشك لا تحقق الجهد بالشك ولا فيجب الحكم بنعيه
 حتى يتم وجود انتفاء التثبت كذا استدلوا عليه في نظر لان معتق الا يكون العشق
 ما ناهى عن الرواية فاذا جرد حال الرواية لا يحكم عليه العشق فلهذا التثبت عند خبره
 معتق من سؤم شدة ولا يتم ان الشدة لا عدم العشق من المالك في ظهوره فلهذا العلم ما ناهى
 حيث يحد والاصل عدم العشق في العلم وحده وهذا بعض اراهمما ابو جعفر الطوسي
 فانه كثيرا ما جعل خبره العدا ولا من سبب ذلك وقد سبب الى حجة قبول روايته

المتن

نسخين

محمول على محض الجود ذلك ويقول قوله في ملكية الدم وطهاره المادورق الجارية والحق
 بين ما ذكره من الرواية في نفس المادورق العدة الكونية تاركاً طبع المعاصرين من كونه سلبهم
 اسباب العنق التي لم يزل الكبار والاصرار على الصغار ونوام المروءة ومن الالفاظ
 باستحسن النجاسة عادة كمنه في شارة فعلا وتركها في وجهه ذلك ملكه وانما
 يخرج باعتبار ما يلهي لال سلامة الاسباب المذكورة لا يحق الا بالملكه فاعني اعتبارها
 وقبيل ما روي كونه فاعني كونه مستوطناً في غير ان حدث من خطه صابطاً للثابت فاعني
 ارم الغلط والصحيف والحوادث ان حدث من غار فاعني كونه المعنى ان ذكره اي ما يلقى
 حيث كونه وفي كونه اعتبار العدة له يعني غير هذا الال العدل لا في ذواته كونه كونه
 على وجه المعبر وكيفية ما كونه في العادة ولا يشترط في الروايات المذكورة لا صلا عدم
 اشترطها والطابق السلف والحلف على الرواية في المراه ولا في كونه في رواية العبد
 القبول شهدا فيهما في الطلاق والرواية اولى ولا العلم بقدره لان العرف في الرواية
 لا الدراية ومن نحن بدونهما والعموم قوله في ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه
 وادانها كما سمعها في حان فاعني في نفسه ذلك في نفسه في كونه في كونه في كونه في كونه
 والصحيف وقدره في علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه
 اعرار العلم واللسان وقال بعض العلماء في كونه هذه الاقاويل في كونه في كونه في كونه
 اخر اخوف ما افاد على طالع كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

صالحه

على انه علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه ان الله علمه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وكذا لا يعتبر في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 على اعتبار خبر الواحد وعلى عدم اعتباره لا يعتبر في كونه في كونه في كونه في كونه
 العلم فالعدو في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 فتقبل روايته حسم في السلس ان كانوا اهل كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 مطلقاً لئلا يكون ان تبادر كما استوى في الكفر المتداول وغيره وانما ان كونه
 الكذب لغيره مذموم قبل ان استماله كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 كان واعية لمذموم لم يزل في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وهو المشهور من الحجابنا اشترط ان يات مع ذلك المذموم في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الدليل في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الصفة في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 قبول روايته الخالف بالخلاف والاصول للراوي في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 اي شهر الخوف والعلل معضونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 مذموم اهل الخوف والعلل معضونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

ادوم

على قبول رواية الخالف بعض الروايات كقولنا ذلك الواجب على من يروي ذلك ما يوجب
 اليه التحقيق في العبرة وقد تقدم الكلام على هذا الدليل في اول الرسالة وكيف كان فلاحظ
 اشراف الامان مع استئناسه من كسب يد في فالتاريخ على موراه عم اشراف
 احد الامر من الايمان والعدالة او الالجار مخرج لا اطلاق اشتهر اهلها الى الابد
 والعدالة المقتضية لقبول روايته عن المورع مطلقا لا يقولون به واقصروا من اشراف
 وبسلامة السند من ذلك لعله واقف على الصريح ولا ريب انه اعد ولا يقع فيه قول
 المحقق في زوده من الكاذب قد يلحق العاصي قد يصدق ان في ذلك طعنا في علمانيا
 وقد حال المدعي ان لا يصدق مطلقا وقد عمل في الخبر اخرج كما عمل في المصادق وان
 هذا غير فادع ومحمد احوال صدق الكاذب في خلاف في جوار العمل بقوله في النهي عن العمل
 في المذهب غير ذلك فان من لا يعمل في الروايات كما لا سيد المقتضى وكثير من
 المتقدمين مضاعف حاله في حوزة الثقة على وجه السليمة فضلا عن المروج الا ان
 يبلغ هذه التواريخ والمصنفات المشتملة على اخبار المرحومين من بنيته على مذنب المولى بمقربها
 وان كان ولا يدرى بما ورد ذلك فالعمل على الخبر الى العلة لئلا يجرى من قبل
 حر العاصي ظاهرا ومنع الطلاق على الخالف مطلقا وقد تقدم ذلك في اشارة اليه اما
 المنصور على صغره فلا عذر في قبول قوله كما يتفق ذلك في المشايخ في اشارة في موارد كثيرة
 والله اعلم بحال احكامه الناصية في العدالة المعبرة في الروايات بتبصير على غير

ذكره

سبق

عليها

عليها وما لا يستغاضه بان شتهر عدالة من اهل النقل او غيرهم من اهل العلم كمن يروي
 ان يقين من عهد السبع مائة يعقوب الكنجي وما بعده في زماننا هذا لا يحكم احد مولا
 المشايخ المشهورين في تنقيصه في تركية ولا يبيته عدالة باشتهر في كل عصر من
 تفهم وضبط ودرهم زياده على العدالة واما ضعف الكثرة من مولا اهل الروايات
 الذين لم يشتهر واحد من الكثرة من مولا اهل الروايات في طريق الاقارب المدونة في الكتب
 غالبا ومن لا يكتبه بتركته الواحد العوار في الرواية فليس مشهور لنا ولا لغيرنا كما في
 به اي ما لو اصر في اصل الرواية وهذه الكثرة في الرواية محال لمعبر العدد في الاصل
 فكذا في الفروع وذمب بعضهم في اعتبار اثنين كما في الحج والتعذر في الشهادات
 فهذا طريق معرفة عدالة الراوي ان في زماننا والمعاقر ثبت ذلك في الممارسة
 الباطنة المظلمة على حاله والقضاء بالملكة المذكورة وتوضيح ضبطه بان يعتبر رواية
 روايته الثقات المعروفين بالضبط والاعتقان فان واقف في رواية غالبا ولو
 حيث المصنف لا يحكمها او يكون الى العادة عرفت في كونه ضابطا يتبين وان
 وهذا نداء لعدا اختيار رواياته رواياتهم كثيرة الى العادة عرفت اصلا الى اضلال ضبط
 واضلال حاله في الضبط ولم يحكم كحديثه وهذا الشرط اعني في الروايات في الاقارب
 من حفظ او كونهما في الطرق المذكورة في المصنفات واما رواية الاصول المشهورة فلا يقربها
 ذلك وهو واضح انما لا يتقدم من غير كسب يد في المذهب المشهور لان اسبابه في

وذكر ما قال ذلك في العدة ان قيل ان قيل كذا ان يترك كذا او كذا او ذلك شأن هذا
 واما طرح هذا فيل لا ينظر اميل السبب الموجب له لا احكام السبب فيما يوجبه فان بعضهم يجعل
 الكيفية العادة ما توقع عليها في الزمان بالثبات وبعضهم يعم التوقع وادخل بعض التوقع
 فيه بالكتاب السنة وبعضهم يخلو جميع الذنوب كباثرو وهو الذي ذكره عندنا احكام
 غير ذلك من الاحكام وربما اطلق بعضهم القيد بشيئا على امر عقده جوا ليس خرج في
 نفس الامر او في اعتقاد الاخر فلا بد من بيان سببه ليعرف انه مخرج ام لا وقد اتفق اكثر من العلماء
 مخرج بعض هذا استفسر ذكره لا يصح جارا فليس لبعضهم ثم ركت حديث فلان قتال رايه بغير
 على برفول وسئل اخر عن رجل من الرواة فقال ما صنعت كذبت وكروا عند حاد فاقطع حاد
 ويشكل ما قال ذلك ان في باري التعديل لان طرح كما حكى سببا كذلك في التعديل يتبعه
 ذلك لان العدة متوقفة على اجتناب الكبائر مثلا فاما ليعد المعدل بعض الذنوب كباثرو
 معص عنه جعلها في العدة فيكون تركها بالعدالة وهو فاقى عند الاخر ساء على كونه
 تركها لغيره عنده ومرتبه ومبعض في اعتبار التعديل فيها ومن نظره في صعوبة التعديل
 وكونه النفي ما لا يطلق فيها اما التعديل باختلاف المخرج والتعديل في ذلك فليس بغير
 الوجه بل لو علم انما في المخرج والمعتبر الساء وهو طالب المخرج والتعديل بعد
 بالحدوث او تركه في سبب الموجبة للمخرج بان يكون اجتهاد بما فيها يحصل المخرج والتعديل
 واحدا او احدهما متعلقا بالآخر او كلاهما متعلق بمجهود واحد او كلاهما لاكتفاء ما لا يطلق في المخرج

كالمطالع

كالعدالة وهذا التعديل هو الاقرب لهما واعلم انه يرد على الذنب المشهور من اعتبار التعديل
 في المخرج اسكال مشهور وجب ان يحكموا بالانكسار في المخرج والتعديل على النبي المصنف
 فيها وقولنا يتوقف فيها لبيان السبب من تعقد في قولنا طلال صعب وكونه ماضيا
 بيان السبب في تعديل ذلك وسد باب المخرج في الاعتدال واحكام ما اطلقه المخرج
 في لبيح مخرج من سببه وان لم يتصل المخرج على مذمب بعض التعديل على سبب الرتبة العوية
 في المخرج لذلك العوية في ترك كذا من الامور بوجه من موارده لانه ان تثبت العدة
 او تيسر رد المخرج المخرج ومخرجها عن تلك الرتبة كجباة فالرأى اوجب التعديل
 فقبيلنا رواية لا يثبت ولم يتوقف على عدمها الراية تثبت المخرج في الرواية بقوله او لا تعدله
 انما يثبت بعدله في باب الرواية بالواحد القدر وقد تقدم على الذنب المشهور وذلك
 لان العدة لم يشترط في موارده العدة كما سلف في المخرج في وصفه مخرج وتعديل لانه
 فزعه والفرق لا يرد على احد من التعديل في تعديل مشهور انما فانه يتوقف في ما شئت من اصل
 الزمان لانا ما جتمع ذلك اوجب زياده التعديل في المخرج والتعديل على احد كما لاكتفاء
 في الدعوى انما شاهد البين في التعديل ومذمب بعض في الاكتفاء بشاهد واحد في
 روية طلال رمضان وشهادة الواحدة في ذنب الوصية وربع ميراث الميراث في
 خارج ونقص فاض ولو اجمع في واحد جمع وتعديل فالحق مقدم على التعديل وان تعدل المعدل
 وزاد على عدد فخرج على القول الاصح لان المعدل في غير طاهر فالرأى في التعديل على زيادة

الاطلاق لانه كسر ما ملحق بحجج المعدل فانه لا يعتد فيه ملازمة في جميع الاحوال
 فلعله اركب الموجب للحجج في نوع الاحوال التي تارة بها هذا اذا امكن الحجج من الطرح
 والتعديل كما ذكره الا ان الحجج كما اذا شهد الحجاج بتقدير السان في وقت حال المعدل
 رايته بعده حيا او بعد وفاته في حال المعدل ان كان ذلك الوقت تابعا او سابقا وتكون
 تعارفا ولم يملك التقدم ولم يتم التعديل الذي تقدم به الطرح في طلب الحجج ان حصل المرجح
 لان يكون العدول افظ او اوج او اكثر عدد او نحو ذلك فيعمل بالراجح ويترك المرجح
 فان لم يتبين المرجح وجب التوقف للتأخير حتى يستحال الرجوع عن مرجح الخائصة او
 قال الشافعي قد شئني لغة ولم يتبين لي كيف ذلك الاطلاق والتبيين في العمل رواية والكتفاء
 بركته الواردة اذ لا بد على تقدير الاكتفاء بركته بعينه وسميته بسبب طرفة امره بل اطلق
 النوم على التعديل او تعارض كلامهم فيه ولم يذكره في جوار كون له عنده وغيره قد اطلق على
 حرمه ما هو خارج عنه اي عند هذا الشاهد بشفقة وانما وثقة ببناء على طهالة ولو
 علم به لما وقع واصالة عدم الجواز مع ظهور تركية وكما في هذا العام اذ لا بد من بحث
 عن حال الرواه على وجه نظير الامور الثلاثة من الطرح او التعديل او تعارضها حيث
 يمكن برفاهة التسمية من سبب القلوب فيكون ذلك القول منه بركته للمرجح حيث
 يتصدد بالتولية في شئ الشبهة اذ قد يعقد به مجرد الاختلاف في غير هذا فانه قد يتجزأ منه مثل
 هذه الانفاط من غير كس الشهاده وهو من نزل الاطلاق على الركنه لا بد من سخطه وبيان

احد مما تستر عليه طاهره من عدم مجاز فاشته في مثل ذلك على تقدير كونه مقتضى الركنه وحمل
 الاطلاق عليها فينتج قولهم في ظهور عدم المعارض وانما تحقق ظهوره بعينه بعد ذلك والبحث
 عن حاله والافلا احتمال فام كما قد ذهب بعضهم على الاكتفاء بذلك لم يظهر المعارض او الظلال
 وقد ظهر ضعفه وسئل علوا كحل من روي عنه فهو ثقة وان لم يسمه في روي عن من لم
 يسمه فيكون مكره له غير ان لا يحمل فيه كسبه بغيره ما قرناه ومول العالم بغيره الرواية
 صحيحة في قوة الشهاده بعد رويها فالاكتفاء بعدم الاكتفاء بذلك لوروي المعدل
 عن روي سمائه لم يحمل رواية منه فقد يلا على القول بالرجح بطريق اولي الله بخزان يروى
 عن غيره عدل وقد وقع في كمال الكايم الرواه والمصنفين ذلك فلا فاشد ودر الحديث
 فيهموا الى اقتضا ذلك التعديل وكذا على العالم المجتهد في الاحكام وفيما به غير مقتوي
 على وفور من حكاية مستحقة لانها العنة له قد باقية ولا في روايته لانه لا يحدو العلة
 والمخالفه في كونه مستند اليه وقد فافيه فيجوز الاستناد الى دليل اخر حديث
 صحيح او غيره ودر المخالفه كونها شذوه او معارضه لما هو ارجح منه او غيرها والعالم لا
 يدرك الخاص قد تقدم الحلال في اشراط عدالة الراوي مطلقا فلعله خبر رواية غير المعدل
 لانه عاجز ان يصدق في حال الانفاط المستعملة في الحجج والتقدم من ابراهيم الشان
 لما كان المعتمد في الراوي والعدالة المستندة من كماله المذكورة ولم يكتف بطهارة الراوي
 ولا الراوي فلا ينفى التعديل من عظمه يدرك على هذا المعنى وقد استعمل الحديثون وعلموا

الفاظ كثيرة في الكثرة بعضها والافعال المطبوعة بعضها اعم من بعض ذكر ما معصية تبين
 ما يدبرها بعد ما عليه وما لا يدبر فتقول اللفظ التعديل الذي عليه هو كقول العذر هو تعديل
 او هو لغة هذه اللفظة وان كانت مستعملة في اللفظ اعم من العذر اليكها بما لم يستعمل
 الا في العذر بل الاغفل استعمالها في غيره فليس معنى بعض الروايات ان يكون في مركب
 لفظ الشدة هو يدل على زياده الملح وكذا قوله في محله في كثرية في اطلاق اسم
 المصدر فليس بالعبارة في الشا عليه يشبه الاحتجاج بالحدس ان كان اعم من
 الصحيح كما يتبين في المتن بل بالصحيح على ما ينبغي في الاستعمال في قولنا هذا
 ان كان لهذه اللفظة تدل على ما هو اخص من ذلك وهو التعديل وزياده لم يوجب في كثرية
 وكثرة لم يدل على التعديل عا دكرناه كانت اطلاق هذه اللفظة على نفس الزاوية دلالة
 اللفظ الخاص وكذا قوله في حدس فانه يعنى كونه في ضابطا فقيه زياده تركه ما ذكر
 معنا في اللفظ الذي له على التعديل اما قوله مستحق بعبارة صالحة في كثرية دون
 صالحة في حدس صا دق محله الصديق بالخبرة او الافاضة على النوع كثرية مطروقة
 في حدس يعنى انه ليس بظاهر الضعف وقد اتفق هذا الوصف كما عرفت من الحدس الى
 عوز الجاني ابنه محمد وذكرها العلامة في رسم من تعمد على روايته في حدس صا في الحد
 مشكور في حال اتفق هذا الوصف طاعة كابرهم من الى الكلام واليأس المخرجة وبيان
 الخبر روي عن قتادة بن العتيق وعبد الرحمن بن عذرة وعنه العابد بن العزم بن شام وبن

انه لا يلزم من كثرية في كثرية
 في حدس فانه قلنا تعديلا
 ليس به معنى هو

عزروهم من جسد الحسن اللطيف فاد كثرية في شبيب الطال كما ممدوح كثرية
 الاسدي زاهد عالم كابرهم من الكثرة واولى ما في مالوا في قوله صا في كابرهم
 بن محمد الخطمي احدث في كثرية وشهاب بن عذرة واهو بن عبد الحليم ومحمد بن الحسن
 كابرهم من حدس في العلمام وبن شام في الحدس في الحدس في الحدس في الحدس
 من بدرا في فالاحوى في جمع هذه اللاحضات علم الاكثاف بها في العذر وان كان
 اقرب الى حدس لانها اعم من المطبوعة في اللاحضات في اللاحضات في اللاحضات في اللاحضات
 كالحصيف والحدس في حدس الكثرة في الاحتجاج كثرية في حدس في حدس في حدس في حدس
 بالصحيح في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 العذر او شدة لها الصديق مع شرا في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 بل طائفة في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 ان في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 اعم من حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 وراية حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 قال الصلاح امر احسن فالمتن بالنسبة للصحيح صا في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 والصحيح وكذا الحدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس
 لاسلح حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس في حدس

اما

ليس

الكافوس فواها حال اقرار سورة الكهين فتم انما نقل في غيره اقرار سورة والكهين
 فتم انما ولم اخلط فيها فقال السقري استحواله والعهدة على ولا يشترط في الموضع
 عند ان يكون اكرم الا في استناده لا رتبة وقد راينا عددا بل يجوز ان يروى للكبير الصغير
 بعد انصافه بصفات الاور وقد اتفق ذلك كثير للصحابة رضي الله عنهم في قوله تعالى
 والفتها والعرض من غير النسخ ان لا يظن بها على الغالب كقولهم وعنه اكرم باعد الله
 دايما فيهم كل من رتبتهما وقد قال النبي صلى الله عليه واله ان من رتبتهما ان رتبتهما في النسخ
 انما في طرق الحديث في مسنده او لما السماع من لفظ السماع او انما في طرق الحديث
 كان كحديثه في كونه وهو الى السماع من الشيوخ ارفع الطرق الواقعة في الخبر عند جمهور المحدثين
 لان الشيوخ اعرف بوجود ضبط الحديث وما يتيه ولا في غيره رسول الله صلى الله عليه واله في غيره
 في امته والافضل كالا فمروا ان النبي صلى الله عليه واله في الخبر اليك او لا واسمهم ما جاء به
 والتسوية على ما جرى بخبره صلى الله عليه واله في الاصل في السماع ارفع ما جازا وادخل ما جازا
 القليل نوع العكر في القادر السمع وفي صحيحه عند الله سبحانه قال صلى الله عليه واله
 عليه السلام يخفى القوم فيسمعون من حديثك فاجز ولا تروى قال فافرا عليهم مر او حديثا
 فتدور عليه السلام في رواية هذه الا كما سمع الحديث على اول رتبة على حارة الراوي وال
 لا مهابا فيقول الراوي في السماع من الشيوخ في حال كونه راويا لغيره ذلك المستمعين فلهذا
 في اخره في اي هذه العبارة اعلا ما اي اعلا العبارة استمع ما فيه من لفظ الله ايضا

في السماع الذي هو على الطريق ثم بعد ما في المرتبة ان يقولوا في حديثي وهذا لفظ الله
 ايضا على اقراره الشيخ عليه كونهما مختلفان الا بآراء لا سيما من ان بعضهم اجاز هذه العبارة
 في الاجازة والمكانة بخلاف سمعت فانه لا يكاد يقول سمعت في اجازة العبارة
 والمكانة ولا في ذلك ليس في السمع وروى عن بعض المحدثين ان كان يقول حديثا
 فلان وتناد ان حدثت اهل المدينة وكان الراوي في هذا الا انه لم يسمع منه شيئا
 بذلك وكما سمعت هذه الطريق اعني فيهما من حيث لا يدركه وقيل ما اعلى منهما لانه في
 في سمعت لانه على الشيوخ روى الحديث وقاطعه وفحصنا واقرنا دلاله على انه قاطعه
 له وفيه ان يزداد ان كانت حرية الا ان الخطيب اسهل من احوال الاجازة والحدس
 في قوله فليكون تحقيق ما ينبغي لك اولى تحقيقه باللفظ او كونه من جهة التقصود في اذنا من
 اى الى في صحاح الرواية بهذه المرتبة من تصدق وعلامته ثم بعد ذلك في هذه المرتبة
 بهذه الى اخرها في ظهور الاخبار في القول ولكنه استعمل في الاجازة والمكانة في ذلك
 كان ادون ثم انما هو بما لان هذه اللفظ غالب في الاجازة وهو المستعمل
 مناصح ظهور الاجازة عليه بعد ما واما قول الراوي قال السامع وكرنا ثم قسما حديثا
 فيكون اولى من اسبابا ونبا بالذات في القول ايضا ثم كالمستمعين عن حدس ما به
 في المذاكرة في السماع من المذاكرة من الحديث في حديث الله لهما على ان المقام
 لم يكره من الحديث انما اقتضاه المقام ولما في اي اولى العبارة الواقعة في هذه الطريق

قول الراوي كسواء قال فلان ولم يعزل اولها لانه لم يستفهم اللفظ اعم من كونه
منه اولوا اسطواد وسائط ويصوب ذلك كقول الراوي كسواء من غير ان يجمع لغاه للمعنى عنه
لا سيما محرف انه لا يقول ذلك الا فيما سمعه بشرط بعضه من كلامه على السماع ان لم يحرف
من عادته انه لا يقول ذلك الا فيما سمعه من غيره من السامعين هو اول ان كان عدم اشتراط
اشهر وثابتا في القواعد على السماع وسيمر عندنا في هذا الموضع لان القاري يوصف
على الشئ سواء كان في القواعد من حفظ الراوي او من كتاب سواء كان المتوهم يحفظ السماع
او كان الراوي يقرأ الاصل الذي يعارض به غيره أي يد الشئ من حفظه او يد سمعه
اما في السماع فلا يعد ما يملكه لاحوال العلق والصحيحة معروفة الراوي وعدم رد غير الشئ
احتمال هو الشئ ما در فلا يعد كالاعتدال السمو لورا الشئ السمو اي في هذه الطريقة
رواية صحيحة انما قاطع الحديث وانما الف في عدم الاعتدال بل انما اختلفوا في القواعد على
الشئ مثل السماع من لفظه المرتد او فوقه او دونه فالاشهر ما تقدم من ان السماع اعلا وقد
عرفت وجهه في قوله هو اي الموضع كقوله في كيد الشئ بل هو سواء وهو المتوهم عن علماء
الطراز الكوفة في القواعد على السماع الا في قيام سماع الشئ مقام قراءته من اصاب
اللفظ وورد حديث عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله قال قرأكم على العالم او قراءة
العالم عليكم سواء وقيل الموضع اطلاق السماع لفظ الشئ وما وجد له في العالم من غير
الاعطال الا في سماع الشئ عدم تكليف القواعد التي لم يعبور ان يكون تلميذ الاشياء والعبارة

عن هذا الطريق ان يقول الراوي ان اراد به روايته ذلك فقرأت على فلان
او قرأ عليه انا اسمع فاقرا الشئ ما لم يكف بالقراءة عليه لا بعدد الكارة ولا
بإشارته بل بلفظ ما تعفني الاقرار بكونه مروية وهذا انما يعارض الطريق لانهما
على الواقع مرعا وعدم احتمالهما مع الخطأ بعد ما في المرتبة ان يقولوا شاذ اخر ما يفيد
بقوله قراءه عليه نحوه من الالفاظ الدالة عليه مطلقا عن له قراءه عليه على قول بعض
المحدثين لان اقراءه في تمام الحديث والخبار ومرتبة جازا متضمن للقراءة عليه وقيل
لا يوسع بها الاطلاق لان الحديث لم يثبت ولم يثبت ان اقراءه ما سمع الحديث بل يثبت في جوارها
مترس من جوارها مطلقا لان الالفاظ المستعملة على وجه الجواز تترس بعضها بالآخر ليس الدالة
عليها ولا تطلق كذلك مفيدة لغتها في قول الثالث كقوله اطلاق السماع وهو اجاب ودون
الاول وهو شاذ لقوله اشعاره باللفظ المشافهة دون خبر ما فانه يجوز بها في غير
النطق كقوله اولان الفرق قد شاع من اهل الحديث ان لم يكن بينهما من جهة اللغة من
فرق بينهما لانه قد حكى في القول بالفرق هو الاطلاق والاشهر في الاستعمال
واذا قال الراوي اني لم يسمع من غيره فقل ان كان له هو ساكن موضع الفاعل لذلك
فلم يسمع ذلك صح الاخبار والحديث عنه وان لم يسمع من غيره الاقراء على جوارها
لدلالة التماس المتطابقة في انه مقرب ولان عدم السماع من السامعين الكارة ما
اليه في غير شرط بعض نطقه لمحق الحديث والخبار ولان السكت اعم من الاقراء

والذي لا يثبت الكذب فيها الا في قولهم ان اول قولهم كان لا يولد من ادم
 تنزل كونه قيام الواسع في افراده ثم انه اضراره وقيل انما يقول في كونه هو
 ونحوه ولا يجوز ان يقول قد ثبت كذب في قوله ان يولد من ادم وكذا في قوله
 من ادم وهذه او شك في كونه وهذه او مع غيره قال عند روايته قد ثبت في
 نصيفه المسك وهذه فيكون مطابقا للواقع مع كونه الوحدة دلالة المتبقي الكذب والاشارة
 عدم سماع غيره من سمع من قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك للطلب اليه وقيل
 انه يقول مع الكذب لا قد ثبت لانها الحكم من حيث قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك
 بل في كونه قد ثبت في كونه كما في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك
 الاصل ونحوه التفضل على هذه الاصل الا في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك
 في قوله الوحدة والمسك قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 العموم وعدم اطلاق من كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 الواقعة في المصنفات بل في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 من قال ذلك لا يرى في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 يا ههنا ولا عكس على تقدير ان يكون المقصود محرم في التوبة منها فبني على ان
 المشهور في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 منها من غير ان يذكر في مصنف في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك

التسوية

قال فلما فاز البعير والافلا سوا قداما تبسا وهما في المعنى ان لا يولد من ادم
 بحمار العبارة مودته في الاخر وان كذب على روايته او ادنى والاصل الرواية
 والاصل ان السامع او المسامع ممنوع من السامع من حيث هو في قوله قد ثبت في كونه
 والقوله المفردة في الاسماع والحقيقة في بعض الحكم والبعد عن التاري في قوله قد ثبت في كونه
 والاضاحة كونه حبيب لا يثبت المعرفه لعدم تحقق في الاخبار والحديث مع فلو التفت
 قال حفرة لا يولد من ادم وقيل يجوز ويعمل عن كونه قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك
 اصل السامع وان منع وقوعه في الوجود الا في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك
 حلي التهم وعدمه وانما دعاه ما شوا فاذ كان من غير لا يمنع في كونه مطلقا ومنه من
 معناه اني عاين وقد روي عن الحافظ الى الحسن الدار قطني انه حفر في هذه المسألة
 الضمار محبس شيخ في اركان من الضمار على ما في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك
 واستمع معاليه في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 فقال لا في الدار قطني اعلاه ثمانية عشر حديثا فحدثت الا في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك
 ثم قال في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 يزاد في السامع الا في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 اليك من رواية السامع في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك
 منه وان جاز في كونه السامع وانما كان في قوله قد ثبت في كونه هذه او غيرها نصيفه المسك في قوله الوحدة والمسك

١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

او عقلة السبع عن بعضه لغير ذلك بالاجازة فانما اذا اكتبنا حطع ككتب مع من
واجزت له رواية عن جبال الامم واداعى بحبس الحديث في نفسه الخلق لم يكسر
للمعنى فليس يسمي روى سبب السند عن المعنى عند بعض الخش ليعلم ان الكثرة في الاما
بسط المعنى في جبالهم واداعى بطلان الوفا بولدهم المستعملون مكتوبون عنهم بواسطة
بليغهم واداعى بطلان الرواية ذلك عن المعنى واداعى بليغهم ذلك عن المعنى ان القاص
كلام الكثرة اسمعيل بن عباد قدس سره لا يفسد الا على حقه فلا يكثر وكما في المسئلة
لا يتوهم الا على حقه انما انما في المسئلة كذا في حقه واداعى بطلان المسئلة في
الاستمارة ان المعنى واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
الرواية فان كان عام في مجلس المسئلة ونشر الناس في الرواية ما يليها
فيعظم الجمع واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى
لا يسمعون فلما في المعنى كثره الجمع واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان
ثم حذف ما في العلم واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
فكان لم يمنع وقيل كذا في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان
الاظهر لانه خلاف الواقع ولا يشرط في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى
بان روى الرواية لم يشرط في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان
ملفوظ واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان

صحي روايه الامم كما في ام مكتوم وقد كان السلف يسمعون من اذوا في البيوت الى الله
وغير من من الناس امر واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
يقوله من الله عليه الله ان هذا لا يوفى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
مكتوم وقيل بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان
يقول ان هذا الحديث فلم تروى عنه فلا تروى عنه فلا تروى عنه فلا تروى عنه
عدنا واخبرنا واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى
ووراء الحجاب وكذا لا يشرط في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان
من الوجه المانع من العلم فانما يشرط في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى
احرم ولا يشرط في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
وادي ان هذا خطأ واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
لحقق اخبار الحسب وانما لم ينفذ بعضهم حتى لو تلف لا يشرط في حقه واداعى بطلان
واستثناء حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى
بعد حقه لانه قد حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
به اول اذن كذا رواية واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه
تقريب الرواية وقيل بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى
اجازة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى بطلان المسئلة في حقه واداعى

التي بعد ما جردت لاسلام ساكنين حصارا بازه ومن المحدث من الالبيين الزا
 او الاملية قولان مشهوران الاول قول سيبويه والثاني قول الخضر بن مازن
 من حوز الماء الذي يلقاه المال من الماشية والارث ومنه قول ابن جنيته فاجازني
 اذا استاك ماء على شيتك ارضك فالطالب للحد يسبح العالم على ان يطلب
 اعطاه له في وجهه الاصلح لنفسه كما يحصل للارض والماشية الاصلح
 بالمال فيجوز له وكثير ما يطلق على العلم اسم الماء على النفس اسم الارض على بعض
 النفس من قولهم تروى الارض مائدة فاذا انزلنا عليها الماء انعمت وربت
 في اي من اذا كان اقربا من الابارة التي هي الاسماء فيتعدي على الفعل المرح
 جرد لا ذكر رواية فيقول اخرته سموها في ملاحا يتوزا ذن وسوغ له وقد كلف
 المصنف الذي هو متعلق بالاذن فيقول اخرته سموها في ملاحا يتوزا ذن وسوغ له وقد كلف
 على وجه الجواز بالحدوف واذا انوز ذلك فاعلم ان المشهور من العلماء من المحدثين والاصوليين
 انه يجوز العمل بما يلا اذ صاعدا لاجتماع عليه نظر لا شذوذ والحق وميل وهو لم يزل
 الشافعي في هذه قوليه وجماعة من المجابيه منهم القاضي حسن والمادوري في الجواز الرواية
 بها كشاف الطائفة المحدث اخرت لكن ان تروى عن من في معنى اخرت كما لا يجوز
 في الشئ لانه لا يبيح رواية ما لم يسمع مكانه فوه اخرت لسان كذب على
 واجيب بان الابارة عن في فوه الاقبارة عن رواية جله فوه كما لو اخبره فخصيلا

اجزته ماسي وقيل اي كالبارة لان وشيوع وهو المرو
 على هذا حصول اجزته رواية كذا كالمرو

غير متوقف على التفرع بطلان كما في الرواية على الشئ والفرع حصول الانهاك وهو متعلق
 وبان الابارة والرواية مالا بازه مشهورة وان يصح الخبر من المحدثين او من اصلي
 صحيح مع نية لا تعتبر فيها لا الرواية بطلان سوا عرف الاصل كحق الكذب في اختلف
 المحوز في ربح السماع عليها او العكس على اقوال ثلثها الفرق بين غير السلف قبل
 الكتب المعتبرة التي يقول عليها ويرج اليها من غير السماع في الاول السماع
 ارجح لان السلف كانوا محمولين على الحق اليك وحدود الزيادة على ما عليه
 السماع فوافق الحديث والتقليد بخلاف ما بعد تدونها لان فائدة الرواية في انما هي
 اتصال سلسلة الاستناد بالنسبة الى الله تعالى والتمسك بها والافعال في يوم تاتي الكتب
 ويعرف القوى منها الضعيف من كتب الطبع والتعديل وهذا قوي متين في الابارة
 فتشبه انواعا اربعة لانها انما ان يتعلق بام معين بشخص معين او عكسه او بام معين بغير
 او عكس واعلم بان الاول وهو الابارة لعين اي لعين كذا في الكتاب الفلاني او ما شابه
 عليه جبرتي هذا وانما كانت اعلى القضاطها بالقياس في ربح بعض انه لا فائدة في جازها
 وانما الكلام في غير النوع او الابارة لعين بغيره اي بغير معين كك اخبرك سموت
 او مرد ياني وما شبيهه هذا ايضا فانه على الاشهر وكلمة الحديث منه كحديث عدم القسط
 المجاز فيغير الالزام الاجمال المسوغ له ولو قبلت بوصف من كسموعا في من فلان
 ادني بل كذا اذا كانت تخبره فادنى بالحوار بعد ما من مرتبة الابارة بغيره في عينه

كجس السليل وكذا وادعوا وادرك على وما شبه ذلك سواء كان لمعنى الكتاب العلة أو
 بغيره كما يجوز في روايته وكذا وقد اختلفت مراتب القوة بحسب المرتبتين فخره على
 القدر من جماعه العتقاد والمحدثين ومحمد قدس على اختياره لذلك من متعارفي اصحابنا
 شيخنا الشهيد وقد طلب من شيخه السيد تاج الدين بن عتيقة الاجازة له ولاولاده
 وجميع المسلمين على ادراك خاتم حياته جمع مدياته فاجازهم ذلك خطه ويقره على الجواز
 تعينه بوصف خاص كما هو عليه معين فان جوزنا العام فاجازها بطريق ادلى والا اعتد
 الجواز بها للحكم وسقط الاجازة عن عمر ومحمود اوله او شخص محمول فالاول الكتاب كذا
 ولما لا يجوز مديان كتمه بذلك الاسم والكتاب كقول اخبر محمد بن فلان انه موافقون
 قصايه ذلك الاسم والسنن ولا يعين الجاز له من غير ذلك التفسير العارضة طاعة
 سمين معينين ما ساء بهم والجميع لا تعرف اعيانهم فانه غير فادع كاسما على اى كما لا يلزم
 عدم معرفته لم او احضر في السماع من كانه قد حصل العلم في الجاه وغيرهم من الغشيم
 بها ويعلى الاجازة على الشرح كقول اخبرني فلان بطلان لا يغند يا
 عند جماعة للجهاز والعلق كقول اخبرني بعض الناس وقيل لا يرتفع الجاه عند وجود
 المشبه بخلاف الجاه الواقعة الاجازة لبعض الناس لم يشاء الاجازة او الرواية
 او لعل ان شاء او ذلك ان شئت ليعلم لانها وان كانت معلقة الا انها من قوة المطلقة
 لان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى شية المجاز له كان مع كونه لصيغة

السليبي في قوة ما تنبذ الاطلاق وحكاية الحال لا تغليقا حقيقة حتى ابا بعض
 القتها بعينك الاشيب فقال قلت ولا يصح الاجازة للمعوم كقول اخبرني
 طر بوليد لفلان كماله الوقت عليه ابتداء وقيل بفتح الاجازة للمعوم ان عطف
 المعوم على موجود كما جرت لفلان عقبه وم بوليد كالموقف ومنهم من اجازها للمعوم
 مطلقا بناء على انها اذن لا محاشية ورد بانها لا يخرج عن الاخبار بطريق الجاه كالت
 وهو لا يعقل للمعوم ابتداء وكوم كونها اذا ما في الالهي للمعوم كذلك كماله
 الوكال للمعوم وفتح غير غير الخي يفتح الاطفال بعد انقضاء غير غلبت شغل ذلك
 من الجاهين وقد اريد حطولا جماعة فضلا بنا بالاجازة لابنائهم عند ولادتهم مع
 تاريخ ولادتهم منهم السيد جمال الدين طاهر لولده عياش الدين وشيخا الشهيد
 رحمه الله استجاز من اكثر شايخه بالواق لا ولادة الدين للدواباشم قريبا من ولادتهم
 وغندى الان حطوطهم لم وذكر الشرح حال الدين احمد بن صالح الشيبى قدس سره السيد
 فخار الموسوي استجاز بولده مسافر الخ قال فاقوتني والدي من يد السيد
 فحفظت منه ان قال يا ولدي فز لك ما يجوز له روايته ثم قال وسقط فيما بعد
 ما حصل منك على هذا جرى السلف والخلف وكانهم راوا الطفل اهدا لهذا النوع
 من انواع حمل الدين النبوي ليوذره بعد حصول اليقينة من صانع الحق السيد
 تاج الاسناد الذي اصفت به هذه الالة وتقر به من رسول صلي الله عليه واله

وحيثما ايتى الابهارة لمحمد بن سعد وحيثما لم يروى بالحق في نظر الا ورواه ورواه
 نظر الى عدم خبره وقد تقدم انه غير صالح فيتم الجواز وتعلقنا في كل اسم سماعه لا يخلو
 تظهر القاطعة اذا اسم وقد دفع ذلك من غير ما وصل بها السمع واللسان
 والمبتدع لظن اولي فرها ورواها في الرفض المورث ورواية المبتدع معتدلة
 بعض الوجوه وقد تقدم ولا يجوز الابهارة بما لم يحكم الخبر من الحديث لم يرد عنه ان الخبر
 بعد ذلك لما عرفت من انها في كل الاخبار ما لم يرد او اذن لا يعقد ان خبره ما لم
 يخرجه ولا ان ياقول فيما لم يملك له لو دخل في سماع العبد الذي يرد ان يشترط فيجب
 بعضهم لا يوازيه بناء على جواز الا اذن كذلك حتى في الوكالة وفيه فنيق
 من روى الابهارة بحسن سموعه مثله في الرواية بحيث ما تحذف منها قبلها لرواية لوفار
 اجرت لك ما في ربيع عنك من سموعه مثله ان روى بذلك عنك ما في عنده بعد
 الابهارة انه سمع قبله واهاز بعض الابهارة ما يحدود روايته مما لم يحكم لرواه الجواز
 له او حكمه الخبر بعد ذلك وقد فعله جماعة من الفاضل وسمع على الجواز الابهارة الجواز لغيره
 اجرت لك بجازي او رواية ما خيرة روايته لان اذا لم يحسنه جاز لان
 روى بها غيره وقيل لا يجوز اهازها وانما يجوز للمجاز في العلم بها لنفسه وهو
 منكره وينبغي لم يروى بالابهارة ان تيا لها اي اهازه شيء شيء التي اهازها شيء
 لرواها في كل ما دخل تحتها ولا يجوز ان يروا ان اجبر شيء على سماعه من سموعه

لم يرد هذا الجواز الشا عن شيء وهو الاوسط الامتنع عند الراوي الاخير ان يروى
 شيء وهو الاوسط اسما عن شيء الا ولا يكتفي بمحذوفه ذلك عنده الا ان حصر غير ان يكون
 قدم سماعه عن شيء على ما يقتضي لوطه وتعبه فينبغي التنبية لذلك اشياء بهمة انما
 يستحسن الابهارة مع علم الجواز الابهارة وكون الجواز عالمنا لا يمتنع وحيثما
 يتاها في العلم المسيس فاجتمع اليها وتغيرت في العلم فيها والاشهر علمه واداء
 الخبر مما ايتى بالابهارة وقد علم بالابهارة في غير لفظها كما في الرواية بالفرقة على
 الشئ مع انه لم يخطئ بما رواه عنده في اي اللفظ في الكتاب اولي مما يردون اللفظ في
 الاخبار الذي يتعلق اللفظ او الاذن والمقتصر على الكتابة في نظر لا يحق الاذن الاخبار
 بالكتابة مع القصد لا يحق الوكالة بالكتابة مع قصد ما عند بعضهم حين الرفض محذوف
 الالباقه ويزخر في اللفظ كقصد الطعام لا الخفيف ووقع الثوب في العلم باللبنة
 ولقد ذلك الاخبار بسبب ما في غير اللفظ من روايتها المسألة من روى في العلم باللبنة
 والمقولة بالابهارة ورواها النواع اي النوع الابهارة على الاطلاق في بعض الروايات
 عنها لرواها اليها وانما يترتب في ان المسألة معتقدا في شافته المحرر لزمه وحضوره
 دون الابهارة وقيل انها اصطلاح الابهارة لانها اهازه مخصوصة كمن يعينه
 بجلت الابهارة فلما رتب منها ان يخطيه عليها او عارية فيفسخ اصل اي اصل
 سماع الشئ وكذا ويروى به اسما من فلان او روايته عنه فارده عن ادائها

ليلى

اضح

لك رواية غني عن ملكه اياه او يقول هذه وانسجه فاعلم انهم رده الى وكهنا واسبغ
 هذا عن المساولة او العادة عرض في العادة وهو الى المساولة المتفرقة بالاه
 دول السماع في المرتبة الاولى كسماع العادة على ضبط الرواية وتفسيرها بما لا
 يتفق بالمساولة وقيل ان المساولة مع الاجازة مثلا في مثل السماع من حيث
 كحق الاصل القبط من الشئ ولم يحصل منه مع سماعه من الرواية اخبار متصلة بل قال
 فيكون المنازلة غير لينة ثم دون هذا في المتن ان بناه كسماعه ونجده في كماله
 عنده ولا كنه منه فردد عنه او اوبده وظفره او بما قبله على وجه شئ من عوارفه
 لما سألته الاجازة على ما هو قبحه الاجازة الجردة عن المنازلة وهذه المرتبة تفرق
 عما سبق لعدم احتواء الطالب على ما يحل وعينه عنه فلذلك لا يكاد يظهر لمانته على
 الاجازة الواقعة في عين كذا من غير مساولة الا ان المشهور ان الممانته على الاجازة
 الجردة في الجمل ما عتبار كحق اصل المساولة وقيل لا منية لما عليها اصلا وهو
 قريب فان اناه اي في الطالب الشئ بكتاب حال الطالب الشئ هذا وانك
 فتا و لينة او اجزى رواية ففعل من غير طرفة الكتاب وكعين لكونه رواية جميع
 ام لا في اطلال لم يش بمعرفه الطالب كمن يكون ثم متيقظ والاعمال
 على الطالب كمن يكون هو القارئ من الاصل ان كان موثوقا بمعرفة ودينه وكذا
 كوز مطلقا ان الشئ حدث على ما فيه ان كان حديثا مع براني من الغلط والوهم

عليه وكما في الاجازة خارجة
 كاجازة في التواضع
 الاعتقاد

لنزال المانع السابق مع احتمال التوارد المنك عند الاجازة وتعيينها على الشرط
 وتأمينها المساولة الجردة عن الاجازة فان ساولة كتابا وبعولها سماعي او رواي بقصر
 على ما في حمران يقول اروه غني او اجزى لك رواية غني وكذا ذلك في هذه مساولة محتملة
 فالصحيح انه لا يجوز له الرواية بها وجزءها اي الرواية بذلك بعض الحدس حصول العلم بكونه
 مرويا لمع اشعار بابا لا ذل في الرواية والسند للامام الحديث مما روى عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه واله لعبت كتابه في كسرى مع عبدالله بن مسعود وامره ان يدفعه
 عظم الحسن بن يقطين عظيم الحسن لا كسر ورواية اخبارنا ما روى الكافي بمسادة له
 احمد بن عمر الخلال قال كتب لي الحسن الرضا عليه السلام الرجل من الصالحين ان يعطيني الكتاب
 ولا يقول اروه غني يجوز له ان اروه غني فقال اذا علمت ان الكتاب اروه عنه
 وسبيل ان منهم من اجاز الرواية الجردة على اعلام الشئ الطالب ان هذا الكتاب سماعي
 من فلان وهذا يزد على ذلك ويخرج باقية من المنازلة فانها لا كمن اشعار بالاذن
 واذا روى ما اي المساولة ياتي من قول هذا سلطان مساولة واخبرنا ما ولا يفرق على
 حدسا واخبرنا بالاهامه السماع او العادة وقيل يجوز ان يطبق خصوصاً في المساولة
 بالاجازة لما عرفت من انها في معنى السماع ومجوزة اي اطلاق حدسا واخبرنا بعضنا
 الاجازة الجردة عنها اي من المنازلة والاشهر اعتبارها كمن قد حصص في الاجازة
 بعبارات السيو فيهما للسكيس كقولنا في الاجازة اخبرنا او حدسا في هذه

ضمير المريد بالمشاولة والاجازة
 او الاذن وكذا ما فيه

اذا كان قد شافه بالايزة لفظا وكعبارة من قول اخر بافلان كناية او في كتيب
 على اذا كان قد اجازته خطه وبذا وكذا لا يحسن لانه ليس لافيه من الاشراك والاشتباه
 مما هو اعلى منه كما اذا كتب اليه ذلك الخديض ولا بد السلامه من ذلك حتى يعظم الاياد
 يشعرا بابا تباري وما كنبه الله المحدث من ملكه كناية ولم يشافه بالايزة كناية الى فلان
 وبعضهم استعملوا الاياد الواقعة في رواية من فوق الشئ المسج بكلمة فيقولون
 اذا سمعنا شئ بايادته عن شئ من فلان على فلان التبرع على السماع الصريح والكل
 عن شئ كمال السماع والايزة واعلم انه لا يزول الشئ من الطلاق اخبرنا هاشم
 الايزة بابا في الخبر لك كما اعتاده قوم من المشايخ قوله في ايازاتهم لم يجز
 له ان يشاء ما اريدنا وان شئت قال اخبرنا لان الايزة اذا لم يدرك على ذلك لم يفده
 اذن الخيرة فافهمها الكناية وهي ان كتيب الشئ من قوله كناية على خطه او ياذل الشئ بعينه
 خطه كنبته له او يجوز ان يكتب الشئ بعده ما يدل على امره كناية وهي ايضا ضربان احدهما
 ان يقع مقرونه بالايزة ما ان كتيب الله معول اخبرت لك ما كنبه لك او كتيبت به
 اليك كذا وكذا من عبارات الايزة وهي الى كناية بهذه الصنفه في الفهم والقوة
 كالمبالغة المعروفة بما لا يلايزة والكل ان يقع بحدة عنها وقد اصلت المحدثون
 والاصوليون في جواز الرواية بها فنفها قوم من حيث ان الكناية لا يعطى الايزة
 لا تعتمد من انها اخبار او اذن وكلامها لفظ ولا لفظا يشبهه على كذا الاعمال عليها

والاشهر منهم جواز الرواية بها لفظها الاياد من وان لم يتقن بها لفظ لان الكناية
 للشخص المعين والرسالة اليه او تسيله اياه وقرينه قوية وشاردة والاشبه بالايزة
 للمكتوب له وقد تقدم ان الاخبار لا تحضر في اللفظ كما يكتفي في العوى شراعية بالكناية
 من المعنى مع ان الاشارة الفتوى اضطر والاحتياط فيها اقوى من تعبير معرفة الخطوط كما
 للمحدث بحيث ياتى المكتوب اليه التزوير وشبهه طبعهم البينة على الخطوط ولم
 يكتف بالعلم كونه خطه فذرا من المشايخ اذ العلم في شئ ذلك عادي للعقد والاولى الصح
 وان كان هذا الاخط ثم على تقدير حجبه المكاتبه فمن انزل من السماع حتى يروج ما روى
 على ما روى سماعا وبها من العلم وغيره من المرجح والافتدوى من المكاتبه لوجوده
 اخر وقد وقع في مثل ذلك من افواه من اشقوا من رايه في جلود الميتة
 اذا دغبت من نظهر ام لا يبارين كونا بها لخوايد كثيرة قال الشافعي باعها طهورا
 فقال السحن ما الذي ليل فقال حديث ابن عباس عن سمون هذا انتقم بجلده ما يقع اشارة
 الميتة فقال السحن حديث ابن عباس عن سمون هذا انتقم بجلده ما يقع اشارة
 الميتة ما يروى لعلي بن شيبان يكون ناسخا حديث سمون لا قبله من شهر فقال السحن
 هذا كذب وذلك سماع فقال السحن ان النسخا لا يروى الا كذا وكذا وكذا وكذا
 عليهم فكذلك في حديث روى المكتوب له ما رواه بالكتب به معول فيها كناية الى فلان
 قال هاشم واخبرنا مكاتبه لاشعرا ولا اخبرنا محمد التبرع على السماع وما في معناه وقيل

بل هو اطلاق لفظها بحيث انها اخبار في المنع وقد اطلق الاخبار لوجه ما هو مع مر اللفظ
 كما قيل تجزئ في العتيان ما التفت كاع وسادسها الاعلام وهو ان يعلم ان الكتاب
 ان هذا الكتاب او هذا الحديث رواية او سماعه فلان سمعه عليه عن قول اردو عنه
 او اذنت لكشف رواية وكفه وفي جواز الرواية من قولان اهلها الجواز في رواية
 من رواية الرواية على الشئ فانه اذا قرأ على شئ من حديثه واقربانه رواية عن فلان
 بآراء ان روى عنه وان لم يسمع من لفظه لم يقل له اردو عنه اذا ذكر لكشف رواية عنه
 وتقرئ له الاعلام من رواية سماع غيره فيوشى فلان ان شهد عليه وان لم يشهد به وان
 نهاه وكذا لو سمع شاهدا يشهد بشئ فانه يصير شامرا في وقوع وان لم يستشهد به ولا يشعر
 بان رآه له كما هو في الكتاب وان كان اضعف الكتاب المنع لانه لم يجره وكان في اية عكسه
 وربما قيل ايضا على الشاهد اذا ذكر في غير مجلس الى شهادته بشئ فانه ليس له سماعه ان
 تشهد به على شهادته اذ لم ياذن له ولم تشهد به على شهادته فانه لا يصلح ممنوع وفي قول
 ثالث له ان يروى عنه الاعلام المذكور وان نهاه كما لو سمع منه حديثا في حاله لا يروى
 عنه ولا اجيزة لك فانه لا يفهم ذلك الا في عدم مطلقا لعدم وجود ما يحصل له الاذن في منع
 الاشعار به بخلاف الكتابية التي هي في معناه اي مني الاعلام ما لو اوصى له عند موته او سفره
 بكتاب روى فيه الحديث وان وكل الصبي ما المنع في بعد هذا القسم هذا الا اذا قيل
 ان القول بالجواز في عالم او متا دلالة الرواية على سبيل العبادة التي هي وهو

غلط فان المعامل بهذا النوع دول الواحدة تحقق ووجهه بان في رفع الكتاب له نوعا من الاذن
 وشبهها من العرض والمساو له وروى في ابن مريد عن النبي سبحانه في حاله لم يسمع من
 فلان او هي مكتبة ما هو عنه قال نعم قال حماد وكان ابو خلافة يقول اذا فعلوا كذا في ايدي
 اكلان حياء وان فاحرقوها وسابها الواحدة بغير الواو وهي مصدر وجعل بول في العر
 غير صحيح من القول الموثوق بعرضهم وانما دلالة العلم بلفظ الواو لما اذن العلم من حقيقته
 من غير سماع ولا اية ولا سيما وحيد والعر بغير فوا من صادر وصد التمييز بين المعاني
 المختلفة فانهم قالوا وجعل خاتمة هذا انما يكون الواو اهدانا بالهزة المكسورة وهو
 مطلوبه وجود او في الغضبية وفيرة وفي المنع وهو انشك الواو وهو وقوة بالثبوت
 قوله كما السكون من حيث سكنه من وجوبه في الحب وهذا خلافا لما في الولد من مصادر هذا
 الفعل من خلفه سبب اطلاق المتا ولد والذات المنع الواو للتمييز وهو في هذا النوع من
 افراد الحديث وفلان ان يكون ان كتابا او حديثا من در انسان كلاما هو او غيره معار في سماع
 منه هذا الواو لانه مر اجازة ولا يجوزها فيقول وجوب او قرأت خط فلان او في كتاب
 فلان خطه فلان ويسوق ما في الاسناد والمنس او يقول وجوب خط فلان من
 فلان الى هذا الذي استقر عليه العمل في هذا وجوبا وهو منع من سماعه ولكن في شوب النصار
 يقول وجوب خط فلان ربا وتس بعضهم في ذلك الذي وجب خطا في فيه عن فلان او قال فلان
 وذلك ليس في سماعه ان اومع سماعه من وجوبه في بعض ما قلنا في هذا حديثا واخر ما هو

مكرر هذا الموضع ووثق بانه خط المذكور او كتبه قال لم تحقق الوارد الخط قال شيخنا
 او وكتبه كتاب اخر في فلان انه خط فلان اذ كان اخره به اورد من كتاب خطبته
 خط فلان وكذا ذلك واذا انظر من نسخة موقوف بها في العجمان قالها وهو وثق عليه
 وثق به المصنف من العلماء قال فيه اي في نسخة من تلك النسخة قال فلان يعني تلك المصنف
 والاشق النسخة قال شيخنا فلان انه ذكر كذا وكذا او وورد في نسخة الكتاب العلماء ما
 ذلك من العبادات وقد تيسر ان الراس في هذا الزمان باطلان اللفظ الجازم في ذلك من غير
 عز وتثبت خطه اذ كان كتابا من كتاب مصنف معين وتغير معنى من غير ان يتغير
 النسخة في اقل من فلان كذا وكذا فلان كذا وليس كذلك الصور اذ يصحده الا ان
 النسخة من طرف الساقط من الكتاب والمغير من المصنف فانه اذا ما مل ووثق بالعبارة
 برجلي جواز اطلاق اللفظ الجازم مما حكى من ذلك الطائفة لا هذا المستر مع كثير من المصنفين
 فيما علوه من ذلك انه علم من حوز العمل بالموافقة الموثوق بها في قول المحدثين وانما
 فتدبر الشافعي وجماعة من طائفة اهل السنة في حوز العمل بما هو مذهبهم وبانه لو توفى العمل
 على الرواية لانه باب العمل بالمعقول لا بالشبهة في الرواية فيها وجب المانع واضحه
 حيث لم يحدث بلوط ولا مني ولا هلك منهم في نسخ الرواية بها لما ذكرناه
 من عدم الاخبار ولو ان من الواجدة بالاجازة بان كان الموجود خطه صياح اجازة
 او اجازة غيره عنه ولو ساء خطه كذا في حوز الرواية والعمل حوز العمل

او في كتابه
 انه فلان او غيره خط فلان

بالاجازة الفصل الثالث كيفية رواية الحديث اعم ان العلم بهذا الشأن قد اختلفوا
 فيما حوز به رواية الحديث فافترط فيه قوم وفترط اخرون وقد تقدمت في باب الوجادة والاعلام
 والوصية المتعلقين وفترطوا اجترار رواية لمثل ذلك الامر فترطوا فيهم من الاجتهاد الا فيما
 رواه الراوي من خطه وتذكره وهذا المذهب من مذهب مالك والي حنيفة وبعض الشافعية ومنهم
 من اجاز الاقوال في الكتاب بشبهه لا بيقينه في يده فلو اقرضه عنها ولو باعادة ثم لم يرد الرواية
 مشرعية عنه المجوزة للتغير وهو دليل من منع الاعتقاد على الكتاب والي المذهب الوسط
 وهو جواز الرواية بها ولكن احكاما ما التزم من خطه لا من التغير والتبدل وهو كذا في
 جميع مذهب من اهل التغير على الام لان الاعتقاد في الرواية على حاله ما حصل احكاما
 وقد عرف ان قدر اقرضه فابطلوا ما في الكتاب بطلان او بالعتيد وفترط اخرون رد الرواية
 كتابا في نسخته فبطلوا ما في الكتاب بطلان او بالعتيد وفترط اخرون رد الرواية
 التاميلين هو عبد الله بن ابي عمير المفسر ان يحيى بن حسان راي قوما مع خبر ابي عمير ان
 ابي عمير فترط فيه فاذا ليس فيه حديث الا من حديث ابن ابي عمير في الرواية فترط فيه بذلك فترطوا
 اصحابه فيكونه بكتبه فيقولون بذا من حديثك فاحذر ثم به وبذا خطا عظيم وغفلة فترطوا
 والفترط اذ لم يحفظ سمعه من مذهب من مذهب سويس شعبة في ضبط كذا الذي سمعه خطه
 كذا اذا قرئ عليه خطه حتى يفتد على طه عدم التغير في نسخ رواية هو الذي
 بالمتن من الرواية بالكتاب من مذهب اهل المتن الواقع في التغير عند بعضهم كذا القول

سنة الام الذي لا تقرا الخط ولم يخط ما رواه واذا لم يكن كتابا ثم اراد روايته من غير
 حوطه فعليه ان يروي من نسخة فيها سماع وهذا هو الاصل او من نسخة فويل ما اي نسخة سماعه
 متاخره موثوقا بها او من نسخة لم يسمعها او فيها سماعه او ليس عنده اذا وثق بكونها ميت
 متاخره نسخة سماعه سكتت في الله او كان له من نسخة اياه عاده لم يرويه وانما يجوز له
 الرواية من نسخة سمعها سماعه مطلقا لا يحل ان يحلها في نسخة سماعه وان كان سمعها من نسخة
 ونحوه او كونها غير صحيحة وكذا القول فيما اذا كانت النسخة سمعها من نسخة او مرويته عنه
 فالجواب روايته فيها ان يكون له اياه شاملا من نسخة لهذه النسخة وشيئا اياه شاملا
 من نسخة لها على الوجه السابق فندروا اذا عالج كتابه خطه من اي خطه المستند الى ذلك
 الكتاب رجع اليه الى الكتاب لا للاصل ونسب ان الخطا من قبل الخطه وان كان حوطه من
 نسخة لا من كتابه اعتمادا على اقله حوطه دون ما في كتابه او لم يتكلم وان قال انه روايته
 حوطي كذا في كتابه كذا في نسخة على الاصل بينهما في حال الخطا على كل منهما يسقط التحصيل
 بذلك وكذا ان خولف حوطه من بعض الخطا او الحديث من كتابه في نسخة روايته على الافضل
 حوطي كذا في نسخة او فلان هو كذا وشبهه بغير الكتاب فيخلص من تبعه ولو اطلق في ذي
 ما عنده وان كان لا يروى الوعاء واذا وجد خطه او حوطه لفته بسماعه له او روايته بغيره
 وهو لا يكره رواه على الاقل كما يفتقر على كونه خطه ما سمعها من حوطه او سماعه
 كحفظه المسموع فاذا عجز اعتمادا وان لم يكره حد شافيا فكذا ان هذا اذا كان

الكتاب مسموعا تحت يده على الظن السليم من طريق التزويد التبريد من اليه فحتمه من غير
 الجور له روايته مع عدم الدكر وقد تقدم انه مولى الى حقيقته وبعض الشافعية من لا يعلم
 الا لفظا ولا يحل معانيها وقاديرها النفاذ منها لم يكره ان يروي كحديث للمعنى بغير
 يقتصر على روايته ماسمعه باللفظ الذي سمعه بغير خلاف فاما ان لم يكره فانه الرواية
 بالمعنى على الصحاح القول لان ذلك هو الذي شهد به احوال الصحابة السلف الاولين وكثيرا ما
 كانوا يتفعلون في اعدائه لم يروا ما لفظا ثمكفوه واذكر الا ان يقولوا كان على المعنى
 دون اللفظ ولانه يجوز التغير بالمعنى في العربية اولى من جسيمة محمد بن قيس فان قلت
 لا يابى عبد الله عليه السلام اسبح الحمد بن سنان فان زيد انقص قال ان كنت يدعيه فلابس
 وعن داود بن فرقة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اسبح الكتاب منك فان زيد ان
 كما سمعته منك فلا تجزيك فاستجده ذلك قلت لانما يريد المتكلم ان يسمع منك فانما يسمع
 اخر عليه السلام من سبل اسبح الحمد بن سنان فليط لا اروي كما سمعته قال اذا حوطت الصليب
 منه فلا بأس انما هو بمنزلة يقال يلمه واقعدوا عيسى وقل انما يجوز الرواية بالمعنى في غير
 الحديث النبوي صلا الله عليه واله لانه ارفع من نطق بالفساد وخر الكليسة اروي فان
 لا توقف عليها الا بها كما قال الكلبي عن الزكريا بن محمد بن الفضل الوصل في النفاذ
 والتاخير لو لم يراع له ثبتت معاصده بالكلية من معانيها فاصية مستقلة كما يحصر
 والاشهاد وغيرهما وكذا اللفظ الذي يروي من نسخة او مراد انه اذا وضع كل موضع الاخر

المعنى لفرد قصدي به ثم قال صلى الله عليه واله انظر الله عبد الله تعالى فخطبها ووعاها
 وادابها كما قربها من غير فقهه ورثا من فقهه من هو افقه منه ولا ريب ان
 وان كان لا يصح الاول على تنبكه النصوص في هذه المذاهب سدق ما شرطناه وان بقي
 ثم ايا لا يتوب معها القول بان امر الحديث وبذلك لا يغير المصنفات المصنفات لا يغير
 اصلا وان كان لغناه لانه يخرج بالتفرع عن صنف ومقصود مصنفه لان الرواية بالمعنى
 رخص فيها لان الجود على الانفاطام المخرج وذلك عن موجد المصنفات المدونة
 الاوراق وينبغي ان يكون عقيدته المرد بالبحر المسكوك فيه بل وقع باللفظ او المعنى
 ان يتبعه قوله او كما قال وكذا في الانفاطام الدالة على العقد لانه في التحرر من الزكوة
 حيث اشتمل الرواية بالمعنى على الخطر وقد روي في ذلك من الهاء عن ابن مسعود الرواية
 والنسب في الحديث ولم يجوز ما عوا الرواية بالحدود المعنى في بعض محاورها الصنف
 بحيث يورث عقيدته ان بعض ان لا يثبت المعط قد روي في محل اخر او روي في
 تمام لوجه الى ما مر في ذلك المجل ومنهم من ينفقه مطلقا ليقول في عدم ادراكه كاسمته وهو
 اقول مطلقا سواء كان قد روي ام غيره على التام ام لا وهذا القول هو الاصح
 وقع ذلك لم عرف علمه على المرد من المرد وكذا في التام البيان ولا يختلف
 الدلالة مما عليه بركه في محو ح وان لم يحذف الرواية بالمعنى لان المرد والمرد في
 بمنزلة خبر من متصليين والما يعطى المعنى كذا في تفسيره اي في مصنفه المدلول عليه باسم

كحيث روت على الاواب اللاتمة للاحتياج المناسب مع مراعاة ما سن من مائة
 مع المعطوع هو امر على الجوار لاجل الغرض المذكور وقد عارضه وادعاه المحدثين
 مناهم الجمهور ولا ريب ان الحديث بقراءة طان ولا يخفى بل لا يتولاها الا من لا يملكه
 لكونه مطابقا لما وقع من النبي صلى الله عليه واله والامة صلوات الله عليه وتحقق ادراكه
 سبعة مثالا لانه رسول الله صلى الله عليه واله وفي صحبه جميلين دراهم فان قال
 ابو عبد الله عليه السلام انوا احد شيئا فاما قوم فحقا وادعاهم يريد قراءة الحديث
 قبل الشروع فيه في الرواية اللفظية ام في الرواية الدلالية ام في الرواية بالمعنى بل لا ينفك
 من احواله الرجال العارفين باحوال الرواية وضبط اسماهم ووقع في روايته من
 لمن وصفيته حقيقة رواية اي في الرواية رواه هو صوابا وقال ورواينا
 كذا او بعد ما اتي الرواية الملقونة او المصحفة ونحو ذلك صوابا كذا او قبل ذلك
 اس سبعة من وجاعه روي في كذا بالحق او الصحيح فقط وهو غلو في اسع اللفظ
 والمنع من الرواية بالمعنى والاصح التنبه على كسبه وجوز بعضهم اصلا في الكتاب
 وهو يناسب مجوز الرواية بالمعنى وكذا في الاصطلاح في الرواية ونصوصه كاسية اي بيان
 صوابه في كاسية او في القابلة بغير تنبيه على كاله والحق للمصنف والى المصنفه وقد روي
 ان بعض اصحاب الحديث روي في المنام وكذا قد روي في شيء من لسانه او شفاه فمثل كسبه
 فقال اللفظ من حديث رسول الله صلى الله عليه واله غيرهما راي في فعله في هذا اكثر مما ترى في غيره من اهل

اولا ايضا في حديث منها و في قول كل مجلس من مجالس سماعها و يقول بعد
 الحديث الاول و يا لاسناد او يقول و بان السناد السابق و ذلك لا يغلب الاكثر
 في الاستعمال و على هذا فلما روي عن سماعه عن هذا الوجه فلو كان لا فادنيث
 و روي في حديث منها بالسناد المذكور في اولها فاذ ذلك لا لا يقطع على
 الاول فالاسناد في الحكم المذكور في كل حديث و هو بمثابة توطيع النفس الواحد
 في الاوراس سناد المذكور في اوله و منهم من منع ذلك التامنيا للحال و اذ ذكر
 الشرح في سناد ابي يعقوب سناد ابيه و قال عندهما الاسناد مثله لم يكن
 ليرادى عنه ان يروى الحسن المذكور بعد الاسناد الاول بالاسناد الثاني لاحتمال ان
 يكون الكتاب ماثلا للاول في المعنى و معناه في اللفظ و قيل في حواذير الحديث
 صار بطريق متطابقة اللفاظ المحذوفة الالف و كان عمر و احمد اهل العلم اذا روي مثل هذا
 يورد الاسناد و يقول من حديث ابي بن مريم كذا و كذا ثم يسوقه و كذلك اذا كان الحديث
 قد قال نحوه و اذا ذكر الحديث سناد او بعض من قال نحوه و ذكر الحديث قال و ذكر
 الحديث بطول فهو روي الحديث السابق كذا بالاسناد الثاني التواتر السابقان
 في قوله مثله و هو حديث ان الحديث الثاني في معناه الاول في بعض اللفاظ و ان الله
 المتفق و حران العلم انه هو عينه و اولى بالمعنى به الا انه لم يصرح بالحال و يمكن ان يكون
 اللسان في الحديث للحميد الذي هو الحديث الذي لم يكمله و انما انقص عليه كونه عني

الاول و الاول ان بين ذلك ان يقض ما ذكره الشيخ على وجهه ثم يقول و ذكر الحديث
 ثم يقول و الحديث هو كذا و كذا و يوقفه لا يفهمه و اذا سمع نفس حديثه على بعضه
 عرش اخروي فليس غنما في كونه مبينا ان بعضه عن احدثها و بعضه عن الاخر ثم يقصر
 الحديث بذلك شاعرا بينهما حيث لم يبين مدار ما روي عن كل منهما فان كانا معينين
 فالامر سهل لا يعلل على كل حال و ان كان الحديثان مجزوعين كما في رواية في الحديث
 التي رويها في الحديث اذا لم يمتدرا رواه عن كل منهما ليجتمع في الحديث الذي رواه الشيخ ان
 احدهما بطريق الاخر و الله الموفق الباب الرابع في اسما و القاب و طبقاتهم و ما يتصل به
 فن مع معرف بالمرسل و المتصل و غيرهما بالاسناد و يحصل من هذه الصحاح و السامعين
 و تابعي التابعين في الاخر الصالحين في الحديث التي هي صلة الله عليه السلام و ما على الاسلام و ان
 تكلمت روي من موسى بن موسى بن سنان الاظهر المراد باللقاء هو يوم الحج
 و الماشاه و وصول الحديث الاخر و ان لم يكمل لم يره و السيرة الاولى في بعض
 قوله انما في الحديث الذي لا يخرج منه الا عمر كاس ام مكتوم فانه في نسخة اخرى قوله
 موسى بن عيسى بن عمار و ان لم يرد موسى فانه لا يجد من الصحابة و يقول بعض القميين
 من الانبياء و هو موسى بن سيبعث و لم يذكر في نسخة فانه في نسخة اخرى في الحديث الذي
 و ان حصل السكت في ذلك فلهذا التوقيع بعد قوله في الحديث الذي هو الحديث و قوله
 مات على الاسلام عمر اربعة و مائة و ثمانين سنة و انما انقص عليه كونه عني

لعيمة

تخلص ربه ما اذ ارجع الى الاسلام في حياته وبعده سواء القية ثانيا ام لادنيه بالاسلام
 على صفات كثر من ملك القيتود ومنها تخلص الرود قال بعضهم اعتبره رايه القديس
 وبعضهم كثره الحياسته وطول الصلوة واخرون الاقامة كسنة اثنين عرذوه عرذوه
 وغركك ولطهر فايده قيد الرودة في سلاسله بئس فانه كان قد وقف على
 النجى الى الله ثم ارتد وانك في خلافه الاول فاسلم عليه فمعه اخره وكانت
 عورافولدت له محمد الذي شهد قتل ابيهم عليه السلام فمعه ما عوامه به يكون صبيبا وهو
 المحدث من قبل ان يتفق عليه ثم الهى عليه مرات كثيرة كسنة السبعين في الاسلام
 والهجرة والملازمة القياسية والعدل تحت رايته والرواية بعدة مكالمته ومشاورة
 وما شابهه والى شرك الحسين في شرف الصلوة وتوف كونه صبا بالنوازل والاشارة
 واشهرة واجبار الله فكلمهم عندهما في العداوة فكلمهم وافضلهم امير المؤمنين علي بن ابي
 طالب عليه السلام ثم ولد له وهو ادم اسما وافهم حرمه على الاطلاق ابو الطفيل
 عامر بن اذنة ما كسنته بآية من الهجرة وبالاضافة على النوازل فافهم بالمدينة فابره
 من عبد الله الانصار من اوس بن سعد او السائب بن يزيد ومكة عبد الله بن
 عمر او جابر بن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
 وعمر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
 بن الاشعث بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر

داس

غيره وما يقوته روتق ثابته وبالسادية في الاعراب بسنة من الاكبر قد روتق
 الله صلى الله عليه واله راية داره في الف حيا والاعلم والتابع من الف حيا والاعلم والتابع من الف حيا
 اى بالقيود المذكورة واستثنى منه قدي الايمان به فذلك خاص بالحي صلى الله عليه واله
 والملائكة فذلك السابق فانهم لم يشترطوا طولا للملازمة او طولا للسلامة في الف حيا
 او التيمم ونحوه ثابته من الف حيا والتابع من الف حيا والتابع من الف حيا والتابع من الف حيا
 الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولم يلقوا النبي صلى الله عليه واله سواء اسلموا قبل النبي
 صلى الله عليه واله او كالمجاثي شي ام لا واهدم بعضهم بعثت الرايا كانه صوم في طمع عن نظارة الدين
 ادركوا الصحة وكوم بعضهم فبلغ بهم عيشة من ثمانين سويدي غفيرة صاحب علي عليه السلام
 ورسمه من زرارده والوقوع الحولاني والاضف من ثمانين سويدي غفيرة صاحب علي عليه السلام
 ثم الراوي والمراد عنه ان استويا في السلي في اللقي وهو الاقدار المشي فهو النفع من
 علم الحديث الذي لم يرويه الاخران لانهم يكون اذ ياعن قوتيه وذلك كاشا الى
 جعفر الطوسي والسيد المقر فانها اقوال في طلب العلم والقراءة على الشيخ الفقيه والسيد
 ابو جعفر مروي عن السيد المقر في رحمة الله بعد ان قراء عليه مصنفاته وكره كتاب
 الرقاب والمشارك كثره فان روي كل منهما اى من القرنين من الاقوال فهو الصحيح الذي يشار
 له الحديث بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد اليا المعجمة وافره جمع ما فوزه وما يباحته
 الوقية كان كراهم القرنين سبلا وسباهه وهمه للافوز وروى عنه وهو اى الحديث

البر الذي اشتهر كحديثا ورواه عنه واما ما كان في راس الخشاية لم كان افراسياب
 السقي باسم سبط ابو العباس عبد الرحمن بن مكي كان في فناء حسنة بن وسمانه بن
 ماذق من ذلك السبع منه قد ياف بعد اهد الرواية عن زنا ساجي سبع ميعطي
 ولعنش بعد السبع منه دهر اطول فحصل بسبع وذلك في هذه المدة والرواه ان
 اسامهم واسماء ابائهم فصاعدا واصلت اشخاصهم سواء اتفق في ذلك اشياء
 او اختلفت النوع الذي يقال له المتفق في الاسم المفقود في الشخص
 وفائدة معرفة خشيته ان يظن الشخصان تحفا واداء ذلك كرواية اشع وموسى
 من المشايخ عن احمد بن محمد ويطلق فان هذا الاسم مشترك بين جماعة منهم احمد بن محمد بن عيسى
 احمد بن محمد بن خالد واهد بن محمد بن ابي نصر واهد بن محمد بن الوليد وجماعة اوفون من
 افضل اصحابنا ملك الاعمير في غير عند الالفاظ بقواس الزمان قال المروزي عنه ان كان
 من السبع في اول السند او ما قارب فهو احمد بن محمد بن الوليد وان كان في اخرة متارنا
 للمرضاء عليه السلام فهو احمد بن محمد بن ابي نصر بن عظمى ان كان في الوسط فالاعلى بن مدين
 محمد بن عيسى وقدير او غيره في كلام في ذلك فضل قوة وتميزه والاطلاع على الروايات
 مراتبهم ولكن مع الجهد لا يفرق لان جميع ثقات الامم في الاحتجاج بالرواية يهدونك وانهم
 عن محمد بن محمد مطلقا فاما في مشترك بين جماعة منهم محمد بن العطار القمي ومنهم محمد بن
 الحراري بلقاء المعجزة والامر فيك الالف بعد ما ومحمد بن يحيى بن الحسين الحنفي الكوفي والندبة

ثقات فيهم بالبطنية فان محمد بن العطار رتبة طبقة شيخ ابي جعفر الجاني فهو المراد
 عنه طلاقه في اول السند محمد بن والاوس روي عن الصادق عليه السلام فيروان بذلك
 وكذا طلاقهم الرواية محمد بن شمس فانه مشترك بين اربعة اشان ثقات واما محمد بن شمس
 الاسدي ابو نصر محمد بن شمس العلوي ابو عبد الله وكلاهما روي عن الباقر والصادق عليهما السلام
 ورواه محمد بن فرخ بن شمس هو محمد بن شمس الاسدي مولى بني نصر ولم يذكر داعي في
 ضعيف وهو محمد بن شمس ابو احمد روي عن الباقر عليه السلام فاصفة واما الجاني فباطق
 فيه هذا الاسم مشكوكا المشهور بين الصحابة روي عنه حيث يطلقون لفظا
 احتمال كونه الضعيف ولكن الشيخ ابو جعفر الطوسي كثر في الاحتجاج بالرواية عن الصادق عليه السلام
 ذلك هو سهل على علم حاله وقد توافق على بعض الروايات بعض الاشياء في علم الشهر
 والجميع في ذلك ان الرواية ان كان في الباقر عليه السلام فهي ردودة لا شرة اليه بين
 الثقات الذين اقدم الضعيف واحتمال كون الرابع حيث لم يذكره طبقة وان كانت
 الرواية عن الصادق عليه السلام فالضعيف مشتق عنها لان الضعيف لم يرو عن الصادق عليه السلام
 كما عرفت ولكنها محتملة لان يكون من الصحيح ان كان هو احمد الثقات وهو الخط
 لانها وجهان مر وجود الرواية ولكل منهما اصل في الحديث بخلاف المروي في حقه
 على بعد ان يكون هو المروي فيكون الرواية من الحسن فبني على قول الحسن في ذلك المعنى
 وعنه فتبينه بذلك فانه مما غفل عنه الجمع ورد واسبب الغفلة عن الرواية وجعلها

فاحتمالاً در کمال کس مملو و آن قدر و قیل و شمه و کما ه اربع سنبل بود
 کان قدس کن بلدا او سبب الیهما شاره او سبب الیهما مقدما للادامه البلدان
 مکنا و کس عند ذلک ترتب البلد الکاتب ثم قد قول مثلاً البغدادی فی الدمشقی و الی غیر
 بقره بلدا حیدر اقلیم سبب الیهما شاره و التوفیر و التبدل و الناحیه الاقلیم هم مومر اهل
 جسیع مثلاً ان یعود فی سببه الطبعی او الصداوی الشایع لواراد اطلع منها طبعیه
 بالاع قد قول الی الصیداوی الطبعی هذه جمله موفقه و الاشارة لای مقاصد العلم
 اغنی رایت الی حدیث و انواعه اجمالاً و مراراً الاستقصاء منها مع ذکر الامثلة الواضحة
 المطابقة فعلیه کما بنا عنیه العاصدین فی موفقه اصطلاحات الحدیث فانه قد تلغ
 فی ذلک الغایة و قد لا کماله محمدا و الله و الله الموفق للهدایة و البادیه
 سبیل الرشاد و هو سبب انعم الوکیل فی فرسود هذا التعلیق من الشرح
 للرسالة الموسومة بالبدایة فی علم الدرایة مولانا العبد الفقیر الی عنوانه بعلی
 زید الدین بن علی بن احمد الشایع عالمه الله تعالی لمطفه و عفر عنقه بمنه و فضله
 بنوع الله الشکاکاس شهر فی الحیة الحرام سبب و حمین و سمانیه هاد اصلياً

ایمال

سبب الیهما شاره

نزه

سبب الیهما شاره